# طليعة لبنان الواحد

من أجل لبنان عربي ديمقراطي

حزيران | نشرة تصدر عن مكتب الإعلام في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي | ٢٠١٩


فلسطين في قلوبنا وفي عيوننا إذا ما استدرنا إلى أي من الجهات الأربع

الشهيد القائد
صدام حسين


القيادة القومية تدين مؤتمر المنامة وتندد بمجزرة السودان

طليعة لبنان: تحرير لبنان خلاصة تراكم نضالي

وقفة تضامنية مع انتفاضة السودان في بيروت

مؤتمر المنامة مرفوض

ثلاث قمم في مكة: مشتركات، تباينات وفرص ضائعة

القضاء على البعث حلم العصافير بعقول متحجرة

# حزْبُ البَعْثِ العَرَبِي الاشْتِرَاكي
## أُمةٌ عرَبِيةٌ وَاحِدَة ذاتُ رِسالَةٍ خَالِدَة
## وحدة حرية اشتراكية
## قيادة قطر العراق

# بيـــان في ذكـــرى قـــرار تأميـــم نفط العـــراق الخـــالد

أصدرت قيادة قطر العراق بياناً حول ذكرى قرار تأميم نفط العراق فيما يلي نصه:

**أيها الشعب العراقي الكريم**

**أيها المناضلون البعثيون الأصلاء**

تحل علينا اليوم الذكرى السابعة والأربعون لصدور قرار تأميم نفط العراق الخالد في الأول من حزيران عام ١٩٧٢ حيث تم توظيف عائداته المالية الوفيرة في خدمة مسيرة التنمية والبناء الاشتراكي العملاقة والتي انعكست بصورة واضحة وجلية في ازدهار وتقدم الشعب والأمة والمساهمة في تحقيق الرفاه المعيشي للفرد العراقي وتطوير القطاعات الصناعية والزراعية والتربوية والتعليمة والأكاديمية والصحية والثقافية والإعلامية والفنية كافة فأدى ذلك إلى نهضة عراقية شاملة وغير مسبوقة منذ قرون وهو ما دفع القوى الاستعمارية والصهيونية وكيانها لاتخاذ موقف أكثر عدائية تجاه العراق الذي انتزع ثرواته منها وخرج من نطاق منعه من التقدم والتطور .. فشنوا عدواناتهم المتتالية الغاشمة عليه وصولاً للغزو الأمريكي الصهيوني الفارسي في العشرين من آذار عام ٢٠٠٣ فجرت عمليات تدمير منظمة للعراق وطنا وشعبا وإنجازات عظمى حتى أوصلوه إلى حالة الكوارث الطاحنة.

إن قرار تأميم النفط أكد الطابع التحرري والثوري لثورة البعث وحرر نفط العراق من سيطرة شركات النفط الاستعمارية الرأسمالية الاحتكارية والتي كانت تستحوذ على هذه العائدات المالية لتعود اليوم ومن خلال ما يسمى (جولات التراخيص) سيئة الأهداف وخبيثة المقاصد لتمارس الدور ذاته في سرقة واردات العراق النفطية، كما طبقت الصيغ الأخرى لتسخير النفط ليكون عامل تقسيم وشرذمة للعراق بدل دوره في التنمية والنهوض الاجتماعي خصوصاً من خلال الإفقار المتعمد للشعب وتعطيل الصناعة النفطية والزراعية وإجبار العراق على الاعتماد على إيران في استهلاكه للموارد التي كان غنياً بها.

ومن هنا يتوجب على مناضلي البعث والمقاومة وكافة أبناء العراق مواصلة مجابهتهم الجهادية الحازمة لحكومة الاحتلال الإيراني والميليشيات المجرمة العميلة التابعة له فهؤلاء يقدمون ثروة العراق النفطية وغيرها على طبق من ذهب للنظام الاستعماري الإيراني وللشركات الاحتكارية الرأسمالية.

وفي هذه المرحلة النضالية التاريخية العصيبة يستلهم المناضلون البعثيون وأبناء شعبنا المجاهد الدروس الغنية من تأميم النفط في الأول من حزيران عام ١٩٧٢ ويناضلون لتوظيفها في تأجيج مسيرة الجهاد والتحرير الظافرة لتشع بسناها الباهر على العراق لتحقيق التقدم والتطور العلمي والتكنولوجي والنهوض الوطني والقومي والإنساني الشامل وتحقيق الآمال المشروعة للشعب والأمة في مختلف الميادين وصولاً لتحقيق أهداف البعث الكبرى في الوحدة والحرية والاشتراكية.

**قيادة قطر العراق**

في الأول من حزيران ٢٠١٩م

# المحتـويـات

* كلمة الطليعة:
فلسطين وتلازم الحقين ..... ٤
* طليعة لبنان
تحرير لبنان خلاصة تراكم نضالي ..... ٥
* كل الذئاب تناوبت على ظلمها
طرابلس التي سلبوها فرحتها صبيحة العيد ..... ٧
* أزمة سياسية في الأفق
الموازنة تأخذ طريقها إلى المجلس ..... ١١
* ما أسهل خداع اللبنانيين ..... ١٣
* مشروع الموازنة وتجاوز الأصول الدستورية ..... ١٤
* القيادة القومية تدين مؤتمر المنامة ..... ٢١
* مؤتمر المنامة مرفوض ..... ٢٤
* وقفة تضامنية مع انتفاضة السودان في بيروت ..... ٣٩
* ثلاث قمم في مكة
مشتركات، تباينات وفرص ضائعة ..... ٤٧
* القضاء على البعث: حلم العصافير بعقول متحجرة ..... ٥١
* النهضة فعل تجاوز ..... ٥٢

إضافة إلى مواضيع عديدة ومتنوعة أخرى

كلمة الطليعة

# فلسطين وتلازم الحقين

يدور سجال سياسي وفكري حول ما إذا كانت فلسطين هي قضية وطنية فلسطينية، أم قضية قومية عربية. ولكل وجهة نظر أسانيدها الفكرية والتاريخية والسياسية والواقعية. فالقائل أن فلسطين هي قضية وطنية فلسطينية ينطلق من معطى أن فلسطين بحدودها الجغرافية هي المجال الجغرافي التي أرادت الحركة الصهيونية إقامة كيان عليه، ليكون وطناً قومياً لليهود، وأن ما صدر عن مؤتمر بازل في سويسرا ١٨٩٧/ ووعد بلفور بعد عشرين عاماً هما دليلان على إثبات وجهة النظر هذه.

والدليل الإضافي، أنه عندما بدأت التحضيرات لتنفيذ ذلك المشروع، اتخذت الهجرة اليهودية من أصقاع العالم وجهتها نحو فلسطين، وأن بريطانيا أصرت على أن تكون هي الدولة المنتدبة، كي توفر كل التسهيلات اللوجستية والميدانية والتغطية السياسية الدولية لتنفيذ الدعوة والوعد.

لقد ارتفع عدد اليهود المهاجرين إليها تدرجاً إلى أن أصبحوا كتلة وازنة عشية إعلان كيان الاغتصاب نفسه دولة مستقلة على قسم من أرض فلسطين وحاز على الاعتراف الدولي تحت اسم "إسرائيل".

هذه الدولة التي كان وجودها يقتصر على جزء من فلسطين، شنت حرباً عام ١٩٦٧، نتج عنها وقوع فلسطين بكامل أرضها التاريخية تحت الاحتلال فضلاً عن أراض عربية أخرى ،من مصر وسوريا ولبنان، وحتى هذا التاريخ ما زالت الأراضي العربية التي احتلت عام ٦٧ تخضع لسلطة الاحتلال باستثناء سيناء التي تمارس عليها مصر سيادة منقوصة وفق ما نصت عليه اتفاقيات "كمب دايفيد".

إن القرارات الدولية التي صدرت عن مجلس الأمن الدولي والهيئة العامة للأمم المتحدة، لم تؤد إلى إزالة الاحتلال الصهيوني على قاعدة عدم جواز الاستيلاء على أرض الغير بالقوة بل العكس هو الذي حصل، إذ أن الاحتلال الصهيوني مارس سلطته ليس باعتباره دولة قائمة بالاحتلال لا يحق ولا يجوز له تغيير معالم الحياة في الأراضي المحتلة، بل تصرف باعتباره دولة ذات سيادة على الأرض تخضع للقانون "الإسرائيلي" ، وأخرها القانون الخاص بالجولان الذي اتخذ عام ١٩٨١ والذي لم يحظ بأي اعتراف دولي على مستوى الدول والهيئات إلى أن جاء القرار الأميركي بالاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان.

إن هذا إن دل على شيء فإنما يدل بأن الاحتلال الصهيوني لا يقتصر على أرض فلسطين وحسب بل يطال أراض عربية أخرى، بعضها يراد وضعه تحت السيطرة المباشرة ودمجه بالأراضي التي سبق وأقامت الحركة الصهيونية عليها دولتها لأكثر من سبعة عقود، وبعض آخر يراد إدخاله ضمن دائرة الاحتواء السياسي والاقتصادي والأمني والمائي. كما هي الحال في وضع سيناء والضفة الشرقية لنهر الأردن وجنوب لبنان، وفقاً لرؤية شمعون بيريز رئيس وزراء العدو الأسبق والذي طرح إيجاد بيئة اقتصادية تكاملية بين "إسرائيل" والدول العربية وتحت عنوان بناء الشرق الأوسط الجديد.

هذه الخطوات المتدرجة، بيّنت أن المشروع الصهيوني لا يستهدف فلسطين الرقعة الجغرافية وحسب، بل يستهدف الوطن العربي، وأن "إسرائيل" التي أقامت كيانها على أرض فلسطين بداية هي "إسرائيل" الصغرى وأما "إسرائيل" الكبرى فهي التي تمتد من الفرات من النيل.

إذاً، أن "إسرائيل" الصغرى ليست الهدف النهائي للحركة الصهيونية، بل "إسرائيل" الكبرى وهذا يعيدنا إلى الوثيقة التاريخية التي انبثقت عن مؤتمر بانرمان ١٩٠٧.

يومذاك طلب كامبل بانرمان وكان رئيساً لوزراء بريطانيا إلى خبراء الاقتصاد والسياسة والأمن والاستراتيجية لأن يرفعوا تقريراً تحدد فيه مكامن الخطر على الإمبراطورية البريطانية والدول الاستعمارية في ذلك الزمن. فجاء التقرير بنصه التالي: "على جنوب البحر الأبيض المتوسط وشرقه يعيش شعب له من وحدة الأرض والتاريخ والمصالح والدين واللغة كل مقومات التقدم والتوحد والترابط وهنا يكمن الخطر على بريطانيا والدول الأوروبية فيما لو توحد هذا الشعب. واقترن التقرير بتوصية جاء نصها كالتالي: لأجل درء الخطر الكامن في هذه المنطقة، يجب زرع جسم غريب في قلب هذه المنطقة، يكون عدواً لسكان المنطقة وصديقاً لبريطانيا والدول ذات المصالح في هذه المنطقة، ويكون على الجسر البري الذي يربط آسيا بأفريقيا وعلى مقربة من قناة السويس الشريان الحيوي لأوروبا والطريق الأقصر إلى المياه الدافئة. بعد التقرير والتوصية دعا بانرمان إلى اجتماع للدول الأوربية التي كانت لها مستعمرات، وطرح عليها التقرير والتوصية وخرج المجتمعون بقرار بتبني التقرير والتوصية.

من هنا، فإنه لم يكن مصادفة أن تتولى بريطانيا الانتداب على فلسطين ولا أن يطلق بلفور وعده بمنح اليهود فلسطين وطناً قومياً لهم. فيومذاك كانت بريطانيا هي الدولة الأكثر تأثيراً في السياسة الدولية، وبالتالي لعبت دور الراعي والحامي للمشروع الصهيوني، وبعد تبدل معطيات النظام الدولي، انتقل مركزالقرار إلى أميركا التي تمارس نفس الدور الذي مارسته بريطانيا قبل أكثر من قرن من الزمن.

بعد قرن تتقدم أميركا الصفوف لتكمل ما بدأته بريطانيا، فبعد وعد بلفور جاء وعد ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني ومن ثم ضم الجولان والاعتراف بالسيادة الإسرائيلية عليه، وبعد قرن يأتي غارد كوشنير صهر الرئيس الأميركي والذي يرأس فريق العمل الأميركي لتسويق ما تراه أميركا مشروع الحل التسوية، تحت عنوان صفقة القرن .

إن صفقة القرن، تقوم على ضم كل أراضي فلسطين التاريخية وعلى إخراج الفلسطينيين منها عبر "ترانسفير" ومن يبقى لا يكون حائزاً على كافة شروط المواطنة لجهة الحقوق والواجبات وهذا ما نص عليه قانون "يهودية الدولة" باعتبار "إسرائيل" دولة قومية لليهود ليس للذين يخضعون لسيادة قانونها الوضعي وحسب، بل أيضاً لكل يهود العالم، كما تتضمن الصفقة، إسقاط حق العودة لأن من يعمد على ترحيل ما تبقى من أهل فلسطين لن يسمح بعودة من هُجر سابقاً، مع الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني ومبادلة أراضٍ لأجل ضم الكتل الاستيطانية إلى الكيان الأساسي للدولة وإقامة ما يسمى بفلسطين الجديدة، وهي عبارة عن دولة مسخ لا تتوفر لها أو شروط السيادة ولا المقومات.

هذه الصفقة، التي روج لها أنها ستطرح بعد رمضان يبدو أن إعلانها قد تأجل بسبب التطورات السياسية في الكيان الصهيوني لكن التحضيرات لها جارية بخطى متسارعة، ومن ضمن سياقاتها الدعوة إلى عقد ورشة "السلام من أجل الازدهار" في المنامة عاصمة البحرين في الفترة ما بين ٢٥ و٢٦ حزيران. وكما هو مبين من عنوان هذه الورشة فإنها سوف تركز على الجانب الاقتصادي، وبمعنى آخر أن رعاة الورشة يسعون إلى توفير المستلزمات المالية والاقتصادية للصفقة التي أقل ما يقال فيها بأنها تشكل تصفية للقضية الفلسطينية، باعتبارها تنطوي على فرض السيادة الصهيونية على كل أرض فلسطين وعلى إسقاط الحقوق الوطنية والتاريخية لجماهير فلسطين في أرضهم والتي تدلل كافة الوثائق التاريخية والدبلوماسية حتى يوم كانت بريطانيا تمارس انتدابها، إنما هي فلسطين.

إن عقد هذه الورشة في البحرين وبعد سلسلة من الاتصالات واللقاءات بين مسؤولين صهاينة ومسؤولين عرب ورجال أعمال، هو استحضار لمشروع شمعون بيريز بكل أبعاده السياسية والاقتصادية. وهذا أن قيض له النفاذ فهذا يعني أن "إسرائيل" سوف تصبح مركز الإدارة السياسية والاقتصادية ومركز التحكم الأمني لمنطقة الشرق الأوسط وحوضه العربي بشكل خاص .

من هنا، أن كل المقدمات التي تعود إلى قرن وأكثر، لا تترك مجالاً للشك أو للالتباس، بأن فلسطين لم تكن مستهدفة لذاتها وحسب وأن بدأت خطوات التنفيذ بها، بل المستهدف هو الحوض القومي العربي، وخاصة حوضه المشرقي ووادي النيل، وهذا ليس لكونهما المدى الجغرافي لفلسطين بل أيضاً لكونهما يحتضنان ثروة مائية هائلة.

وأن تتم الدعوى لعقد هذه الورشة والطرف الفلسطيني المعني مباشرة لم يؤخذ رأيه وهو يقاطع ويعارض صفقة القرن بعنوانها السياسي ومضمونها الاقتصادي، فهذا يعني أن رعاة الأمر لم يعد يهمهم الموقف الفلسطيني كما الموقف العربي الرافض للتطبيع مع العدو وتمرير الصفقات السياسية التي تسقط الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني والغير قابلة للتصرف.

إن هذا يؤكد أن الاستهداف الصهيوني – الاستعماري لا يطال فلسطين حسب الجغرافيا والتاريخ والشعب بل يطال أيضاً الأمة العربية، وهذا ثابت في الوثائق الصهيونية والخطط التنفيذية كذلك ثابت بالوثائق الاستعمارية والمشاريع التنفيذية. وعليه، فإذا كانت فلسطين هي حق خاص لشعب فلسطين، فهي أيضاً حق عام للأمة العربية، وهنا تكمن أهمية تلازم الحق الوطني الخاص مع الحق القومي العام.

إن تمسك شعب فلسطين بحقوقه الوطنية الثابتة وعدم التنازل عنها لأي سبب من الأسباب، سيبقى "إسرائيل" دولة احتلال وإن اعترف العالم كله بها. وتمسك الأمة العربية بحقوقها القومية بفلسطين وبما تمثل، يجعل المشروع الصهيوني التوسعي يصطدم بجدار الاعتراض والمقاومة العربية وعلى الأقل الشعبية منها وعندها سيبقى المشروع الصهيوني عاجزاً عن النفاذ إلى العمق العربي سياسياً واقتصادياً ومجتمعياً. وهنا تكمن أهمية الرفض الفلسطيني لمؤتمر المنامة كما الرفض الشعبي العربي له، وعلى هذا الرفض يؤسس لتطوير الموقف المقاوم بفعالياته النضالية على الأرض وبفعالياته السياسية في الإطارات العربية والدولية.

إن الحق الوطني الخاص في فلسطين والحق القومي العام فيها، هما حقان متلازمان وهذا التلازم يجعل الواحد مصدر شرعية وقوة للآخر، وإن محاولة إسقاط أحدهما لا يسقط الآخر بل يبقيه قائماً. ويبقى القضية حية بكل تفاعلاتها إلى حين تحرير الأرض وإعادة الحقوق إلى أصحابها الطبيعيين والتاريخيين وإنهاء كل أشكال الاستلاب الوطني لفلسطين والقومي للأمة .

## طليعة لبنان العربي الاشتراكي:
# تحرير لبنان هو خلاصة تراكم نضالي وطني ولموقف قومي شعبي وسياسي ضد مؤتمر المنامة

أكدت القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي أن تحرير لبنان من الاحتلال الصهيوني هو خلاصة تراكم فعل نضالي للقوى الوطنية اللبنانية، كما دعت إلى مواجهة صفقة القرن التي يروج لإطلاقها قريباً بتحرك سياسي وشعبي على مستوى الساحة القومية. جاء ذلك في بيان للقيادة القطرية هذا نصه.

أولاً: توقفت القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي أمام الدلالات النضالية التي تنطوي عليها حلول الذكرى التاسعة عشر لتحرير لبنان من الاحتلال الصهيوني معتبرة أن هذا التحرير هو نتيجة تراكم فعل نضالي كان للقوى الوطنية اللبنانية والحزب في طليعتها كما المقاومة الفلسطينية فضل السبق في اطلاق الفعل المقاوم للعدو الصهيوني والتي تشهد عليه العمليات البطولية في العرقوب والطيبة وكفركلا وعلى طول الحدود مع فلسطين المحتلة وفي داخلها. ان هذا الذي تحقق هو إنجاز يسجل لكافة القوى التي انخرطت في مقاومة الاحتلال والذي اثمر تحريراً ناجزاً لأرض لبنانية محتلة في اطار الصراع المفتوح مع العدو الصهيوني والقائم طالما بقي احتلاله لفلسطين وكل ارض عربية محتلة من الجولان إلى تلال كفرشوبا ومزارع شبعاً. إن ما استطاع الفعل المقاوم للاحتلال تحقيقه هو إثبات بان الكفاح الشعبي المسلح هو السبيل الوحيد لتحرير الأرض من الاحتلال واسترداد الحقوق المغتصبة. وفي هذه المناسبة ترى القيادة القطرية ان حماية هذا الإنجاز الوطني إنما يكمن باعتباره إنجازاً وطنياً بني صرحه بدماء الشهداء والتضحيات الجسيمة التي قدمت على مدى خمسة عقود. ولذا يجب المحافظة عليه عبر توظيف معطاه الإيجابي في سياق البناء الوطني التي تحميه دولة الرعاية الوطنية والاجتماعية وبما يفرض على الجميع الدخول في مشروع الدولة العادلة الذي يحكمها نظام لا مكان فيه للمحاصصة السياسية والطائفية. وهو الذي يشكل النقيض الموضوعي لهذا النظام الذي تديره سلطة منخورة بالفساد السياسي والاقتصادي والإداري بسبب سياساتها المالية والاقتصادية التي أثقلت البلاد بمديونية كبيرة وتسعى لتحميل الفئات المسحوقة وذوي الدخل المحدود تداعيات الأزمة الاقتصادية والتي ظهرت جلية في مندرجات مشروع الموازنة.

ثانياً: توقفت القيادة القطرية أمام التحضيرات الجارية لإعلان صفقة القرن والتي ترعاها أميركا وتطرحها كأساس لحل ما يسمى بأزمة الشرق الأوسط.

إن القياد ة القطرية للحزب والتي سبق وحددت موقفها من هذا المشروع والذي لا يعدو كونه سوى مشروع تصفية للقضية الفلسطينية، ترى أن التحضيرات الجارية لتمهيد الأرضية السياسية لطرح هذا المشروع وتوفير مرتكزاته الاقتصادية إنما تعني أن الخطوات الإجرائية تسير بخطى متسارعة لفرضه ومن ضمن مقدماته الدعوة لعقد ورشة عمل في عاصمة البحرين المنامة تحت عنوان السلام من اجل الازدهار والمقرر عقدها في الأسبوع الأخير من حزيران.

إن عقد هذا المؤتمر وبحضور دول عربية وخاصة الخليجية منها ودول أجنبية ومشاركة صهيونية من رجال أعمال ومن هم في مركز القرار السلطوي للعدو الصهيوني لا يشكل فقط تطوراً خطيراً في دفع التطبيع مع العدو الصهيوني خطوات إلى الأمام بعد مؤتمر وارسو وتتالي زيارات الصهاينة إلى بعض دول الخليج العربي وعقد المؤتمرات والندوات، بل الخطورة الكامنة أيضاً في عقد مثل هذه الورشة في ظل الرعاية الأميركية لها هو انه يراد لها أن تضع الأسس الاقتصادية لصفقة القرن.

إن القيادة القطرية للحزب وهي تقدر موقف منظمة التحرير الرافض لهذه الورشة لإدراكها البعد الخطير الذي تنطوي عليه فيما لو قيض لها الانعقاد والخروج بمقررات ستلحق افدح الضرر بالقضية الفلسطينية، ترى أن التصدي لهذا المؤتمر بقدر ما هو مسؤولية وطنية فلسطينية تفرض وحدة وطنية متوجهة نحو التحرير فإنه أيضاً وبنفس المستوى مسؤولية قومية. ولهذا يجب أولاً، اطلاق أوسع تحرك سياسي وشعبي للضغط على حكومة البحرين حتى لا تستضيف هذه الورشة على أرضها.

وثانياً المبادرة لإطلاق فعاليات على مستوى الساحة القومية ضد هذا المؤتمر وضد صفقة القرن والتي يراد تمريرها في ظل الغيوم المتلبدة في سماء المنطقة.

إن التصدي لصفقة القرن والحؤول دون تمرير مقدماتها يوازي في أهميته صمود الجماهير الفلسطينية في الأرض المحتلة ويبقي الصراع مفتوحاً مع عدو أقام كيانه الغاصب بالقوة ولا يزال إلا بالقوة. انه طريق المقاومة والكفاح بكل أشكاله لتحرير الأرض وإنهاء الاستلاب القومي والاجتماعي. وبدل أن يقدم التمويل المالي والاقتصادي لصفقة القرن وهي تصفية موصوفة للقضية الفلسطينية ليقدم بعض منه لمقاومة جماهير فلسطين التي تقاتل باللحم الحي وأثبتت قدرتها على الصمود في ظل إمكانات متواضعة. فكيف لو توفر الدعم المادي والاحتضان السياسي.

هذا ما يجب أن يعمل عليه وألف بائه وقف التطبيع مع العدو الصهيوني.

**القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي**

في ٢٥/٥/٢٠١٩

# كل الذئاب تناوبت على ظلمها
# طرابلس التي سلبوها فرحتها صبيحة العيد

**نبيل الزعبي**

ثقيلة كانت على أبناء طرابلس والمقيمين فيها، تلك السويعات الأخيرة من شهر رمضان التي اختتموا فيها أيام تعبدهم وليالي تراويحهم الإيمانية في هذا الشهر الفضيل،

لتنبلج ساعات الفجر الأولى لأيام العيد على معمودية دم من نوع آخر سالت فيها دماء ذكية طاهرة تجاوزت حدود المدينة مصطبغة بتراب الوطن بمختلف تلاوينه المناطقية ونسيجه الاجتماعي صارخة على الملأ، أن المؤسسة العسكرية ليست لنفسها وإنما هي للبنان، كل لبنان، لكل اللبنانيين.

طرابلس، التي اعتصمت في الأيام الأخيرة لشهر رمضان، دفاعاً عن حقوق الجيش والقوى الأمنية، منعاً للمس بأي منها،

هي طرابلس التي عادت مساء اليوم الدامي للحدث الإرهابي المجرم، ووقفت وقفة واحدة في أكبر ساحاتها العامة، تدين وتستنكر معتبرة ما جرى قد أصابها في كبد حياتها اليومية، بقدر ما أصاب لبنان بأمنه واستقراره.

طرابلس، الحزينة يوم العيد، هي طرابلس التي لم تهنأ يوماً بعيد، وقد جعلوا منها مسرحاً دائماً ومتنقلاً للموت المجاني العبثي في لبنان،

فحولوها إلى صندوق بريد لتبادل الرسائل المتفجرة للإقليم والجوار وكل القوى المرتبطة بالصراعات الخارجية، لتنمو على جنبات ماضيها القريب بؤرٌ من التكفير والإرهاب تستولد وتتكاثر كلما أمعنت السلطة المركزية في المدينة حرماناً، واستكثرت عليها أي إنماء، وتراجعت عن وعود وعهود قطعتها وتنكرت لمؤتمرات عامة ورسمية وغير رسمية عقدت تحت شعار إنماء المدينة، لنستذكر في هذا المجال المؤتمر العام الذي عقد في السراي الحكومي منتصف تسعينيات القرن الماضي فتحول إلى كذبة، وكذبة كبيرة تعود فتكبر وتتكرر مع كل استحقاقات انتخابية نيابية وشعبية مفصلية يعودون فيها لاستدرار عطف أبنائها لصالح قوى لم تعد تستحق العطف، في مدينة ما عاد يكفيها من المعاناة، أن تبقى حية ترزق على قيد الحياة فتنتظر أن يُعلن موتها السيادي والاعتباري بدل أن تترك تحتضر بين أن تكون أو لا تكون.

هي طرابلس التي سرقوها بهجة الفرح صبيحة يوم العيد فاستبدلوا سعادة أطفالها بالحزن على من يُتّم من أمثالهم.

هي طرابلس التي يريدون لنا أن نصدق أن من تسبب بمعاناتها ومآسيها، ذئبٌ منفرد شارد واحد، فنتناسى قطعان "الذئاب" الأخرى التي تعشش داخل خلايانا الاجتماعية والاقتصادية، كل منها ينهش في جسد الوطن ومقدراته بقدر ما هو متاح له من قدرات وإمكانيات في بلد يتم تقاسمه على حسب الأوزان والأحجام لكل "ذئب" جديد تخطى حدود القطط السمان التي لم تعد تكتفي بحاجتها الخاصة من النهب والمال الحرام.

هي طرابلس، التي استبدلوا ماضيها الناصع، بحاضر لا يملك سوى كل مظاهر البشاعة والجهل والتخلف والفقر وفق تخطيط منظم ومبرمج بدأ منذ تركوا المصانع فيها تغلق عن بكرة أبيها، ولا سيما تلك المتواجدة في منطقة البحصاص، على سبيل المثال لا الحصر، وقد تحولت اليوم إلى خرسانات يعشش فيها الصدأ والخراب على مدى الفترة الزمنية التي أعقبت حرب السنتين ٧٥-٧٦، بعد أن كانت لوحدها توفر آلاف فرص العمل لأبناء المدينة، يوم كانت طرابلس عامل الأمن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لكل الشمال اللبناني، فتركوها مرمية على أرصفة الإهمال، شأنها المصانع والمؤسسات، وشأن المعرض الدولي والمرفأ والمصفاة، وتركوا أبناءها عرضة لجشع واستثمار رأس المال الجديد المتوحش الوافد ما بعد اتفاق الطائف، وليعتاشوا على أعطيات هؤلاء مما يتركونه لهم من فتات أموالهم وفوائدها.

هي طرابلس، التي شوهوا هويتها الوطنية والقومية ليفرضوا عليها هوية مذهبية طائفية مقيتة، تحولت فيها المدينة من قلعة للعروبة وقلبها النابض في لبنان ومقلع أبطال وثوار يرفد الوطن بكل ما يحتاجه من سواعد شابة في معارك الحرية والتحرير،

إلى خزان بشري لا يُنظر إليه إلا ككتلة انتخابية مذهبية ضخمة معدَّة للاستهلاك في كل دوره انتخابية يعبأون فيها الناس تحت شعارات التخوين من الأخر والخطر على المذهب وكل ما لم يعد يُطعم خبزاً أو يوفر لقمة عيش كريم لأناس أُغرقوا في البطالة والفراغ والتبعية العمياء يقابلها هجرة غير مسبوقة من الشباب والشابات للخارج ونزيف حاد من أدمغتها التي يصدرها البلد للمهجر بأبخس الأثمان وأفدح الظروف.

إزاء كل ما تقدم، لا يتوقعن أحد أن تكون النتائج بمعزل عن الأسباب، وأن لا ينفرد "ذئب" آخر ويشرد على سجيته في طرابلس وغير طرابلس غداً طالما أن قطعان الذئاب الأخرى التي تأكل من صحننا اليومي وتنهش من لحمنا الحي، تسرح وتمرح تحت راية القانون والديموقراطية المزيفة التي أدخلت إلى حياتنا السياسية نماذج غير مسبوقة من أقزام السياسة التي تحكم وتتحكم/ فهؤلاء لا ولم ولن يبنوا دولة، لأن الدولة وبمختصر الكلام، تبنيها قيادات بمستوى رجال دولة.

... وكفى!

*******

# طليعـــة لبـــنان يعـــزي بالبطريرك صفيـــر

قام ظهر يوم الجمعة ١٧/٤ وفد من القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي قوامه رئيس الحزب الرفيق حسن بيان وعضواً القيادة القطرية الرفيقان الهام مبارك وعلي سكينة بتقديم واجب العزاء بوفاة البطريرك مار نصرالله بطرس صفير لغبطة البطريرك بشارة الراعي في الصرح البطريركي في بكركي. وقد نقل الوفد لغبطة البطريرك تعازي قيادة الحزب بوفاة غبطة البطريرك صفير الذي كان هامة إنسانية عالية وعنواناً للسلم الأهلي، وقد شكر غبطته للوفد مواساة الحزب للسدة البطريركية والعائلة بوفاة فقيد لبنان الكبير.

# الرفيق القائد عزة إبراهيم الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي، أمين سر قيادة قطر العراق والقائد الأعلى للجهاد والتحرير

تحية رفاقية، تحية العروبة والنضال.

لمناسبة حلول عيد الفطر المبارك نتقدم منكم أيها الرفيق العزيز باسمي وباسم الرفاق في قيادة قطر لبنان وكل كوادره ومناضليه بأحر التحيات الرفاقية سائلين المولى عز وجل أن يعيد هذا العيد عليكم وعلى حزبنا المناضل في عراق العروبة والبطولة وقد تحرر من كل أشكال الاحتلال بوجهيه الأميركي والإيراني وليعود حراً عربياً موحداً في إعادة استحضار عهده الوطني الذي شكل علامة مضيئة في تاريخ الأمة العربية. نتمنى لكم دوام الصحة والعافية وكل عام وانتم بخير.

**عضو القيادة القومية، أمين سر قيادة قطر لبنان لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي**
**الرفيق حسن بيان**

بيروت في ١/٦/٢٠١٩

# الحراك الشعبي للإنقاذ يدعو لتصعيد التحرك الشعبي والمطلبي لعدم تمرير الموازنة - المجزرة

عقدت قوى الحراك الشعبي للإنقاذ اجتماعاً بعد ظهر يوم الخميس٢٣/٥ في مقر اتحاد الشباب الديموقراطي ،جرى خلاله التداول في آليات التحرك الشعبي والسياسي والقطاعي لمواجهة ما ينطوي عليه مشروع الموازنة من تداعيات سلبية على الفئات الأكثر فقراً وعلى ذوي الدخل المحدود. وقد اعتبر المجتمعون، أن المواجهة مع السلطة يجب أن تأخذ بعدها الوطني الشامل باعتبار أن الموازنة بالشكل التي قدمت به من خلال فذلكتها وموادها ليست إلا نتاجاً لهذا النهج السلطوي الذي قدم موازنة تلبي الاستجابة لتوجيهات سيدر وإملاءات صندق النقد الدولي والبنك الدولي للاستثمار وهي التي تدعو لهيكلة الاقتصاديات الوطنية وفق شروط نظام العولمة المتوحشة والتي تحول الدولة من دولة رعاية اجتماعية من أولى مهامها تأمين شبكة أمان اجتماعي ومعيشي إلى دولة زبائنية في كل القطاعات الاقتصادية والتي تتدرج نحو شمول الخصخصة كل الأقانيم الاقتصادية وصولاً إلى القطاع الوظيفي كأحد عناوين القطاع العام الذي تعمد السلطة إلى تحميله كل الآثار السلبية للسياسات المالية والاقتصادية التي تعتمدها الحكومة الحالية وما سبقها من حكومات أغرقت البلاد في المديونية نتيجة للفساد الذي استشرى وتغلغل في كل مفاصل الدولة.

وقد اكد المجتمعون أن المواجهة الشعبية والقطاعية للموازنة إنما تندرج في اطار المواجهة السياسية الشاملة وبالتالي يجب كشف مثالبها وتحويل الموقف الرافض لها إلى قضية رأي عام. وعليه اتفق المجتمعون أن تكون كلمة رئيس التنظيم الشعبي الناصري النائب الدكتور أسامة سعد كلمة يعبر من خلالها عن الرؤية الوطنية لقوى الحراك وتكون بمثابة مرافعة سياسية اقتصادية لمحاكمة النهج السلطوي الذي افرز هكذا موازنة ودفاعاً عن القطاعات الشعبية التي تحركت في الشارع لحماية حقوقها المكتسبة. وعلى أن يكون ذلك مترافقاً مع ضغط في الشارع يواكب مناقشة الموازنة في المجلس والعمل لتأطير الحراك الشعبي في سياق مشروع سياسي وطني يتوج بمؤتمر وطني بعد أن تكون قد أعدت وثائقه ذات الصلة وتأمنت كل شروط النجاح لجهة توسيع مروحة التمثيل السياسي والقطاعي وقوى الحراك المدني.

كما تقرر المشاركة الكثيفة في الاعتصام الذي دعت إليه القطاعات الطلابية والشبابية ورابطة الأساتذة المتفرغين يوم الجمعة٢٤/٥ لحماية الجامعة الوطنية من خطورة ما يتهددها ولحماية الإنجازات التي تحققت بفعل نضال الحركة الطلابية وتقرر أن تبقى اجتماعات قوى الحراك الشعبي للإنقاذ مفتوحة لمواجهة التطورات وتنسيق خطوات التحرك بما يخدم الأهداف التي لأجلها انطلق الحراك والتي يعتبر معركته ضد ما انطوت عليه الموازنة من ضرب لمرتكزات الاستقرار الاجتماعي محطة في سياق المواجهة السياسية المفتوحة مع هذا النظام بكل أركانه وصولاً لإعادة تكوين السلطة بعيداً عن قواعد المحاصصة وإقامة الدولة العادلة دولة الرعاية الاجتماعية والمساواة في المواطنة.

هذا وقد حضر الاجتماع الذي ضم طيفاً سياسياً واسعاً وهيئات شبابية ونقابية وشخصيات وطنية النائب الدكتور أسامة سعد رئيس التنظيم الشعبي الناصري والأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني الرفيق حنا غريب ورئيس حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي الرفيق حسن بيان.

******

# أزمـــــة النفايـــات
# ستطال المناطق اللبنانية كافة!

اعتبر المراقب البيئي لدى الأمم المتحدة سمير سكاف أن قرار وزير البيئة بتوسيع مطمر برج حمود هو قرار كارثي لا يحترم اتفاقية برشلونة ولا المواطن اللبناني أو حتى البحر.

وأكد سكاف في حديث إذاعي أن "العصارة التي تخرج من النفايات تلوث البحر وقد صورنا السموم والغازات التي تخرج من النفايات وتنتشر في البحر." مشيراً إلى أن كمية النفايات التي تصل إلى الكرنتينا والعمروسية هي هائلة جداً وهي أكبر من قدرة احتمال المعامل. كما أن تضارب المصالح بين المؤسسات والوزارات يشكل لهم عواقب كبيرة."

وأضاف: "نريد قراراً جدياً من وزير البيئة لبدء تفعيل الفرز من المصدر، فإمكانيات وموازنة وزارة البيئة ضعيفة ولا قدرة لها للضغط على البلديات، فالمشكلة أساساً هي بمقاربة موضوع النفايات وجميع الحلول تبدأ من الفرز من المصدر". مشيراً إلى أن "أزمة النزوح السوري أثرت على ملف النفايات ولكن الأزمة كانت موجودة قبل النزوح وسوف تبقى بعد عودة اللاجئين. ونوه إلى أن مطمري برج حمود والبوشرية سيمتلئان بحلول مطلع أيلول وان اتجاه الحكومة هو لتوسيع مطمر برج حمود الذي سيمتلئ من جديد بعد سنتين فقط، وبعد سنتين سنعود إلى نفس الأزمة من جديد بسبب غياب الحلول البعيدة بحيث ستضطر الدولة إلى إعادة فتح مطمر الناعمة من جديد وتوسيع المطامر على طول البحر وصولاً إلى ضبية. كما أشار إلى أن "كل نفايات

جبل لبنان وبيروت تذهب إلى المطمر مؤكداً أن وزارة البيئة وبلدية بيروت ليسوا على خط واحد."

ودعا سكاف المواطنين إلى الاستمرار بالفرز حتى لو أن البلديات والدولة تعود وتخلط هذه النفايات، مؤكداً أنه مع المثابرة ستضطر الدولة إلى العمل بالفرز فالأمر يتطلب وقتاً وإرادة. محذراً من أن أزمة النفايات ستمتد على كافة مناطق لبنان بسبب عدم تجزئة النفايات ووضع رؤية وخطة بيئية في ما بعد، مؤكداً أن المحارق ليست الحل.

وأشار إلى أن صناعة التدوير للورق والكرتون والبلاستيك وغيرها لها مستقبل واعد في لبنان آملاً أن يعمل عليها بشكل أكبر. وكشف أخيراً أن مشكلة النفايات ليست مشكلة عملية بل هي سياسية وطائفية.

# بيان استنكار: ماذا بعد؟

لتتوقف مشاريع الموت المحتم التي تهدف إلى قتلنا وقتل ما تبقى من نفس في صدورنا، التي اشبعتموها صفقات مميتة.

أتحفنا وزير البيئة المنتهي الصلاحية بخطة قتل جماعي متعمد بعد مرور مهلة الـ ١٠٠ يوماً من تشكيل الحكومة، فقرر معاليه إنشاء محرقتين إضافيتين عدا عن "محرقة بيروت"، وتوسيع المطامر غير الصحية وتمويل هذه المشاريع من جيبة المواطن التي تتمادى السلطة في دفعه إلى حفر قبره بيده ودفع تكاليف جنازته.

لنطلقها صرخة مدوية "لن تسرقوا أعمار أولادنا "

**تجمع المرأة اللبنانية**

# أزمة سياسيّة في الأفق.. الموازنة تأخذ طريقها إلى المجلس وتبُرز مُشكلة قطع الحساب

١٦ مليار دولار أميركي الفارق في عجز الموازنات منذ العام ١٩٩٧ حتى العام ٢٠١٧

**بروفسور جاسم عجاقة مايو ٣٠، ٢٠١٩**

تمّ تحويل مشروع موازنة العام ٢٠١٩ إلى المجلس النيابي على أن تبدأ بعد فرصة العيد جلسات مُكثّفة للجنة المال والموازنة بهدف الانتهاء من دراستها في مدة ثلاثة أسابيع. وبعدها يتمّ تحويلها إلى الهيئة العامة لمجلس النواب ليتم مناقشتها في الأسبوع الأخير من شهر حزيران. لكن المُشكلة التي ستظهر هي مُشكلة قطع الحساب للأعوام السابقة حيث تُظهر مشاريع قوانين قطع الحساب التي أرسلتها وزارة المال إلى ديوان المحاسبة فارقًا تراكميًا في العجز بقيمة ١٦,٣ مليار دولار أميركي. فهل نحن أمام أزمة سياسية جديدة؟

## أخر أرقام العجز

مشروع الموازنة وبصيغته الأخيرة يقترح فتح اعتمادات بقيمة ١٧,٠٨ مليار دولار أميركي منها ١٥,٤٨ للموازنة العامّة و١,٦ مليار دولار أميركي للموازنات المُلحقة التي تضمّ مديرية اليانصيب الوطني، المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري، والاتصالات. هذه الاعتمادات، يقابلها توقعات بإيرادات بنفس القيمة منها ١٢,٦ مليار د.أ واردات عادية، و٢,٨٧ واردات استثنائية، ٦١ مليون د.أ واردات يانصيب، ٢٨ مليون د.أ واردات المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري ومليار ونصف واردات الاتصالات.

العجز الذي سينتج عن الموازنة يأتي من الواردات الفعلية التي لن تتخطّى الـ ١٣ مليار دولار أميركي في أحسن الأحوال. وبالتالي يُصبح العجز المُقدّر ٤,٠٨ مليار دولار أميركي أي ما يوازي ٧,٥٩٪ من الناتج المحلّي وهي نسبة أقلّ بكثير مما تفرضه شروط مؤتمر سيدر أي ١٪ سنويًا على مدى خمسة أعوام.

إذًا يُمكن القول إن الحكومة اللبنانية قامت بإنجاز على هذا الصعيد عبر لجم العجز الذي يُعتبر أساس كل العلل الاقتصادية والمالية والنقدية في لبنان. لكن هذا الإنجاز يأخذ أكثر صفة الإنجاز السياسي وليس المالي أو الاقتصادي على الرغم من أن الترجمة مالية. وبالتالي قد يكون هذا الأمر هو ما دفع وكالة »ستاندرد اند بورز «للتصنيفات الائتمانية إلى القول إن الخطّة التي وضعتها الحكومة لخفض هذا العجز قد لا تكون كافية لاستعادة ثقة المُستثمرين بلبنان مُلمّحة بذلك من »شباك« موازنة العام ٢٠١٨ التي كانت على الورق تحوي عجزًا بقيمة ٤,٨ مليار د.أ لكن المُحقّق على الأرض تجاوز الـ ٦,٥ مليار د.أ.

على هذا الصعيد، الأرقام التي أعطتها الوكالة في تصريح مُحللة لبنان الرئيسية لدى ستاندرد اند بورز »ذهبية سليم جوبتا «هي أرقام لا تعكس الواقع وقد يكون الأمر مُجرّد خطأ في الطباعة خصوصًا عندما تتحدّث عن نسبة دين عام إلى الناتج المحلّي الإجمالي بقيمة ١٤٣٪ في العام ٢٠١٨!

## قرار وقف التوظيف

على كلٍ الأحوال بعض الخطوات التي تمّ اتخاذها تحوي على جرأة من قبل الحكومة وعلى رأسها وقف التوظيف بكل أنواعه، وهذه الخطوة هي ثمن تدفعه الطبقة السياسية بحكم أن الزعامات السياسية في لبنان بُنيت على التوظيف في القطاع العام. وما التخلّي (ولو مؤقتًا) عن هذا الأمر إلا دلالة على الإنجاز السياسي الكبير الذي حقّقته الحكومة على هذا الصعيد.

عمليًا هل ستحترم الأحزاب قرار وقف التوظيف؟ بالمطلق إن مخالفة هذا البند في الموازنة سيكون له تداعيات كارثية خصوصًا أن كتلة الأجور قاربت الستة مليارات دولار أميركي وهذا الرقم هو نصف مدخول الدوّلة تقريبًا!

وبالنظر إلى بند المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها كما والاحتياط المتعلق بها، نرى أن مجموعها يصل إلى ٥,٩١ مليار دولار أميركي مقارنة بـ ٥,٧٧ مليار دولار أميركي في العام ٢٠١٨. وقد يكون هذا الفارق (٢,٤٥٪) آتٍ بالدرجة الأولى من الدرجات التي تستحق في العام ٢٠١٩ لموظفي القطاع العام والتي هي بمعدّل ٢٪ سنويًا تقريبًا. الجدير ذكره أن تجميع هذا البند من الجداول المُرفقة بمشروع الموازنة، أوصلنا إلى ٥,٩١ مليار د.أ في حين أن جدول إجمالي النفقات في مشروع الموازنة يُعطي ٣,٩ مليار د.أ وهذا الفارق يأتي من منطلق عدم احتساب المشروع في

الجدول لاحتياطات الأجور والرواتب في مختلف المؤسسات والوزارات.

إذًا على الورق نرى أن الحكومة التزمت عدم التوظيف في القطاع العام للعام ٢٠١٩ وتبقى العبرة في التطبيق حيث سيتمّ معرفة مصداقية التطبيق في نهاية هذا العام.

توزيع هذه الكتلة على موظّفي الدوّلة كما والمتقاعدين يُوصل إلى نتائج أساسية يتوجّب على الحكومة أخذ العبر منها في موازنة العام ٢٠٢٠ خصوصًا فيما يخص معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة.

فبند النفقات المشتركة – معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدّمة يبلغ ٢٩٨١ مليار ليرة لبنانية أي ما يوازي ٣٣٪ من كتلة الأجور! وهذا الأمر يعني أن الدوّلة ذاهبة إلى مُشكلة حتمية في السنوات المقبلة إذا ما استمرت على هذا المنهج، إذ من الضروري إعادة هندسة تمويل هذا البند من خلال هندسات مالية تسمح باستدامة هذا النظام وضمان الأموال للموظفين الذين قد يجدون أنفسهم من دون راتب تقاعدي أو تعويض نهاية خدمة مع تطوّر غير مسبوق لهذا البند.

أما فيما يخص توزيع الأجور على الموظفين في الوزارات والمؤسسات، فهو على الشكل التالي (الترتيب من الأكبر إلى الأصغر): وزارة الدفاع (٢٢,٦٥٪)، وزارة التربية والتعليم العالي (١٩,٥٤٪)، وزارة الداخلية والبلديات (١١,٦٧٪)، الاتصالات (٢,٥٧٪)، رئاسة مجلس الوزراء (٢,١٩٪)، وزارة المالية (١,٧٣٪)، وزارة الخارجية والمغتربين (١,١٥٪)، وزارة العدل (٠,٩٩٪)، وزارة الأشغال العامة والنقل (٠,٦٪)، مجلس النواب (٠,٥٦٪)، وزارة الزراعة (٠,٥١٪)، وزارة الصحة (٠,٤١٪)، وزارة الثقافة (٠,٣٨٪)، وزارة الإعلام (٠,٣٪)، وزارة الطاقة والمياه (٠,١٦٪)، وزارة العمل (٠,١١٪، وزارة الاقتصاد والتجارة (٠,١٪)، وزارة الشؤون الاجتماعية (٠,٠٨٪)، وزارة السياحة (٠,٠٧٪)، وزارة الصناعة (٠,٠٦٪)، وزارة الاتصالات (٠,٠٦٪)، وزارة المهجرين (٠,٠٦٪)، وزارة البيئة (٠,٠٤٪)، رئاسة الجمهورية (٠,٠٤٪)، وزارة الشباب والرياضة (٠,٠٣٪)، المجلس الدستوري (٠,٠٢٪)، المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري (٠,٠١٪)، مديرية اليانصيب الوطني (٠,٠١٪).

على هذا الصعيد يتوجّب ذكر أن من شروط مؤتمر سيدر القيام بمسح شامل لموظفي القطاع العام مع وصف للمهامّ التي يقومون بها وكما وإعادة توزيعهم بحسب الحاجة. هذا المسح كان ليكون نقطة حاسمة لو قامت به الحكومة بالتوازي مع مشروع موازنة العام ٢٠١٩ وكان ليشكّل قرينة ثابتة أمام المجتمع الدوّلي وأمام المُستثمرين.

مُشكلة قطع الحساب

تنص المادة ١١٨ من النظام الداخلي لمجلس النواب على »يصدق المجلس أولاً على قانون قطع الحساب، ثم على موازنة النفقات ثم قانون الموازنة .«وهذه المادّة تمّ إلغاء مفعولها في موازنات ٢٠١٧ و٢٠١٨ على أن تقوم الحكومة برفع قطوعات الحساب للسنين الماضية في مهلة ستةّ أشهر من إقرار موازنة ٢٠١٧ وتمّ تمديدها عام إضافي.

قطع الحساب هو تقرير يُفصّل أرقام الموازنة »المُحقّقة « وبالتالي يتمّ مقارنة هذه الأرقام مع الأرقام المرصودة في الموازنة لكي يُبنى على الشيء مقتضاه.

أخر قطع حساب صدّق عليه مجلس النواب يعود إلى العام ٢٠٠٣. وبالتالي يُمكن القول إن على الحكومة رفع قطوعات الحساب من الأعوام ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٧ إلى مجلس النواب للمصادقة عليها قبل إقرار الموازنة. إلا أن تقرير وزير المال الذي قدّمه في أخر جلسة للحكومة في شهر أيلول ٢٠١٧، أبرز إلى العلن مُشكلة مصداقية قطع الحساب للعام ٢٠٠٣ مع غياب العديد من القيود الحسابية للهبات وغيرها من العمليات على خزينة الدوّلة. وبالتالي قامت وزارة المال بعملية أخذت آلاف الساعات من العمل لإعادة تكوين الحسابات الدقيقة للدوّلة اللبنانية أخذة بعين الاعتبار قيود حسابية تصحيحية على حسابات الخزينة منذ العام ١٩٩٧ وحتى العام ٢٠١٧.

النتيجة التي وصلت إليها وزارة المال تُظهر أن العجز التراكمي المُسجّل في حسابات وزارة المال منذ العام ١٩٩٧ وحتى العام ٢٠١٧ يبلغ ٣٩،٩٣٧،٢٤٣،٧٦٨،٨٨٦ ليرة لبنانية أي ٢٦,٥ مليار دولار أميركي. وبعد عملية التصحيح الحسابية التي قامت بها الوزارة، بلغ حجم العجز التراكمي ٦٤،٦٠٥،١٠٠،٣٧٨،٦٢٤ ليرة لبنانية أي ما يوازي ٤٢,٧ مليار دولار أميركي. وبالتالي يبلغ الفارق ١٦,٤ مليار دولار أميركي لا نعلم حتى الساعة تداعياتها على الدين العام (من المُحتمل ألا يكون هناك تداعيات بحكم أن الاستحقاقات تتعلّق بالوقت وبالتالي سيتمّ المطالبة بها من قبل المُقرضين).

على كل الأحوال هذه العملية التصحيحية لأرقام الخزينة هي عملية مباركة وستُعطي الدوّلة اللبنانية مصداقية أعلى إذا ما تمّ أخذ الخطوات اللازمة على الصعيد المالي. هذه الخطوات تتمثّل بخطّة واضحة لخفض العجز على السنوات الخمس المقبلة ولكن أيضًا خطّة واضحة لخفض الدين العام بالمطلق ونسبته إلى الناتج المحلّي الإجمالي.

وفي الانتظار، سيكون هناك سيناريوهان: الأول، يقوم مجلس النواب بالتصديق على قطوعات الحساب للأعوام المذكورة دون أي ضجّة (عملاً بمبدأ »عفا الله عما مضى«) . والثاني، تحتدم المواجهة السياسية بين الأفرقاء لمعرفة تفاصيل الفارق في الحسابات ومن المسؤول، وهنا قد يكون أمام لبنان أيام عصيبة مع كل الاستحقاقات التي تنتظره من الملف النفطي، إلى ملف التوطين مرورًا بأزمة النازحين السوريين.

# ما أسهل خداع اللبنانيين

غسان العيّاش

"لو يدرك المواطنون في بلدنا كيف يعمل النظام المصرفي والنقدي لاشتعلت الثورة قبل صباح الغد".

هذا القولُ لم يصدر عن مفكّر شيوعي أو قائد يساري، بل هو رأي هنري فورد، القطب التاريخي للصناعة الأميركية وأحد رموز وبناة الرأسمالية الحديثة. وكم ينطبق كلامه هذا على السياسات المالية في لبنان منذ ولادة الأزمة في مالية الدولة، قبل ثلاثة عقود ونصف العقد، وحتى اليوم.

في موازاة استمرار الأزمة وتراكمها وتفاقمها، لم تعمل الدولة على اعتماد سياسات بعيدة النظر تهدف إلى تخليص البلاد واقتصادها من الانجراف نحو الهاوية، بل فضّلت بدلاً من ذلك التسويف وتأجيل الاستحقاقات، عن طريق تخدير الرأي العام وتضليله وبيعه القصص الوهمية والروايات الكاذبة.

خلال تحضير مشروع الموازنة في مجلس الوزراء أدركت الحكومة خطورة إشهار حجم العجز الحقيقي، ليس لأنه يظهرها عاجزة عن الوفاء بوعودها الكبيرة أمام الرأي العام، بل لأنه يجرّدها أيضاً من المصداقية أمام الدول التي عبّرت عن استعدادها للمساهمة في تمويل مشاريع الاستثمار.

راودت المسؤولين عن إعداد الموازنة أفكار جريئة لضبط العجز تضمّنت زيادة الضرائب والتقشّف وتخفيض رواتب القطاع العام. ولما اندفع المتضرّرون إلى الشارع لإحباط هذه التوجّهات، تراجعت الحكومة بسرعة عن أفكارها الجديدة، وقرّرت اللجوء إلى تضليل الرأي العام.

من أبرز طرق التضليل إصدار سندات خزينة بالعملة اللبنانية بفائدة واحد في المئة، فهذا الإجراء يتضمّن ضريبة ظالمة وغير منظورة تلحق بالمواطنين، إنها ضريبة التضخّم. المسؤولون واثقون بأن "الشعب" الذي رفض زيادة الضرائب لن يتنبّه إلى ضريبة التضخّم، وهي أقسى من كل الضرائب والتدابير التي كانت مقترحة.

فأمام إصرار المصارف على عدم الاكتتاب بالسندات الجديدة، تتّجه الأنظار إلى مصرف لبنان الذي، على الأرجح، سيكتتب بالسندات عن طريق خلق النقد.

تمويل الخزينة عن طريق خلق النقد هو أكبر مصادر التضخم. والتضخّم "وحشٌ شرس" يمدّ يده إلى جيوب كل المواطنين فيقتطع من أموالهم، من دون مسوّغ تشريعي أو استئذان. الدول الأوروبية بأسرها حظّرت بشكل مطلق خلق النقد لإقراض الدولة، حرصاً على لجم التضخّم وحماية استقرار الأسعار. وكان قانون النقد والتسليف اللبناني سبّاقاً وصارماً في منع التمويل التضخّمي للدولة فحظر على مصرف لبنان إقراض القطاع العام، بعبارات واضحة وصارمة.

المسؤولون يخفّفون من حجم المشكلة، فيقولون إن مضاعف خلق النقد يختلف بين بلد وبلد وبين زمان وزمان. وان ضعف النمو الاقتصادي في لبنان وتقلّص الدورة الاقتصادية يجعلان مضاعف خلق النقد أقلّ مما هو عليه في الاقتصاديات الناشطة.

التلطّي وراء ضعف الاقتصاد اللبناني كحجّة لتخفيف أضرار هذه الخطوة المرجّحة، لا ينفي سلبياتها الجسيمة:

**أوّلاً:** النتائج التضخميّة لتمويل الدولة عن طريق الاقتراض من مصرف لبنان، سواء كانت ضعيفة أو قويّة، ستكون سبباً لانتفاخ الكتلة النقدية وتوليد التضخّم. والتضخّم ضريبة صامتة تصيب كل المواطنين، ولا تميّز بين فئة اجتماعية وأخرى.

**ثانياً:** الليرات الجديدة التي ستتكاثر بكثافة جراء هذا التدبير لا بدّ من أن تربك السلطات، لأنها ستنتهي ودائع جديدة بالليرة اللبنانية في مصارف لبنان، وفي أجواء عدم الثقة المسيطرة في البلاد يقود ذلك إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية. من أجل تخفيف هذا الضغط المحتمل على سوق القطع، وقياساً بالتجارب السابقة، قد تلجأ وزارة المال ومصرف لبنان إلى ابتداع أدوات دين من نوع جديد تشكّل عبئاً إضافياً على خزينة الدولة وميزانية المصرف المركزي.

**ثالثاً:** مرّة أخرى تظهر نظرة الحكومة إلى المؤسّسات العامّة، وخاصّة المصرف المركزي، بوصفها أدوات لمساعدتها على تنفيذ سياساتها وتخليصها من المآزق والاختناقات، ولا حق لها أن تمتلك سياسات وأهدافاً مستقلة، حتى لو كفل لها ذلك القانون.

**رابعاً:** إن مصرف لبنان، إذا أقدم على هذه الخطوة، يخالف بصورة فجّة وصارخة قانون النقد والتسليف، ويتنكّر للدور الذي أنيط به بحكم القانون كحارس للنقد الوطني وضامن لسلامة الاقتصاد.

* * * * *

# مشروع الموازنة العامة وتجاوز الأصول الدستورية

المحامي حسن بيان

تنص المادة (٣٢) من الدستور، على أن العقد الثاني لمجلس النواب يبتدئ يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر تشرين الأول، وتخصص جلساته بالبحث في الموازنة والتصويت عليها قبل أي عمل آخر. كما ينص الدستور في المادة (٨١) على أنه لا تفرض الضرائب العمومية ولا يجوز إحداث ضريبة ما وجبايتها في الجمهورية اللبنانية إلا بموجب قانون شامل تطبق أحكامه على جميع الأراضي اللبنانية دون استثناء.

من خلال هذين النصين يتبين كم يولي الدستور أهمية للموازنة العامة وإجراءات الجباية وفرض الضرائب وكل ما له علاقة بأنفاق الدولة وتأمين الواردات.

إن المجلس النيابي الذي ينعقد في دورتين عاديتين، وهو سلطة تشريع ورقابة، ويفرد دورة كاملة لمناقشة الموازنة العامة، فلأنها هي الميزان المالي للدولة، فإن استوت كفتيه، توازنت أبواب الأنفاق مع الواردات وأن اختلتا حصل الخلل في الميزان المالي خاصة عندما ترجح كفة النفقات على الواردات.

إذاً، بحسب الدستور فإن الحركة المالية للدولة يجب أن تكون محكومة بالضوابط القانونية، وعندما يفرد الدستور وهو القانون الأعلى في الدولة مواداً في متنه لتنظيم المالية العامة، فهذا يعني أن الموضوع يمثل أهمية قصوى ولهذا جعل المجلس يتفرغ في إحدى دورتيه العاديتين لمناقشة الموازنة وإقرارها كي يشرع الحركة المالية العامة للدولة.

لقد نص الدستور على وجوب الانتهاء من مناقشة مشروع قانون الموازنة نهاية دورة العقد العادي الثانية، لكنه تحسباً لاحتمال أن لا يتمكن المجلس من مناقشة الموازنة وإقرارها في نهاية دورة تشرين، عمد الدستور إلى إيجاد مخرج دستوري يقضي بحسب المادة (٨٦) المعدلة، عبر الدعوة إلى عقد دورة استثنائية تستمر لغاية كانون الثاني من السنة المالية الجديدة لأجل متابعة درس الموازنة، وإذا انقضى العقد الاستثنائي ولم يبت نهائياً بمشروع الموازنة، فلمجلس الوزراء أن يتخذ قراراً، يصدر بناء عليه عن رئيس الجمهورية مرسوم يجعل بموجبه المشروع بالشكل الذي تقدم به إلى المجلس مرعياً ومعمولاً به، شرط أن يكون مشروع الموازنة قد طرح على المجلس قبل بداية عقده بخمسة عشر يوماً على الأقل أي في الأول من تشرين الأول. وتستطرد المادة المذكورة، بأنه طيلة مدة العقد الاستثنائي تجبى الضرائب والتكاليف والرسوم والعائدات الأخرى، وتأخذ الحكومة نفقات شهر كانون الثاني من السنة الجديدة على القاعدة الاثنتي عشرية، كما تنص المادة (٨٧) من الدستور على أن حسابات الإدارة المالية النهائية لكل سنة يجب أن تعرض على المجلس ليوافق عليها قبل نشر موازنة السنة الثانية (أي ما يسمى بقطع الحساب).

استناداً إلى هذه المواد الدستورية التي تتعلق بأسس النظام المالي للدولة يتأكد ما يلي:

١- إن مشروع الموازنة للسنة المالية الجديدة يجب أن يقدم إلى المجلس النيابي قبل بدء العقد الثاني من دورته العادية.

٢- إن عمل المجلس النيابي في دورة عقده الثاني العادي يقتصر على مناقشة مشروع الموازنة وإقرارها.

٣- إن المجلس يجب أن ينتهي من دراسة مشروع الموازنة وإقرارها قبل نهاية عقد دورته العادية الثانية.

٤- إذا لم يتمكن المجلس من إنجاز درس وإقرار مشروع الموازنة خلال الدورة العادية الثانية، يتم فتح دوره استثنائية لمدة شهر كانون الثاني من السنة الجديدة.

٥- خلال شهر كانون الثاني من السنة الجديدة تأخذ الحكومة نفقات هذا الشهر من السنة الجديدة على القاعدة الاثنتي عشرية.

٦- قبل أن يقر المجلس الموازنة الجديدة عليه أن ينجز قطع الحساب للسنة المنصرمة.

٧- أن لا تفرض ضريبة ولا تعدل ولا تلغى إلا بقانون، وكل ما يترتب أعباء مالية على الدولة يجب أن يكون بقانون.

هذه البنود السبعة هي قواعد عامة لحظها الدستور في أحكامه وحدد حصراً الحالات الاستثنائية التي تمكن الحكومة من الجباية والأنفاق في حال لم ينجز مشروع الموازنة في الوقت المحدد دستورياً.

فهل هذه الأحكام مطبقة كما يجب، أم الجباية والأنفاق تتمان خارج الأصول؟

في واقع الحال الراهن، فإن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٩، لم تقر بعد، وها قد بدأت إجراءات إعداد مشروع الموازنة للسنة الحالية ٢٠٢٠.

إذاً، لقد تم تجاوز النص الدستوري الذي يفرض إقرار الموازنة العامة وإصدارها بقانون قبل نهاية العقد الثاني العادي للمجلس.

كما تجاوز الحالة الاستثنائية وهي إنجاز مشروع الموازنة في شهر كانون الثاني من السنة المالية الجديدة وها قد دخلنا في الشهر السابع ولم تقر الموازنة.

والإشكالية التي تواجه إقرار الموازنة، هي مشكلة قطع الحساب للسنة الماضية وهذا وأن حصل هذه المرة إلا أنه هناك تراكم لعدة سنوات لم يتم به قطع حساب، وكانت الموازنة تمر دون الالتزام بالنص الدستوري.

قد يقول قائل، ان الحكومة لم تكن مشكلة لأجل أن تعد مشروع الموازنة وتحيله إلى المجلس النيابي، وأنه في غياب الحكومة لا يمكن أعداد مشروع موازنة علماً أنه دار سجال دستوري حول ما إذا كانت حكومة تصريف الأعمال يمكن أن تعد مشروع موازنة أم لا. علماً أننا من الرأي الذي يقول أنه لا يمكن لحكومة تصريف أعمال أن تضع مشروع موازنة وتناقشه لتحيله بمشروع قانون إلى المجلس لأن الموازنة وما تنطوي من حقوق وموجبات لا تندرج ضمن الإطار الضيق لتصريف الأعمال.

على هذا الأساس، فإن الوضع الذي ساد لأكثر من عشرة أشهر، يندرج ضمن الأسباب الضرورية التي تبرر عدم تمكن إنجاز الموازنة في مواعيدها الدستورية، لكن ما إذا لو لم تكن الحكومة في حال تصريف الأعمال وهي مكتملة الأوصاف الدستورية ولم تنجز مشروع الموازنة كي تبرر من خلالها عمليات الجباية والإنفاق وفق القانون؟ هنا تكمن المشكلة. إذ أن الإشكالية التي تواجه انتظام الدورة المالية العادية ليس سببها شغور دستوري أو واقعي في المؤسسات الدستورية الإدارية المعنية، بل سببها المشكلة السياسية التي تعترض سير الانتظام للمرفق العام ونظام المحاصصة السياسية والذي يسحب نفسه على كل مفاصل الدولة بكل مؤسساتها وأجهزتها وإداراتها. وإذا لم تحل هذه الإشكالية فسوف تبقى أزمة تجاوز القواعد العامة للانتظام الدستوري قائمة، ليحل الاستثناء محل القاعدة العامة.

هذه العناوين العامة التي نوردها للصعوبات التي تحول وانتظام الإدارة المالية للدولة هي التي جعلت العشوائية ترخي ظلالها على الآليات الطبيعية للانتظام المالي وبالتالي فإن الموازنة التي عبرت من مجلس الوزراء بعد تسعة عشر جلسة إلى المجلس النيابي، يتم التعامل معها تحت نظرية الظروف الاستثنائية، وليس وفق السياقات العادية، وهي وأن أقرت في الشهر السابع، فإنها تكون قد تجاوزت المهل الدستورية العادية، وأن الأنفاق والجباية للسنة الحالية تتمان على القاعدة الاثنتي عشرية، وكل ما في الأمر أن إقرارها الذي يفترض أن يكون مقروناً بقطع حساب للسنة التي سبقت بات إجراءاً شكلياً تفرضه ضرورات أعداد الموازنة الجديدة. أما إذا لم يقر قطع الحساب للسنة المنصرمة وتم ربطها بالسنوات التي سبقت وهي موضع إشكالية، فهذا يعني إن إقرار الموازنة كان مطلوباً لحاجة مطلب خارجي ذي صلة بالشروط المفروضة لتمرير مؤتمر "سيدر"، وليس لأجل انتظام الوضع المالي على قواعده الدستورية.

وإذا ما تم تجاوز هذه الإشكالية الدستورية على ما انطوت عليه بنود الموازنة ومقاربتها للعناوين التي تم التركيز عليها لتخفيض العجز في الموازنة العامة وهو أحد الشروط الدولية المطلوبة، لتبين أن الإشكالية السياسية التي عطلت الآليات الدستورية لإقرار الموازنات العامة، هي ذاتها التي تحول دون تحويل الدولة من دولة رعاية اجتماعية إلى دولة تحكمها الزبائنية في الحقول السياسية والوظيفية والتنفيعات على أشكالها وعبر فلسفة وفذلكة الموازنة.

صحيح أن مشروع الموازنة حقق خفضاً في العجز بنسبة تقارب ٤٪، إلا أن هذا الخفض هو دفتري وليس واقعياً وما ركزت عليه الحكومة لم يلامس جدياً الأسباب الفعلية التي أوقعت المالية العامة في عجز انعكست آثاره على كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

إن موازنة لم توفر الشروط اللازمة للمحفزات الاقتصادية التي تحول اقتصاد البلد من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد بنيوي منتج، سوف تكون سبباً لمزيد من الركود الاقتصادي والشلل وارتفاع مستوى التضخم وهذا ما يتبين حتى الآن من مشروع الموازنة المحال إلى المجلس النيابي. فالأزمة وأن كانت تداعياتها اقتصادية واجتماعية، إلا أن أسبابها سياسية، وأولها نظام المحاصصة الذي يدير البلد بعقلية إدارة المزرعة، وإبقاء أبواب الهدر قائمة وغالبها مشرع أو محمي بقوة الأمر الواقع، وأنه في غياب الشفافية السياسية عبثاً الحديث عن شفافية مالية واستطراداً اقتصادية ،ولولا ذلك لما صنف لبنان من دول الفساد السياسي والاقتصادي والذي توظف قواه النافذة موارد الدولة لخدمة المشاريع الفئوية وتوسيع المساحة الأفقية للفقراء بعدما ضُربت الطبقة الوسطى والتي هي من أهم ركائز الاستقرار المجتمعي والكل يتحمل المسؤولية.

في ذلك، من تغول القوى السلطوية في نهب المال العام تحت مسميات مختلفة، وإلى ضعف حركة الاعتراض الشعبي والسياسي والذي أفقد البلد الحد الأدنى من التوازن السياسي، وعليه يجب العمل لإعادة الاعتبار للمحاسبة والمساءلة السياسية ولتوحيد قوى الاعتراض الوطني لإبراز المشروع البديل، البديل الوطني في مواجهة نظام طائفي استقوت قواه على الدولة عبر إمعانها في نهب خيرات البلد ومقدراته. فحكمت منظومة الفساد في بلد لا تستقيم الحياة السياسية الوطنية فيه إلا بإسقاطها.

# اللجنة الأهلية للمستأجرين
# تدين محاولات تنفيذ القانون التهجيري بالتدريج
# وتدين اعتماد مبدأ "فرقّ تَسُد" وتطالب بضمان حق السكن للمستأجرين وحقهم بالتعويض العادل وبالأمن الاجتماعي

بعد مضي أكثر من عامين على إقرار قانون الإيجارات التهجيري، وبالرغم من الوعود بإعادة النظر به استفاقت الحكومة والمسؤولين، وأصدروا مراسيم تشكيل اللجان القضائية المنصوص عنها في القانون.

أتى تشكيل اللجان في إطار السعي لتنفيذ القانون السيء بشكل متدرّج، بحيث يبدأ التنفيذ بالنسبة للمستأجرين الذين لا يستفيدون من حساب الدعم، الأمر الذي يضعهم أمام خيارين أحلاهما مرّ،

إما دفع الزيادات الباهظة التي تفوق قدراتهم بسبب ارتفاع سعر العقار ١٥ مرّة اكثر مما ارتفعت مداخيل المواطنين في الفترة نفسها من الأعوام ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٣ وإما ترك المأجور إلى المجهول.

الأمر الذي يهدد حق عائلاتهم في السكن في وقت يتحرك هؤلاء خاصة من هم من ذوي الدخل المحدود والمتوسط في الشارع دفاعاً عن مصادر عيشهم المتدنية ولحماية ما تبقى لهم من تقديمات اجتماعية تهددها قرارات أهل الحكم في إطار إعداد الموازنة العامة التي تحمل المزيد من الضرائب التي تطال مداخيلهم المحدودة خاصة العاطلين عن العمل والمتقاعدين والموظفين منهم .

إن اللجنة الأهلية للمستأجرين تؤكد أن قانون الإيجارات الجديد لا يزال معلقاً تطبيقه بالنسبة للمستفيدين من حساب الدعم ( المستأجرين الذين لا يتجاوز معدّل دخلهم العائلي الشهري خمسة أضعاف الحدّ الأدنى للأجور) بموجب المادة ٥٨ من القانون وذلك لحين دخول صندوق الحساب حيّز التنفيذ .

فيما خص حساب الدعم فإن غالبية المستأجرين هم من كبار العمر ولا يعملون أو هم من المتقاعدين وهم يسألون أهل الحكم كيف يمكن لهم أن يستفيدوا منه وقد شمل مدخول العائلة مع الأولاد كافة المقيمين الذين هم بدورهم يعملون على تركيز مستقبلهم لينطلقوا إلى تأسيس عائلة جديدة فإن ذلك يعتبر بمثابة حكم إعدام لهؤلاء الأولاد ولمستقبلهم.

إن كبار العمر هم أمانة في أعناقكم أيها المسؤولين وواجب عليكم التطلع اليهم وتأمين كافة متطلبات الأمان الاجتماعي والسكني لهم بعد أن خدموا بلادهم في مرحلة شبابهم وبالتالي من المعيب تركهم في مرحلة شيبهم ليواجهوا المصير المجهول فأين هو ضمان الشيخوخة الذي لم يبصر النور حتى اليوم وأين هو ضمان حق السكن للمسنين ؟ دولة لا تحمي شيبها ليست بدولة.

إننا لن نجادل بالأموال المرصودة للحساب لأنه واجب على الدولة المسؤولة والراعية تأمينها لكن في ظل عجز الخزينة المتصاعد ومخاطر الانهيار الاقتصادي والمالي الزاحف على البلد بفضل سياساتكم المعتمدة والتي لم تنتج سوى الأزمات والتي أدت إلى رفع مستويات الفقر والبطالة والهجرة إلى مستويات غير مسبوقة ، نرى من واجبنا ان نحذر من مخاطر صرف الأموال بهذه الكميات الهائلة مع إبقاء قيمة بدل المثل ٤٪ وهي نسبة عالية وخطيرة قد تؤدي إلى إخلاء آلاف العائلات ممن لا يستفيدون من الحساب كما سترتب على الدولة أموالاً طائلة لا قدرة للخزينة على تحملها فيتحول هذا الحساب إلى وزارة مهجرين ثانية ...

كما وأن اللجنة تدين إصرار المسؤولين على تنفيذ القانون قبل البت بالتعديلات المقدمة من تسعة نواب إلى المجلس وهم يمثلون كتلاً وازنة فيه. وهي ترى في ذلك إمعاناً من قبل بعض قوى الحكم مع ممثلي الشركات العقارية والمصارف وتجار البناء عل اعتماد سياسة ضرب الطبقة المتوسطة وذوي الدخل المحدود وتجاوز مبادئ العدالة الإجتماعية، وإلغاء الحد الأدنى من التقديمات الاجتماعية للمواطن وعدم ضمان حقه في التعليم والطبابة وتبديد حقه في السكن وتركه فريسة للسوق العقاري.

إن اللجنة الأهلية تحذر من خطورة السعي لتنفيذ القانون الذي ينطوي على مضاعفات اجتماعية خطيرة تهدد الاستقرار الاجتماعي، في وقت لم نعد نعثر على الوعود المتعلقة بإقرار خطة سكنية وقانون إيجار تملكي واختفاء القروض السكنية التي نجم عنها مآسي أصابت آلاف العائلات وتحولت إلى فضيحة كبرى جراء رعاية المسؤولين لجشع المصارف.

إن اللجنة الأهلية تطالب المجلس النيابي بوقف العمل بالقانون والشروع فوراً بدراسة مشروع التعديلات رقم ٣٦٣ / ٢٠١٩ وإقرار تخفيض بدل المثل وإقرار الحق بالتعويض العادل والثابت وغيرها من التعديلات والعمل على سد الثغرات القانونية التي تعتريه، ووضع مسألة الخطة السكنية على جدول أعمالها منعاً للكارثة التي تهدد الاستقرار الاجتماعي.

إن اللجنة الأهلية وفي ظل الأزمة الاقتصادية الحادة وتسارع إقفال أعداد كبيرة من المؤسسات التجارية والصناعية والمعامل تحذر المشرع من التعاطي مع ملفّ الإيجارات غير السكنية بخفّة وعدم مسؤولية مذكّرة أن الإيجار غير السكني يهدد مئات آلاف الأسر محدودة الدخل بمصادر عيشها عدا أنه مرتبط بمفهوم المؤسسة التجارية وأهمية الموقع كما أهمية الحفاظ على هذه المؤسسات لتحصين التوّجه الذي يجب أن يواكبه الاقتصاد لجهة تفعيل الاقتصاد الإنتاجي على حساب الاقتصاد الريعي.

أخيراً إن اللجنة الأهلية إذ تجدد رفضها للقانون ولمحاولات تنفيذه بشكل ملتبس، فإنها تؤكد على أهمية وعي المستأجرين لحقوقهم وتضامنهم دفاعاً عن حقوقهم وحق عائلاتهم في السكن. كما وانها تدعوهم لحضور اللقاء العام الموسع يوم الأربعاء ١٢ حزيران الساعة الخامسة عصرا في مقر الاتحاد العمالي العام في لبنان – طريق النهر- قرب المطاحن، وذلك للتحضير لانتخابات اللجنة الإدارية كما لطرح خطط للتحرك والنزول إلى الشارع في مواجهة التهجير والإذلال الذي يهددهم.

بيروت ٣١ أيار ٢٠١٩

**اللجنة الأهلية للمستأجرين في لبنان**

## اعتصام للجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين في باب الرمل بطرابلس

هذا وقد نفذت لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين في طرابلس والميناء اعتصاما في محلة باب الرمل -قهوة موسى - حيث تمت المطالبة بإعادة إقرار قانون ٩٢/١٦٠ مع التعديلات المقترحة على بنوده بانتظار وضع قانون جديد مستند إلى سياسة إسكانية واضحة ومترافقة مع خطة إسكانية متكاملة داعين جميع المتضررين من سياسات ما أسموه الإفقار والتشريد إلى العمل معا على تنظيم تحركات موحدة منعا لتنفيذ ما ينتظر الشعب اللبناني من كوارث وويلات جديدة.

## بيان صادر عن لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين في لبنان
## تشكيل اللجان من دون توفير صندوق المساعدات للمستأجرين

عقدت الهيئة الإدارية للجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين في لبنان اجتماعاً لها في مقر الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان، ناقشت خلاله الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمالية الكارثية على المواطنين في ظل مناقشة الحكومة لموازنة عام ٢٠١٩ على وقع شروط "مؤتمر سيدر" واستنفار شركاء السلطة للبحث عن آليات خفض هذا العجز وتحميل المواطنين الفقراء من عمال وموظفين ومتقاعدين أعباء إضافية من الضرائب أو من تخفيض معاشاتهم أو كلفة طبابتهم لسد العجز، في وقت تتغاضى السلطة عمداً عن تحميل المصارف والشركات العقارية والمسيطرين على الأملاك البحرية والنهرية أية أعباء لسد هذا العجز الذي يأتي بفعل الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعمليات الفساد والمحاصصات الطائفية للحكومات المتعاقبة.

وما زاد الطين بله، وفي هذا الظرف الاجتماعي والاقتصادي الصعب إصدار رئيس الجمهورية العماد ميشال عون في ١٧ أيار الجاري المرسوم الرقم ٤٧٧٣ المتعلق بتشكيل اللجان الناظرة في تطبيق الأحكام المتعلقة بتطبيق الزيادات على بدلات الإيجار المتضمنة في القانون التجهيري السيء الجديد. ما يعني بداية مرحلة تهجير وطنية حقيقية جديدة تطال اكثر من ربع سكان لبنان... علماً أن الدولة عاجزة عن إنشاء صندوق المساعدات للمستأجرين الذين لا يتجاوز دخلهم خمسة إضعاف الحد الأدنى للأجور، ستزيد الأزمة الاجتماعية تفاقماً، وتضع المستأجرين القدامى أمام تحديات كبيرة تحدد مصيرهم ومصير عائلاتهم .

وعليه، قرر المجتمعون عقد جمعية عمومية للجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين يوم الاثنين المقبل الواقع فيه ٢٧ أيار الساعة الخامسة مساء في مقر الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان - وطى المصيطبة. لمناقشة الخطوات التصعيدية رفضاً لهذا المرسوم، ورفضاً لقانون الإيجارات التهجيري الجديد .

وطالب المجتمعون السلطة والكتل النيابية إلغاء القانون التهجيري الأسود واعتماد قانون جديد يراعي مصلحة المستأجرين القدامى وصغار المالكين، عبر استعادة إقرار قانون ٩٢/١٦٠ وإقرار من جديد في المجلس النيابي، كمرحلة مؤقته، لتخطي الأزمة الاجتماعية، بانتظار وضع دراسة سياسة إسكانية وإنمائية عادلة ومتوازنة تضع حداً لسياسة التهجير والفرز الطائفي والمذهبي والطبقي التي يخطط البعض لها، والتي ستؤدي في حال الإصرار عليها إلى زعزعة السلم الاجتماعي والوصول إلى كارثة اجتماعية وطنية كبيرة.

**لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين في لبنان**
**الرئيس : كاسترو عبد الله**
**أمينة السر: د. ماري ناصيف - الدبس**

# عن إضراب أساتذة الجامعة اللبنانية

**محمد الحجيري**

في مقابلة مع الدكتور يوسف ضاهر رئيس الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، وردّاً على سؤال عن "صحة القول بوجود أساتذة، وحتى عمداء في الجامعة اللبنانية مخالفين للقانون"، يجيب الدكتور ضاهر بالقول بأن " أكثر من ثمانين ٪ أو ٩٠٪ من الأساتذة يحترمون القوانين، ويحترمون عملهم، رغم أنهم دخلوا إلى الجامعة بالمحاصصة السياسية.. لكن الأستاذ [الدكتور]، وبعد انتظاره أربع أو خمس سنوات، وبما أنه يريد أن يعيش فيذهب إلى مكتب سياسي معيّن ويدخل عبره إلى الجامعة. لكن ما أحبه كثيراً هذه الأيام، وهو ما جعل الإضراب ينجح، أن الأساتذة دخلوا بهذه الطريقة، لكنهم لم يبقَوْا مرتهنين. الأساتذة أحرار، وهذا جميل جداً، يحترمون محاضراتهم، يحترمون الإضراب.

أكيد إنّ الكرامة مهددة، والجامعة ذاهبة إلى الزوال، إذا كان هناك من سلبيات، إذا كان هناك أساتذة مرتكبين، فالهيئة التنفيذية والرابطة لا تغطيهم".

(انتهى كلام الدكتور ضاهر)

هذه النقطة التي يحاول رئيس الهيئة التنفيذية للرابطة أن يمرّ عليها مروراً عابراً، ويعتبر بأن الرابطة إذا كانت لا تغطي المرتكبين، فهي تكون قد قامت بما يمليه عليها الواجب. وهو يدعو أجهزة الرقابة للقيام بدورها. أظن أن هذه النقطة هي مربط الفرس، وهي من أهم النقاط، إن لم تكن النقطة الأهم في موضوع الجامعة اللبنانية، لأنه متى استقامت الآلية السليمة لدخول الأساتذة إلى الجامعة، فإن هؤلاء الأساتذة، مع الطلاب، يستطيعون أن يتابعوا العمل من أجل بقية المطالب.

يقول الدكتور ضاهر بأن الأساتذة، وبعد أن يصلوا إلى الجامعة عبر المكاتب السياسية لأحزاب السلطة المتنفّذة، يتحلّلون من ارتهانهم السياسي، والدليل على ذلك هو نجاح الإضراب، في إشارة منه إلى أن أحزاب السلطة لا تريد إنجاح الإضراب، وهو ربما يكون محقاً في النقطة الأخيرة.

لكن لقائلٍ أن يقول بأن هؤلاء الأساتذة، لم يكونوا حين ذهبوا إلى مكاتب الأحزاب السياسية للعبور إلى الجامعة، ولا كانوا حين التزموا بالإضراب، إلا باحثين عن مصالحهم الشخصية ليس إلا. بما في ذلك من انتهازية، ويكون عبورهم إلى الجامعة على حساب من هم أكفأ منهم غالباً وعلى حساب من تمنعه كرامته من الذهاب إلى المكاتب التربوية لأحزاب السلطة. واستطراداً، هناك سؤال يمكن أن يُطرح. وإذا استثنينا الأمور التي تطال مصلحتهم ومطالبهم الشخصية التي يلتزمون بها خارج وصاية السلطة التي أدخلتهم إلى الجامعة، إلى أيٍّ مدىً يبقى هؤلاء الأساتذة متحررين من ارتهانهم السياسي؟

بمعنى آخر، الأستاذ الذي التزم بالإضراب لتحقيق المطالب المرفوعة، حين يصبح رئيساً لقسم في الجامعة، أو مديراً لفرع من فروعها، أو عميداً أو رئيساً لها، هل سيبقى متحرراً من الارتهان للطرف السياسي صاحب الفضل عليه؟ هل سيرفض إدخال أساتذة جدد إلى التعاقد بتوصية من المكاتب التربوية الحزبية التي أتت به نفسه إلى الجامعة؟ إذا كان الجواب بالنفي، وهو غالباً كذلك، ألا نكون قد دخلنا في دائرة مقفلة، تبدأ من المكاتب الطلابية لأحزاب السلطة وتنتهي عندها أيضاً؟

هل يليق بالجامعة الوطنية أن تكون مرهونةً لمكاتب أحزاب أفسدت وخرّبت البلد بما فيه وبمن فيه؟ هل يكفي رابطة الأساتذة المتفرغين أن تقول بأنها لن تغطي المرتكبين من الأساتذة؟

ومن قال بأن الأساتذة المرتكبين بحاجة إلى الرابطة لتغطي ارتكاباتهم؟ إن هؤلاء لديهم من "الغطاء" السياسي ما يكفي لتغطية كل الارتكابات التي بدأت أصلاً بطريقة وصولهم إلى الجامعة عبر هذه المكاتب التربوية لأحزاب السلطة. لن يؤخذ كلام رابطة الأساتذة المتفرّغين حول النهوض بالجامعة على محمل الجِدّ قبل أن تضع على رأس جدول أعمالها تصويب آلية دخول الأساتذة إلى الجامعة بعيداً عن مكاتب الأحزاب، والعمل على تحقيق هذا المطلب كبندٍ أول، وأن توظف كل إمكاناتها وإمكانات طلاب الجامعة أنفسهم من أجل ذلك، وبالتعاون مع كل الحريصين من المجتمع اللبناني على جامعة وطنية مستقلة وصاحبة سمعة محترمة.

حينئذٍ فقط يحق لنا أن نتفاءل بمستقبل الجامعة، وبمستواها، وبأنها ستستقطب خيرة الكفاءات العلمية والأخلاقية، ويحق لنا بعد ذلك أن نتفاءل بمستقبل البلاد.

# النزوح السوري والانفعالية السياسية

**كتب المحرر السياسي**

ارتفعت في الآونة الأخيرة الأصوات التي تدعو إلى تحميل النزوح السوري جانباً أساسياً من الأزمة الاقتصادية التي ينوء تحتها لبنان. وقد ركزت هذه الأصوات على أن النزوح أدى إلى تضييق فرص العمل أمام اللبنانيين سواء لجهة منافسة اليد العاملة السورية لمثيلتها اللبنانية المهنية والحرفية وغيرها، أو لجهة استهلاك الطاقة المائية والكهربائية، أو لجهة التلوث البيئي من جراء الانتشار العشوائي للمخيمات وعدم وجود شبكات للصرف الصحي وتدني مستوى الخدمات الطبية ....إلخ. وقد صادف أن ترافق إطلاق هذه الأصوات مع حملة في اكثر من منطقة تستهدف محلات تتعاطى بيع الخضروات والخرضوات ودكاكين صغيرة وعمدت إلى إقفالها وختمها بالشمع الأحمر، بحجة عدم استيفاء أصحاب هذه المصالح الشروط التي تمكنهم من الاستثمار وفق الأصول التي تحكمها الأنظمة والقوانين المرعية الإجراء. كما صادف أن ترافق مع إطلاق هذه الأصوات تعرض بعض المخيمات للحرق والعبث بها وكما حصل في دير الأحمر على سبيل المثال لا الحصر.

هذه الحملة التي تشن على النازحين تحت عنوان تحميلهم مسؤولية الأزمة بتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية، سبقها حملة ضد النزوح من زاوية رفض التوطين وكأن توطين النازحين السوريين حاصل.

في المقاربة الموضوعية لملف النزوح السوري فإن لبنان وإن لم يكن الوحيد من دول التخوم السوري الذي عبرت حدوده أعداد كبيرة من النازحين إلا أنه بالنظر إلى إمكاناته هو الأضعف، وان الانتشار العشوائي للمخيمات لم يكن بسبب رغبة النازحين بل بسبب رفض السلطات اللبنانية إنشاء مخيمات مسورة أسوة بتلك التي أقيمت في الأردن وتركيا والتي سهلت عملية ضبطها وتسهيل تقديمات الخدمات الإنسانية والاجتماعية لها. أما وان هذا لم يحصل فلأسباب لا علاقة للنازحين بها. هذا من جهة أما من جهة ثانية، فإن مما لاشك به، ان نسبة استهلاك الطاقة المائية والكهربائية زادت من جراء هذا النزوح، ومما لاشك فيه أيضاً أن اليد العاملة السورية شغلت حيزاً من سوق العمل وخاصة في قطاع البناء والقطاع الزراعي، ومما لا شك فيه أيضاً أن اليد العاملة السورية أرخص من اليد العاملة اللبنانية أن توفرت ،ومما لاشك فيه أيضاً أن الانتشار العشوائي للمخيمات وعدم وجود شبكات صرف صحي أحدث إرباكاً في منظومة خدمات المرافق الصحية حيثما تواجدت المخيمات. ان كل هذا صحيح، لكن أن يحمل النزوح السوري

العبء الأكبر من تداعيات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي ترخي ظلالها الثقيلة على الواقع اللبناني فهذا هو غير الصحيح بعينه. ونبدأ، هل كانت فرص العمل متوفرة للبنانيين قبل النزوح وانعدمت بوجوده؟ وهل كانت اليد العاملة اللبنانية هي التي تغطي سوق العمل وخاصة في قطاعي البناء والزراعة؟ وهل كانت الكهرباء مؤمنة للبنانيين على مدى اليوم قبل النزوح وهل كانت مياه الشفة تصل إلى المشتركين بانتظام وخالية من أي تلوث؟ وهل كان نهر الليطاني صافياً صفاء دمع العين؟ وهل كان الشاطئ اللبناني خالياً من الملوثات قبل النزوح وحيث لا أثر لنازح سوري في العديد من مناطق خط الساحل؟ وهل جبال النفايات لم تكن موجودة قبل النزوح على تخوم المدن الساحلية ؟. إن كل هذا الذي جرت الإشارة إليه كان موجوداً قبل النزوح وهو إذ ارتفع منسوبه فليس بسبب النزوح - وإن كان أحداً لا ينفي تثقيله للوضع اللبناني- بل هو موجود وارتفع منسوبه بسبب منظومة الفساد التي تمسك بمفاصل السلطة والتي لم تترك مجالاً من مجالات الحياة إلا وأغرقته بفسادها، من الفساد المالي إلى الفساد الإدراي، ومن الفساد الاجتماعي إلى الفساد الاقتصادي وكل هذا الفساد يندرج تحت عنوان عريض هو الفساد السياسي. ولذلك فإنه من الظلم تحميل النزوح السوري تداعيات الأزمة بكل مضامينها. وإما أن يهرب البعض ليصوب صوب النزوح، في خطاب وظيفته الأساسية شعبوية فئوية فلأن هذا البعض يدرك كما غيره من أطراف السلطة أن بيوتهم كلها من زجاج، وإذا ما صوب نحو شريكه الموضوعي وبيته من زجاج فسوف يصوب عليه بالمقابل وكل بيوتهم من زجاج. إن الذي يحرض على الوجود السوري النازح يعرف كما غيره أن عودة النازحين إلى أرضهم التي هجروا منها لا تتم بهذه الانفعالية الشعبوية كما يعرف أن توطين السوريين ليس مطروحاً ولا هو ضمن أجندة القوى المعنية بالملف السوري، ولذلك فإن مقاربة ملف النزوح

السور ي بهذا الشكل الذي يتم التداول السياسي به وبهذه الانفعالية وإسقاط بعض الأوصاف والممارسات عليه باعتباره المسؤول الأول والأخير عن الوضع المأزوم ففيه ظلم للنازحين أولاً وتحميلهم وزر أزمة ليسوا مسؤولين عنها ثانياً، وتوظيف واقعهم المرير في صراع الداخل اللبناني استناداً إلى معطى خطاب سياسي فئوي يضيف تعقيداً جديداً إلى مسار الأزمة التي ستبقى طالما بقي البلد يدار بعقلية المحاصصة الطائفية والسياسية.

إن قضية النزوح السوري لا تعالج بهذه الانفعالية السياسية ولا يقارب بخطاب شعبوي بل تعالج عبر الإطار الوطني وضمن معطى مصلحة لبنان الوطنية التي لا يحدد مواصفاتها فريق تحكم خطابه الفئوية السياسية وحدود تأثيراتها بعض من مكون مجتمعي، بل تحددها رؤية وطنية شاملة ترى التعامل مع ملف النزوح السوري بعيداً عن التوظيف السياسي الرخيص وتتم مقاربته برؤية وطنية وقومية إنسانية وبما يساعد على عودتهم الآمنة والكريمة إلى سوريا، وأية مقاربة عكس هذا تعقد ولا تسهل وأزمة لبنان ليست بحاجة إلى تعقيدات إضافية لأن فيه ما يكفي.

# الأساتذة المتعاقدون أقفلوا الطريق أمام وزارة التربية
# منصور: نتوجه إلى وزير التربية للبدء بتنفيذ أجندة الحقوق

وطنية - أقفل الأساتذة المتعاقدون الطريق أمام وزارة التربية احتجاجا على عدم صرف رواتبهم منذ خمسة أشهر.

وأشار رئيس حراك المتعاقدين في التعليم الثانوي والأساسي حمزة منصور باسم المعتصمين إلى انه "رغم حجم المظالم التي تعرض ويتعرض لها المتعاقدون في التعليم الرسمي الثانوي والاساسي، والتي تتمثل بأتعس صورها في وقف التثبيت، وسرقة الحق بالضمان والاستشفاء لكل متعاقد، وبدل النقل، وعدم دفع المستحقات كل ثلاثة أشهر كما جرى الاتفاق، لا يزال المتعاقدون يناضلون ويسطرون أروع معاني التضحيات على الأرض وعبر وسائل الإعلام وذلك في سبيل الحفاظ على المكتسبات أولاً، وثانياً منع وردع الظلم، وثالثاً في ردع أي تجاوز أو استهتار بحقوق كل متعاقد."

وقال: "ننزل اليوم أمام وزارة التربية لنعيد تكرار أجندة حقوقنا وعلى مسامع كل أركان وزارة التربية. نعم، حقنا بقبض مستحقاتنا عن الفصل الثاني الذي وعد وزير التربية بدفعها قبل عيد الفطر لكن ذلك لم يحصل. حقنا: بالمراقبة بالامتحانات المدرسية، بالطبابة، ببدل النقل وبالتثبيت العادل والمنصف."

وختم: "مرة جديدة نؤكد وجودنا من أمام وزارة التربية التي تصر على التغاضي عن حقوقنا، مع تطلع واعد إلى وزير التربية الجديد بالبدء بمحاولات حل هذه المآزم والمظالم بالتدريج وحسب مقتضى الظروف. نتوجه إلى وزير التربية بضرورة البدء بتنفيذ أجندة الحقوق التي ذكرناها وحسب الأولوية لما فيه خير وإنصاف هذه الثلة التي قدمت للتربية أعز ما تملك ."

# القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي تدين مؤتمر المنامة وتدعو القوى الحية في الأمة للتصدي له ولكل مشاريع تصفية القضية الفلسطينية

جاء ذلك في بيان للقيادة القومية في ما يلي نصه:

## ورشة المنامة الاقتصادية
## خطوة على طريق تصفية القضية الفلسطينية

في تماهٍ خطيرٍ مفضوح مع واحدة من أقذر المؤامرات التي تستهدف الأمة العربية وقضية فلسطين تحديداً صدر بيان بحريني أميركي مشترك، يؤكد استضافة المنامة، بالشراكة مع واشنطن، لورشة عمل اقتصادية تحت عنوان "السلام من أجل الازدهار" يومي ٢٥ و٢٦ حزيران الجاري.

وقد أغرق الطرفان البحريني والأميركي إعلانهما، وما تلاه من تصريحات تسويقية رسمية، بكمٍ هائلٍ من الوعود الوردية، غير القابلة للتحقق، عن الأمل بتحقيق "أطر عمل تضمن مستقبلاً مزدهراً لشعبنا العربي في فلسطين والمنطقة، وتضع المنطقة على الطريق نحو بناء مستقبل أكثر إشراقاً".

ويأتي إعلان هذه الخطوة في ظل الدعاية الإعلامية المكثفة حول احتمالات نشوب حرب مزعومة بين الولايات المتحدة والنظام الإيراني الذي طال إرهابه، والذي دشن خلال الأسابيع القليلة الماضية، محطات جديدة، اقتصادية هذه المرة، ليؤكد للعالم أنه، من خلال أذرعه الإرهابية، قادر على تهديد مصادر الطاقة وشرايين الاقتصاد العالمي.

وإذ تعيد القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي تأكيد رفضها القاطع لكل مشاريع تصفية القضية الفلسطينية، ومنها مشروع "صفقة القرن" الذي أعدّه ويبشّر به صهر الرئيس الأميركي الحالي وكبير مستشاريه، غارِد غوشنر، فإنها وبعد تدارسها لأبعاد هذه الورشة المزمعة قد خلصت إلى ما يأتي:

إن تسويق ورشة العمل هذه يأتي في إطار الضجة الإعلامية الدائرة حول المواجهة العسكرية المحتملة بين واشنطن وطهران، بما يؤكد أن الغرض الأساسي والنهائي من حملة التصعيد العسكري الأميركي ضد النظام الإيراني هو إبرام "صفقة القرن" وليس قطع الأذرع الإرهابية لنظام الولي الفقيه الدموي فعلاً. لذا فإن إقامة هذه الورشة لا يمكن إلا أن يكون حلقة في مخطط تصفية القضية الفلسطينية المتواصل منذ عقود.

وترى القيادة القومية إن هذه الورشة هي واحدة من محاولات إدماج الكيان الصهيوني المحتل ضمن الأقطار العربية المجاورة لفلسطين المحتلة، وعموم منطقة الشرق الأوسط، من خلال ترتيبات اقتصادية وسياسية وأمنية وعسكرية ضمن خطة التسوية المسماة "صفقة القرن"، التي تقوم على إجبار الشعب العربي الفلسطيني على تقديم تنازلات خطيرة مجحفة لصالح العدو الصهيوني، ودون الحصول على مكاسب مهما كانت نسبية ومرحلية.

إن مشاركة بعض الأقطار العربية، في ورشة المنامة الاقتصادية لا يمكن تبريره بدعم الشعب العربي الفلسطيني اقتصادياً، إذ أن بإمكانها أن تقدم ما يحقق للشعب الفلسطيني بعض متطلبات الاستقرار الاقتصادي لمواجهة حملات الإرهاب الصهيوني التي تستهدف إذلاله وإفقاره وتجويعه، وليس المشاركة بترتيبات تسهم في تعزيز القبضة الصهيونية على رقاب أبنائه وعلى المنطقة برمتها.

وترى القيادة القومية إن حصر التعامل مع الصراع العربي الصهيوني بترتيبات اقتصادية، أو سواها سياسياً وأمنياً وعسكرياً، يتجاهل أصل المشكلة القائمة في فلسطين، وهي الاحتلال الصهيوني لهذه الأرض العربية العزيزة وتشريد أهلها، ويتنافى مع الحل الوحيد الممكن وهو إنهاء هذا الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني المحرر، وعاصمتها القدس الشريف.

إن الحديث عن تحقيق ازدهار اقتصادي في ظل الاحتلال وممارساته العنصرية الإرهابية حديث وهمي، إذ لا يمكن لعاقلٍ أن يتصور تحقيق ازدهار اقتصادي في ظل الإجراءات الصهيونية المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني، مثل هدم المساكن ومصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات وتشديد الحصار وعمليات الإغلاق واحتجاز آلاف الأسرى وحجز الأموال الفلسطينية وقطع المساعدات المالية عن المنظمات الدولية التي تنفذ برامجها ومشاريعها في الأراضي المحتلة.

وإذ تحدث كل هذه المتغيرات الخطيرة في ظل استفحال المشروع التوسعي الإيراني في الوطن العربي فإن النظام الإرهابي الإيراني ومن خلال جرائمه المتكررة ضد أقطار الخليج العربي بشكل خاص، قد ساهم في تدهور الأمور ووصولها إلى ما وصلت إليه وبالتالي تصفية القضية الفلسطينية ودفع المشاريع الخيانية إلى أمام، وإن ادعاءاته بنصرة شعب فلسطين كذبة كبرى يُراد منها تلميع صورته التي انفضحت دمويتها من خلال جرائمه البشعة في العراق وسوريا واليمن والأحواز، ومن خلال عمله على إثارة الفتنة الطائفية في لبنان والبحرين والسعودية وغيرها من أقطارنا العربية عبر الأذرع الإرهابية التي شكّلها مباشرة، أو تلك التي يدعمها، لتنفيذ وتسويق مشاريعه العنصرية الطائفية الإرهابية التوسعية في وطننا العربي وعالمنا الإسلامي، بل وفي العالم كله.

وفي هذا الإطار ترى القيادة القومية للحزب أن عقد ورشة العمل هذه في المنامة إسهام رسمي من حكومة البحرين في خيانة القضية الفلسطينية، وجريمة واضحة بحق شعب فلسطين الذي عبّرت كافة فصائل المقاومة فيه عن رفضها الكامل لعقد ورشة العمل الاقتصادية والمشاركة فيها.

وإن على حكومة المنامة أن تتخلى عن المضي في عقد هذه الورشة، أو أي عمل مستقبلي آخر في إطار مشروع "صفقة القرن" الخياني، خصوصاً بعد أن رفضت القوى السياسية والمدنية في البحرين إقامتها، واعتبرتها تخلياً عن ثوابت العمل العربي الداعم لشعب فلسطين وقضيته العادلة. كما وتدعو القيادة القومية الدول العربية إلى وقف الاتصالات التي تتم مع العدو الصهيوني سواء كانت سياسية أو اقتصادية وإعلان موقف واضح برفض التطبيع أيّاً كانت أشكاله.

وتذكّر القيادة القومية بما جاء في خطاب الأمين العام للحزب، الرفيق عزة إبراهيم، في الذكرى الثانية والسبعين لتأسيس الحزب الذي أكد على أن "حزبنا سيحشد ويعبئ شعبنا العربي على امتداد وطننا الكبير للالتحام مع شعبنا في فلسطين ومع دولته لإحباط "صفقة القرن" وإحباط كل المشاريع التي تستهدف شعب فلسطين وأرضه المقدسة".

وفي الوقت الذي تحيّي فيه القيادة القومية الرفض الفلسطيني الشجاع لصفقة القرن وتشيد بموقف منظمة التحرير الفلسطينية فإنها تدعو لأن يكون هذا الإجماع السياسي الفلسطيني على رفض صفقة القرن مناسبة لإطلاق ورشة عمل لتوحيد الموقف على قاعدة برنامج وطني ينهي الانشطار السياسي والمناطقي ويُفعِّل المقاومة بكل أشكالها. كما وتدعو القيادة القومية المناضلين العرب والقوى الحية في الأمة، إلى تنظيم فعاليات سياسية وثقافية وفكرية تفضح مشروع "صفقة القرن" الخياني، وتؤكد على الثوابت الوطنية والقومية في المواجهة مع العدو الصهيوني، وتعزّز روح مقاومة مشاريع تصفية القضية الفلسطينية، وتضغط على الأنظمة العربية بعدم المشاركة في أي خطوات على طريق تنفيذ هذا المخطط الخياني الغادر.

عاشت فلسطين حرة عربية

عاشت جماهير الأمة العربية في نزوعها نحو الحرية والعدالة والتقدم

**القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي**

في ٢/٦/٢٠١٩

# جبهة التحرير العربية تدين مؤتمر المنامة

**ركاد سالم "أبو محمود"**
**أمين عام جبهة التحرير العربية**

**حول الدعوة الأميركية لورشة عمل اقتصادية في المنامة من ٢٥/٢٦ من الشهر المقبل عنوانها تحسين الوضع الاقتصادي في الأراضي المحتلة. أكد أمين عام جبهة التحرير العربية على التالي**

تأتي ورشة العمل الاقتصادي لتحسين الوضع المعاشي في الأراضي المحتلة بعد أن أنهت أميركا ومن جانب واحد كافة قضايا الوضع النهائي من قرار أميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها إليها إلى قطع المساعدات عن وكالة الأونروا مقدمة لإنهاء قضية اللاجئين وحصر قضية اللاجئين بـ أربعين ألف شخص فقط وتأييد إسرائيل في مطالبها الأمنية في بقاء الأغوار والمستوطنات تحت السيطرة الإسرائيلية وبقاء نظام الحكم الذاتي الحالي بسيطرة مدنية للسلطة وأمنية لإسرائيل. بعد ذلك انتقلت أميركا إلى الجانب الاقتصادي الذي تمثل في ورشة عمل اقتصادية لتحسين الوضع المعيشي لسكان الأراضي المحتلة والهدف:

**أولاً:** استدراج بعض المستثمرين الفلسطينيين إلى قمة البحرين كمقدمة لشق الصف الفلسطيني وإيجاد فريق مزور لإرادة شعبنا الفلسطيني.

**الأمر الثاني:** حضور موشيه كحلون وزير مالية إسرائيل لورشة البحرين الاقتصادية إنما هو تطبيع عربي باشراك إسرائيل في المستقبل الاقتصادي ليس للأراضي المحتلة فقط وإنما في المنطقة العربية.

**الأمر الثالث:** استغلال الوضع المالي للسلطة الفلسطينية والتلويح لأبناء شعبنا في الفردوس الموعود من نتائج قمة البحرين الاقتصادية. علماً أن أميركا هي السبب المباشر في الأزمة المالية للسلطة. لذا نؤكد في قيادة جبهة التحرير العربية أن الحل الاقتصادي في ظل عدم وجود حل سياسي يأخذ بالاعتبار مطالب شعبنا الفلسطيني في العودة وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني والقدس عاصمة لها هو مجرد وهم وقتي. ونحن نرى التقييد الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي بمنع أي تقدم لشعبنا على كافة الأصعدة من صناعية إلى زراعية واستخدام قوة الاقتصاد الإسرائيلي لضرب الاقتصاد الفلسطيني الناشئ.

وإن شعبنا الفلسطيني الذي قدم التضحيات الجسام لن يرضى إلا بالاستقلال الناجز المتمثل بحق العودة وإقامة الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس.

وأخيراً نتمنى على قيادة البحرين أن لا تكون السيف الذي تسلطه أميركا على رقاب شعبنا الفلسطيني بشكل خاص وامتنا العربية بشكل عام وأن ترفض عقد ورشة العمل المؤامرة.

# طبول الحرب وتحضيرات صفقة القرن

**كتب المحرر السياسي**

على وقع طبول الحرب التي تقرع والتي تختلف التحليلات والتأويلات بشأنها، إن كانت ستندلع أم لا ، تجري التحضيرات لعقد ورشة عمل في البحرين في ٢٥ و٢٦ أيار تحت عنوان (السلام من أجل الازدهار). هذه الورشة التي تستضيفها البحرين تروج لها الإدارة الأميركية وتطرحها باعتبارها ورشة عمل اقتصادية سيشارك فيها قادة حكومات لم تحدد هوياتهم حتى تاريخه إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني وهي أيضاً لم تزل غير محددة النسب فضلاً عن قطاع الأعمال وبحسب الولايات المتحدة الأميركية الراعي الرسمي لهذه الورشة بأنها ستكون فرصة لتبادل الأفكار والآراء من خلال طرح مستفيض لرؤى طموحة من اجل مستقبل مزدهر للشعب الفلسطيني والمنطقة. هذه الورشة التي سعت أميركا لعقدها للبحث بمستقبل الشعب الفلسطيني لم تدع إليها السلطة الفلسطينية ولم يتم التشاور معها ولا مع أي من الفصائل وهذا ما صرح به رئيس الوزراء الفلسطيني. إذن، كيف يبحث بمستقبل مزدهر للشعب الفلسطيني ولا يتم التشاور مع ممثليه؟ إن الجواب أتى من راعية الورشة، بأن هذه الورشة تمثل الجزء الأول من تنفيذ خطة السلام الأميركية التي باتت تعرف بصفقة القرن.

وبحكم أن المدمرات وحاملات الطائرات التي تمخر عباب البحار وتلك القريبة من المنامة وارتفاع نبرة الخطاب السياسي التي تديره بروبغندا إعلامية يهدد بالثبور وعظائم الأمور، تجري التحضيرات لعقد الورشة دون صخب سياسي وإعلامي. وبطبيعة الحال أن عقد هذه الورشة في البحرين والتي سيشارك فيها صهاينة على صلة بمركز القرار في الكيان الصهيوني ليست المرة الأولى التي تستضيف فيها المنامة هكذا فعاليات ،اذ سبق إن استضافت مؤتمر ريادة الأعمال والذي شارك فيه رجال أعمال صهاينة رغم مطالبة قطاعات شعبية وسياسية الحكومة إلى عدم عقد مثل هذه المؤتمرات في البحرين ،لكن دون جدوى. واليوم يتكرر الأمر نفسه إذ تواجه الدعوة لعقد هذه الندوة بمعارضة شعبية وسياسية ويقود التجمع القومي في البحرين حملة سياسية وشعبية ضد هذه الورشة وضد عقدها في البحرين أو على أرض عربية لأن ذلك يندرج في سياق تنامي خطوات التطبيع مع العدو الصهيوني والتي ترفضها الجماهير العربية ومع ذلك تصر حكومة البحرين على استضافة الورشة غير آبهة برد الفعل الشعبي.

إن الإصرار الأميركي على عقد هذه الورشة في البحرين وتحت العنوان المحدد لها وفي هذا الوقت بالذات لا يترك مجالاً للتأويل بأن كل الصخب السياسي والإعلامي الذي يخيم على الأجواء إنما هو لصرف الأنظار عن تسارع الخطوات لطرح الرؤية الأميركية لما تسميه أميركا (صفقة القرن) والتي تقوم بالأساس على منح إسرائيل كامل السيادة على فلسطين التاريخية. إن هكذا مشروع يحتاج إلى تغطية سياسية وإلى دعم اقتصادي، وإذا كانت التغطية السياسية تستطيع أميركا أن توفرها بما تملكه من عناصر التأثير والضغط على المجتمع الدولي والنظام الرسمي العربي الذي يهرول نحو التطبيع مع العدو فإن التغطية الاقتصادية لتمرير هكذا مشروع يحتاج إلى إمكانات كبيرة ودول الخليج العربي هي التي سيطلب إليها تمويل هذه الصفقة إضافة إلى بعض الدول الأجنبية كاليابان مثلاً وبعض الدول الأوربية.

إن كل ما تقوم به أميركا حالياً وإن كان يبدو ظاهرياً بأنه لمواجهة ايران بعدما انتفخ دورها وخرج عن نظام السيطرة وفق ما هو مرسوم أميركياً إنما يهدف إلى احتواء النظام الإيراني تحت عنوان تغيير سلوكه وليس إسقاطه. من هنا فإن الهدف المركزي للاستنفار الأميركي هو تصفية القضية الفلسطينية وكل الجهد الأميركي يركز في هذا الاتجاه، وهذا ما بدا واضحاً يوم دعت إلى عقد مؤتمر وارسو تحت حجة مواجهة النفوذ الإيراني فإذ به يوجه نحو جعله مؤتمراً للتطبيع مع العدو الصهيوني. واليوم تحت عنوان مواجهة التهديد الإيراني وتحشد لأجل ذلك الأساطيل تدعو إلى ورشة عمل لتأمين الأرضية الاقتصادية لصفقة القرن والتي هي تتويج سياسي لقرن من بدء التنفيذ لمشروع اغتصاب فلسطين. .

لو كانت أميركا تعطي الأولوية لمواجهة النظام الإيراني لكانت حصرت كل اهتمامها بهذا الأمر، إما أن تسارع خطواتها لتمهيد الأرضية السياسية والاقتصادية لتمرير لصفقة القرن والتي تقول أنها ستطرحها بعد رمضان ،فإن كل ما يجري إنما لأجل أن توظف نتائجه في خدمة المشروع الذي وعد ترامب بتنفيذه وأوكل أمره إلى صهره ومستشاره كوشنير

من هنا فإن أميركا التي تستعرض قوتها العسكرية لتفعيل حصارها الاقتصادي كانت وستبقى محكومة في استراتيجيتها بأولوية امن الكيان الصهيوني. وهذا الأمن لن يتحقق إلا إذا قوضت مرتكزات القوة في الأمة العربية والكل يدرك كم كان الدور الإيراني بيناً في هذا المجال وبرعاية أميركية وخاصة في العراق. كما أن هذا الأمن لن يتحقق إلا إذا استنزفت ثروات الأمة العربية وخاصة النفطية منها في ابتزاز مفروض عليها من جهة وفي تمويل مشاريع اقتصادية تديرها الكارتلات الدولية الكبرى في ظل سيادة نظام العولمة المتوحشة من جهة أخرى.

من هنا فإن ورشة العمل التي ستستضيفها المنامة يجب مقاومتها ليس لكونها تندرج في أطار عمليات التطبيع مع العدو بل لكونها تندرج أيضاً في اطار التحضيرات لصفقة القرن تحت وقع طبول الحرب التي لن تقع لان الطرفين الخصمين في هذه المواجهة وان بديا متناقضين في الظاهر إلا أنهما متلاقيين في الباطن وهذا التلاقي حاصل على حساب الأمة العربية وأمنها القومي وهذا ما يجب على الجميع أن يدركه من الذين يزينون لموقف النظام الإيراني إلى الذين يتلحفون بالغطاء الأميركي. فأميركا ليست جمعية خيرية وإيران ليست دولة عربية والصراع مع المشروع الصهيوني هو مشروع قومي عربي بامتياز بقواه وآلياته وأبعاده. هكذا كان وهكذا سيبقى.

# مؤتمر المنامة الأميركي مرفوض

**عمر حلمي الغول**

مع أن الإدارة الأميركية القائمة، وفريقها الصهيوني يسابقون الزمن في تنفيذ خطوات صفقة القرن المشؤومة دون الإعلان عنها، مع أنها باتت واضحة وجلية، ولا تحتاج لكبير عناء لاستكمال خطواتها اللاحقة. لكن الإخراج الكلي لتفاصيلها يشوبه الإرباك، والتعثر، والغموض أحياناً، وتدوير الزوايا كلما أقدمت على أي جزئية جديدة منها، ويلاحظ الإعلان ثم التراجع، ثم وضع فرضيات ومواقيت متعددة ومختلفة ومتباينة، والوقوع في سياسة "التحذير"، وهو ما يدلل على أن الرئيس ترامب وفريقه يعيش حالة من اللايقين بمشروعهم فاقد الأهلية والمصداقية والمسؤولية السياسية والقانونية والأخلاقية وحتى الدينية، وان كان البعد الديني يشكل الناظم والهاجس لمشروعهم التخريبي، والمتمثل بتماهيهم مع المشروع الصهيوني لتحقيق مآربهم في الإسراع بإشعال فتيل حرب يأجوج ومأجوج .

مع ذلك علينا، أن نلاحظ جيدا، أن الإدارة الأميركية تركض في كل الاتجاهات، لا تتوقف في نقطة بعينها، وفي حال تعثرت، أو واجهت عقبات في طريق أي خطوة، تقوم فورا بالانتقال إلى خطوة جديدة، وتبقى تضخ معطيات ومعلومات، أو مواقف عن الصفقة، مع مواصلة الهجوم على القيادة الفلسطينية بهدف محاصرتها، وتضييق الخناق عليها، ومحاولة لي ذراعها، وحشرها في الزوايا الميتة، ولا تمل من النكسات التي تتعرض لها في الترويج لبضاعتها الفاسدة.

آخر تقليعات ومنتجات فريق إدارة ترامب الصهيوني الثلاثي: كوشنير، غرينبلات، فريدمان، هو عقد مؤتمر اقتصادي في المنامة، العاصمة البحرينية في ٢٥و٢٦ حزيران/ يونيو ٢٠١٩ لمناقشة أولا التمويل لعدد من المشاريع في قطاع غزة والضفة؛ ثانيا خلق بيئة مشجعة للاستثمار؛ ثالثا جلب مستثمرين جدد؛ رابعا تشبيك العلاقات الاقتصادية البينية الفلسطينية الإسرائيلية والأميركية مع الدول العربية؛ وخامسا فتح باب الاجتهاد لتطوير المشاريع المطروحة، أو طرح مشاريع جديدة تتوافق مع مشروع الصفقة .

وحسب كوشنير وغرينبلات سيتم دعوة عدد من الوزراء المختصين من دول الإقليم والعالم، وكذلك خبراء اقتصاديين، ومستثمرين من بقاع الأرض لتوريطهم في المياه الآسنة للصفقة الميتة أصلا. وهو ما يشير بشكل واضح إلى أن الفريق الصهيوني المختص بالصفقة يعمل بكل ما أوتي من قوة لتمرير الحل الاقتصادي، الحل الذي ينادي به نتنياهو، وبمعزل عن الجذر السياسي لمسألة الصراع. مع أن إدارة ترامب تعلم جيداً، إن القيادة الفلسطينية رافضة من حيث المبدأ الصفقة، ولا تقبل بها، وهذا ما أعلنه الرئيس أبو مازن مرات عديدة، كما أن بيانات ومواقف الهيئات القيادية الفلسطينية المتوالية، تؤكد باستمرار رفضها لصفقة العار.

يمكن لإدارة ترامب أن تدعو من تشاء، وتقرر عقد ورشتها، أو مؤتمرها في أي بقعة عربية، أو كما فعلت سابقاً في وارسو (بولندا)، ويمكن للأشقاء أن لا يبلغونا عما يجري في بلدهم لاستهداف قضيتنا، ويمكنهم أن يبقوا اسرى الولاء والتبعية لإدارة ترامب، ولكن لا ترامب، ولا فريقه الصهيوني، ولا الأشقاء العرب، ولا غيرهم يستطيع أن يملي على القيادة الفلسطينية حضور الورشة الأميركية، والتساوق معها، أو التخلي عن الأهداف والثوابت الوطنية الفلسطينية، ولا عن خيار السلام وحل الدولتين على حدود الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧، المرتكز إلى قرارات ومواثيق ومعاهدات الأمم المتحدة، ومرجعيات عملية السلام، ومبادرة السلام العربية. وبالتالي المقترح الأميركي، مقترح مرفوض، لأنه لا يستقيم مع مرتكزات عملية السلام، ويبتعد كثيرا جدا عن الجذر السياسي لمسألة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي .

من يريد تحقيق قفزة حقيقية، ودخول التاريخ من أوسع أبوابه، عليه أن يعود للجذور السياسية للصراع، ويفرض على دولة التطهير العرقي الإسرائيلية الالتزام بدفع استحقاقات عملية السلام، التي حددتها وفق أولوياتها الأربعة مبادرة السلام العربية، وبالتالي إعطاء الشعب العربي الفلسطيني الحد الأدنى الممكن من حقوقه التاريخية في ارض وطنه. دون ذلك يبقى مجرد ترهات، وخزعبلات لا تسمن ولا تغني من جوع. نحن لسنا ضد تشجيع الاستثمار في وطننا الفلسطيني، ولكن الاستثمار المرتبط ارتباطاً عميقا بمشروع الحل السياسي، وتأمين استقلال وسيادة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمتها الأبدية، وضمان عودة اللاجئين على أساس القرار الدولي ١٩٤. هل ترتقي الإدارة الأميركية لمستوى التحديات وتفرض على إسرائيل الحل السياسي المذكور، أم ستبقى تراوح في مربع الصفقة الميتة؟

# اتركوا الصخب الإعلامي حول الحرب وركزوا على صفقة القرن

**كتب المحرر السياسي**

لم يكن الأمر يحتاج إلى اعتراف الرئيس الإيراني السابق خاتمي حول الدور الذي لعبته ايران في توفير التسهيلات للقوات البريطانية والاسترالية لدخول تلك القوات جنوب العراق من ايران لخنق القوات العراقية التي كانت تتصدى للقوات الغازية القادمة من الكويت وحالت دون تقدمها بعد المواجهات في أم القصر. إن التسهيلات الإيرانية قدمت بعدما زار رئيس وزراء بريطانيا آنذاك طوني بلير سراً طهران وطلب منها المساعدة لمحاصرة القوات العراقية من الخلف وحصل ما طلبه. إذ بعد يوم واحد من اتفاق ليل طهران كانت القوات البريطانية والاسترالية تعبر الحدود الإيرانية إلى الداخل العراقي لتضرب القوات العراقية من الخلف في وقت كانت فيه القيادة العراقية تعتقد أن إيران ستقف على الحياد وثبت أن اعتقادها لم يكن في محله.

كما أن الأمر لا يحتاج إلى اعتراف الرئيس الإيراني السابق هاشمي رافسنجاني والذي شغل أيضاً موقع رئيس مجلس تشخيص النظام بأنه لولا مساعدة إيران لما استطاعت أميركا احتلال أفغانستان والعراق.

وأخيراً وليس آخراً فإن الأمر لا يحتاج إلى تأكيد إضافي كون الرئيس الأميركي الحالي ترامب اعلن صراحة بأنه لا يريد حرباً مع إيران ولا يريد تغيير النظام بل كل ما يريده هو أن لا تكون ايران دولة نووية وبإمكان إيران أن تكون دولة عظيمة. وانه مستعد لنسج افضل العلاقات مع النظام الحالي إذا ما غير النظام سلوكه. هذه المواقف صدرت من اعلى المراجع الإيرانية والاميركية، ومروراً بالمواقف من المستويات الأدنى فإن الأمور لا تندفع باتجاه التصادم وإنما باتجاه التفاهم، وجل ما تريده الإدارة الأميركية هو تفعيل العقوبات الاقتصادية على النظام لا إسقاطه وإنما لجذبه إلى التفاوض على قاعدة شروط جديدة لتفعيل ملحق الاتفاق النووي والذي لم توقعه طهران يوم كان أوباما بحاجة إلى الاتفاق لتوظيفه في معركة الانتخابات الرئاسية.

إذاً، لنضع الكلام عن الحرب بين أميركا وإيران جانباً لأنها لن تقع، لأن الطرفين وان بديا متخاصمين ويرفعان من سقف خطابهما الإعلامي والسياسي إلا أنهما يعرفان حدود ما هو مطلوب من كل منهما. . فإيران تعرف ان ميزان القوى ليس في مصلحتها، وأميركا لا ترى في النظام الإيراني عائقاً أمام تنفيذ استراتيجيتها وهو الذي لعب دوراً ميدانياً في توفير الأرضية السياسية لتنفيذ هذه الاستراتيجية بدءاً من العراق حيث كان التنسيق والتفاهم قائماً منذ غزو العراق. كما أن التغول الإيراني المباشر وعبر الأذرع الأمنية والتشكيلات الميليشياوية المرتبطة بمركز التحكم والتوجيه الإيراني في العمق القومي العربي لم يكن ليحصل لولا تسهيلات لوجستية وغض نظر أميركي لتفجير مكونات مجتمعية عربية وبما أدى إلى إضعاف عناصر المناعة الداخلية في العديد من الدول العربية. إن هذا الذي حصل على مدى السنوات السابقة وادى إلى تخريب العديد من الساحات العربية وبدور إيراني لم يخفه حكام طهران أنفسهم عندما أعلنوا تبجحاً أنهم باتوا يسيطرون على أربعة عواصم عربية ، هذا الذي حصل تعمل أميركا لتوظيف نتائجه لتمرير اخطر فصول استراتيجيتها تحت عنوان صفقة القرن.

هذه الصفقة التي هي العنوان السياسي لتصفية القضية الفلسطينية ما كان لها أن تطرح لولا إسقاط العراق وتدمير سوريا وتشظي الوضع السياسي الفلسطيني والانقضاض على مخرجات الحل السياسي في اليمن وعمليات التخريب في أقطار الخليج العربي. وهذا الذي حصل وتسعى أميركا لتوظيفه لمصلحة مشروعها، كان النظام الإيراني شريكاً مباشراً فيه ، وهذا ما جعل دوره يكبر وينتفخ وبشكل فاق حدود الاحتواء الأميركي له مما استدعى إعادته إلى بيت الطاعة الأميركية وعبر هموجة قرع طبول الحرب.

إن الحرب لن تقع لأن الأولوية الأميركية هي لتمرير صفقة القرن ، وان تكبير أميركا للخطر الإيراني هو لأجل ابتزاز دول الخليج العربي ودفعهم نحو التطبيع والتمويل المالي لصفقة القرن وهي قطعت شوطاً متقدماً على هذا الصعيد. وان تأتي الدعوة لعقد ما يسمى ورشة السلام من اجل الازدهار في المنامة عاصمة البحرين فلكي يمرر هذا المؤتمر التطبيعي - التمويلي تحت مظلة الصخب السياسي والإعلامي لحرب بين أميركا وإيران. لذلك ليخرج من يغرق بالتحليلات حول صخب الحرب وليسلط الضوء على مؤتمر صفقة القرن. إن أميركا وان بدت أنها تصوب باتجاه ايران إلا أنها ترمي باتجاه فلسطين كما رمت باتجاه العراق. إن أميركا لن تحارب ايران ولن تسقط نظامها لأنه احد المتكئات الإقليمية لاستراتيجيتها الرامية لإقامة منظومة إقليمية تكون (إسرائيل) وإيران وتركيا الركائز الأساسية لها وعلى حساب الموقع العربي. وهذا ما يجب أن يدركه الجميع والعرب أولهم. أما الذين يضيعون في تحديد بوصلة الموقف، فالموقف الواجب اتخاذه لا يحتمل تلاوينا ولا تدوير زوايا. إنه بصريح العبارة :لا لأميركا، لا لإيران، لا لمؤتمر المنامة وصفقة القرن.

نعم للعروبة ، نعم لمقاومة التطبيع، نعم لوحدة وطنية فلسطينية، نعم لدعم المقاومة في فلسطين والعراق، نعم للديمقراطية.

# إسقاط ورشة المنامة مقدمات ونتائج

**كتب المحرر السياسي**

على مسافة ثلاثة أسابيع من المفترض أن ينعقد في المنامة عاصمة البحرين وبرعاية أميركية مؤتمر (ورشة السلام من اجل الازدهار )، وعنوان المؤتمر يدلل انه ينطوي على شقين. الشق الأول هو ورشة السلام وهو اطار سياسي، والشق الثاني ،هو الازدهار وهو مضمون اقتصادي. أما السلام المقصود فهو المشروع الأميركي المقدم باسم صفقة القرن والتي تتضمن الرؤية الأميركية لحل ما يسمى بأزمة الشرق الأوسط بحسب التوصيف الدولي والصراع العربي الصهيوني بحسب التوصيف العربي.

هذه الصفقة التي روجت لها الأوساط الأميركية ذات الصلة بتحضيراتها بأنها ستطرح بعد رمضان لم تعد بنودها مخفية بل باتت واضحة وخلاصتها إسقاط القضية الفلسطينية بما هي قضية شعب اغتصبت أرضه وابعد منها في عمليات ترانسفير ممنهجة وصولاً إلى إفراغ فلسطين من سكانها الأصليين وهم أصحاب الحق التاريخي فيها. في المقدمات لهذه الصفقة، إغراق الأراضي التي احتلت في٦٧ بالمستوطنات ، تقطيع أوصال المناطق المحتلة ،إخضاع المناطق المحتلة لحصار اقتصادي ومالي، وكل ذلك لأجل دفع السكان إلى الهجرة تحت الظروف المعيشية القاسية من ناحية ولتوظيف نتائج هذا الحصار الاقتصادي لانتزاع تنازلات سياسية في ظل ضغط الإجراءات القمعية المتعددة الأشكال من الاغتيال إلى الاعتقال والحجز الإداري إلى مصادرة الأراضي وتدمير المنازل وكل ماله علاقة بالأمن الحياتي. هذه الإجراءات التي ينفذها العدو الصهيوني والتي تندرج في اطار سياساته الرامية لفرض الصهينة على كل معالم الحياة في الأرض المحتلة لم تكن بمنأى عن رعاية أميركية وغض نظر دولي.

هذه الرعاية الدولية تتولاه المواقع المقررة في النظام الدولي ذي الطبيعة الاستعمارية والذي يتجسد اليوم بالدور الأميركي بعدما تراجع الدور البريطاني كنتيجة لما أفرزته الحرب العالمية الثانية من تبدل في موازين القوى الدولية وتهاوي مرتكزات النظام الاستعماري القديم الذي وفر قطبه البريطاني انذاك، الأساس المادي والتغطية السياسية لمشروع اغتصاب فلسطين ومنحها لليهود لإقامة وطن قومي لهم استناداً إلى وعد بلفور بعد عشر سنوات على قرار كامبل بانرمان. لقد مضى قرن على الفترة الفاصلة بين وعد بلفور والإعلان الأميركي عن صفقة القرن. وهذا يعني أن ما بدأته بريطانيا قبل قرن، تعمد أميركا اليوم إلى تجسيده كواقع مسبوقاً بجملة خطوات بعضها تتولاه (إسرائيل) بما هي سلطة احتلال وآخرها إصدار قانون قومية الدولة، والذي يعني ان (إسرائيل) هي دولة مواطنة لليهود فقط، وعليه فأن على غير اليهود أن يحضروا انفسهم لترانسفير جديد وخاصة الفلسطينيين الذين لم يغادروا أراضي فلسطين التي احتلت قبل ٧١عاماً . وهؤلاء كما غيرهم الذين ستسقط عنهم صفقة القرن حقهم بالعودة وسيرحلون إلى أراضي دولة افتراضية خارج حدود فلسطين التاريخية في اطار ما يطلق عليه عملية مبادلة الأراضي.

هذا المشروع الأميركي الذي مهدت له أميركا بتوفير حماية (إسرائيل)من أية مساءلة دولية والاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الغاصب، وتوقيف المساهمة الأميركية في ميزانية الأونروا والاعتراف بقرار (إسرائيل) ضم الجولان تجري التحضيرات لتوفير التغطية الاقتصادية والمالية لتمرير مشروع صفقة القرن لأجل توفير البنى التحية والإعمارية للكيان الفلسطيني الافتراضي، ولهذا جاءت الدعوة لعقد مؤتمر المنامة تحت عنوان السلام لأجل الازدهار. وان تختار أميركا البحرين مكاناً لعقد هذا المؤتمر فهذا الاختيار ليس عبثياً بل لأجل تحقيق جملة أهداف. أولها، ان عقد الورشة على أرض عربية وبمشاركة صهيونية فلأجل دفع التطبيع مع العدو خطوات إلى الأمام. الثانية، هو أن عقد المؤتمر علانية في البحرين وهي الدولة الأصغر والأضعف بين دول الخليج العربي ففيه رسالة بأن هذه الورشة ما كان لها أن تنعقد لولا موافقة ضمنية من دول الخليج الأخرى وهي التي ستكون معنية بالتمويل المالي للمشروع. أما لجهة التوقيت فلكي تمرر الورشة في ظل الضجيج الإعلامي حول ارتفاع منسوب التوتر بين أميركا والنظام الإيراني.

لكن ان تعقد هذه الورشة في ظل مقاطعة ورفض فلسطيني، والفلسطينيون هم الأساس على الأقل من الناحية النظرية فهذا يؤشر ان المعنيين بالأمر مباشرة وأصحاب الحق الخاص سيتم تجاوزهم في بحث القضايا الاقتصادية كما يتم تجاوزهم في القضايا السياسية. وهذا يعني ان ما يخطط ويرسم له يراد فرضه على الفلسطينيين وفق ما تقتضيه مصلحة (إسرائيل) وليس مصلحة أصحاب القضية.

من هنا فإن ورشة السلام من اجل الازدهار هي ورشة فرض (السلام الإسرائيلي) والازدهار هو ازدهار الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصاد الطفيلي العربي الذي تديره قوى

الرأسمال اليهودي الذي يتحكم بكثير من المؤسسات المالية العالمية.

في ضوء هذه المعطيات، فإنه ليس مبالغة القول أن صفقة القرن هي صفقة تصفية القضية الفلسطينية بكل ما تنطوي عليه من أبعاد ولهذا يجب مقاومتها والحؤول دون تمريرها. واذا كان يسجل لمنظمة التحرير والسلطة موقفهما الرافض لهذه الورشة وكل من اعترض عليها لأسباب خاصة به من القوى الدولية والعربية، فإن ما يجب التأكيد عليه ليس مهاجمة أميركا وسياساتها وحسب بل وبأولوية اكثر فضح الأطراف الرسمية العربية التي تنخرط سراً وجهارة في هذه الورشة الأميركية الصهيونية التي تنعقد على ارض عربية.

إن موقف نظام البحرين من استضافة هذا المؤتمر هو مرفوض ومدان وكل من يشد على يديه ويوفر التغطية له مدان أيضاً . وإذا كان من يعتقد أن هذه الصفقة ستمر تحت صخب الحرب الافتراضية بين أميركا وإيران وتسقط فلسطين من ذاكرة الوجدان العربي فهو واهم، لأن أميركا ومن معها وان كانوا يملكون قوة التأثيرات المادية والسياسية، إلا أن حقائق التاريخ تبقى هي الأقوى.

فالعرب وفي القلب الفلسطينيون منهم يملكون الحقيقة التاريخية (وإسرائيل) التي هي دولة ابارتايد هي دولة وظيفة وطال الزمن أم قصر مصيرها سيكون كمصير نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. والاهم أن لا يعطى اعتراف فلسطيني لشرعية الاغتصاب وان لا يعطى اعتراف عربي به. وإسقاط مؤتمر المنامة خطوة في مسيرة الألف ميل. وليرفع شعار إسقاط ورشة المنامة ،مقدمات ونتائج.

# بيان سياسي صادر عن الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العربي
## حول مؤتمر المنامة الأميركي الاقتصادي

المؤتمر الشعبي العربي
ARAB POPULAR CONFERENCE
2017 - 1438
الامانة العامة

**أصدرت الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العربي بياناً حول مؤتمر المنامة فيما يلي نصه:**

**يا جماهير أمتنا العربية المكافحة في كل مكان...**
**يا أحرار العالم وأنصار العدالة...**

تزداد شراسة الهجمة الأميركية الصهيونية ومن يتناغمون معها من عرب وعجم على القضية الفلسطينية بهدف تصفيتها عبر ما يسمى صفقة القرن الأميركية المشؤومة، والتي يجري العمل المحموم على قدم وساق منذ قرابة عامين على تنفيذ شقها السياسي بعد الاعتراف الباطل من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالقدس عاصمة للدولة الصهيونية، وما تبع ذلك من خطوات تنفيذيه متلاحقة ومتسارعة لشطب الملفات السياسية المتعلقة بالحقوق الوطنية الفلسطينية : ملف عودة اللاجئين، وملف الحدود، وملف الأمن، وملف الأسرى، وملف الثروات الطبيعية، وبالمحصلة النهائية تصفية ملف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة وعاصمتها القدس.

واستمراراً لذات النهج التآمري، ولحرف الأنظار عن الجذور السياسية والشرعية للقضية الفلسطينية، والالتفاف والتجاوز حتى على ما يوصف بالحل السياسي، وخيار حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧وفق القرارات الاممية، ولمزيد من التعمية والتضليل دعت قبل أيام كل من الولايات المتحدة ودولة البحرين لعقد ورشة مالية / اقتصادية في ٢٥ و٢٦ حزيران/ يونيو القادم، وبضمن ذلك دعوة عدد كبير من ممثلي الدول العربية والإقليمية والعالمية وممثلون عن سلطة الاحتلال الإسرائيلية تحت عنوان مبطن لمناقشة بعض ما يسمى المشاريع التنموية، وتأمين الدعم لتحسين مستوى معيشة السكان الفلسطينيين عموماً، وفي قطاع غزة خصوصاً.

# في مواجهة صفقة القرن
# من أجل موقف فلسطيني رافض ونحو برنامج مقاومة شامل وطويل

تحت وطأة الإقرار بالعجز، مارست الأنظمة العربية بوعي مدروس سياسة الهرب إلى أمام محاولة حرف الصراع بين أمتنا المجيدة وأعدائها عن سياقه الطبيعي كصراع وجود يمثل الكيان الصهيوني فيه رأس الحربة المتقدمة لكل قوى الشر والعدوان، وهو صراع يمتد من الماضي إلى الحاضر ويرسم حدود المستقبل، ونجحت إلى حد ما، رغم إرادة الجماهير العربية وتطلعاتها في تصويره وكأنه صراع حدود بين هذا النظام وذاك وكيان العنصرية والاغتصاب يمكن حله عبر تسويات أقل ما يقال فيها أنها جاءت مهينة ومخيبة لأمال من راهنوا عليها واعتبروها في لحظة ما خشبة الخلاص من المراوحة في المكان، إلا أن الوقائع أثبتت عكس ذلك، وكانوا بذلك يعمقون أزماتهم ومثل من يستجير من الرمضاء بالنار في حلول، تمثلت نتائجها في أنها حملت إليهم الفتن والحروب الأهلية ومخاطر التفتيت.

إن أحد أبرز أساليب هذه الأنظمة في التعاطي مع القضية الفلسطينية تمثلت في محاولات قفزها على حقيقة أن فلسطين قضية قومية، وهي قضية العرب المركزية، وانها ستظل في وجدان الجماهير العربية ونضالها مهما تعددت الانشغالات، وبدت الاهتمامات بعيدة ومختلفة، وأنها ليست ملك جيل بعينه ولا فئة دون غيرها، وعليه لا يحق لأحد التنازل عنها أو التفريط بها، وطناً وقضية، وأن الموقف القومي السليم والصحيح يجب أن يلتزم على الدوام بثابت قومي أساس يبقى الأبواب مفتوحة على التحرير الكامل لترابها من النهر إلى البحر، ويحفظ حق الأجيال القادمة في مواصلة النضال، وهو في نفس الوقت يكون وفياً لدماء الشهداء الذين قضوا على مدى تاريخ هذا الصراع منذ أن بدأت مقدمات الغزوة الصهيونية وحتى الآن.

في هذا السياق مارست أنظمة العجز والخيانة سياسة الخداع والمراوغة ساعية إلى تحقيق هدفين رئيسين: الأول – الانتقام من ثورة فلسطين التي عرتهم من ورقة التوت، والثاني: تصفية حاسمة ونهائية للقضية الفلسطينية، فعمدت إلى سياسة الترغيب والترهيب، الترغيب في تزيين ما زعمت أنه محاسن ومكاسب التسوية، والترهيب المستند إلى الذبح والمجازر والحصار والتضييق، فاختلطت الرغبات بالإكراه إلى أن حدث الانزلاق الخطر، فعمدت تلك الأنظمة إلى التلطي خلف مقولة "نقبل ما يقبل به الفلسطينيون" بعد أن وضعتهم في الخانق الضيق "مكره أخاك لا.."

في اللحظة الراهنة يجد الفلسطينيون أنفسهم أمام تحد جديد، وأمام لحظة تاريخية تجعل قضيتهم معلقة على حبل موقفهم، فإما طوق نجاة يحفظ للصراع ديمومته وحيويته في المستقبل، وإما الطوفان الذي لا قيامة بعده ويترك انعكاساته الخطيرة والكبيرة على عموم وطننا العربي الكبير الذي يبقى عندها بحاجة إلى انتفاضة جماهيرية عربية تعيد لمعادلة الصراع توازنها، وتعود بفلسطين إلى موقعها في ظل الحديث عما يسمى "صفقة القرن" وسعي الولايات المتحدة الأميركية ومن معها وخلفها فرضها كواقع على الأرض بعد أن تعذر تمريرها، وهي الصفقة التي أقل ما يقال فيها أنها شطب لفلسطين من التاريخ والجغرافيا، ومحاولة يائسة لاقتلاعها من الذاكرة الفلسطينية أولاً، والعربية ثانياً، والدولية ثالثاً.

أمام هذه المسألة يبدو الموقف الفلسطيني حاسماً، وهو رغم المأزق الراهن وضغوط الواقع يستطيع أن يغير المعادلات ويقلب الحسابات، ويضع صفقة ترامب وأوهامه في بحر من الأشواك والألغام. وإذا كان الموقف الفلسطيني الرافض لصفقة القرن، والذي ترجم بقطع كل الاتصالات مع الولايات المتحدة الأميركية، ورفض كل أشكال التفاوض مع العدو يشكل بداية صحيحة لمواجهة قاسية وطويلة، فإن الطريق ما زال في بدايته وهذا يتطلب:

- تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام، أي استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية على قاعدة اصطفاف الجميع في موقف واحد يرفض "صفقة القرن" فإذا كانت المصالحة معطلة حتى الآن بفعل عوامل عديدة لا مجال للتطرق إليها، فإن وحدة الموقف في مواجهة هذه الصفقة قد تشكل أرضية

لبناء مستقبلي وحدوي يعيد الوضع الفلسطيني على الأقل إلى ما قبل الانقلاب الحمساوي في غزة مع إدراك صعوبة مثل هذا الأمر في ظل ما رشح عن أن تمرير الأموال القطرية إلى غزة قد تم بموجب تفاهمات بعدم الوصول إلى المصالحة، وهو الأمر الذي يثير مخاوف من أن يتماهى البعض مع صفقة القرن بإملاءات تمتد من الدوحة إلى أنقرة.

- تفعيل المؤسسات الفلسطينية خاصة منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها لتصبح صاحبة القرار وقائده النضال الوطني الفلسطيني لا أن تكون مهمشة وملحقة بالسلطة التي يجب أن يبحث في العمق وجودها ودورها.

- تفعيل المقاطعة الشعبية الفلسطينية للبضائع والمنتوجات الواردة من الكيان الصهيوني لكي لا تظل الضفة الغربية سوقاً تعود بالربح على العدو.

- وضع خطة اقتصادية تؤسس لمقومات صمود شعبي فلسطيني جدي وطويل يعزز قدرة أبناء الشعب العربي الفلسطيني خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة ومحاولات الإدارة الأميركية، خنق الفلسطينيين مالياً واقتصادياً بعد أن قطعت مساعداتها حتى عن الأونروا والمستشفيات.

- وضع برنامج مقاومة وطنية شاملة تستند إلى التمسك بحق العودة وخطاب سياسي يؤكد على أن المرحلي (دولة فلسطينية وعاصمتها القدس) هو في خدمة الثابت الاستراتيجي المتمثل بتحرير فلسطين كل فلسطين من النهر إلى البحر.

- الإيمان بقدرة الشعب العربي الفلسطيني وتوظيف هذه القدرات في إطار مواجهة شعبية شاملة على كل المستويات، وعدم الركون لحجج عدم القدرة أو الضعف، فالشعب العربي الفلسطيني يملك قدرات نضالية هائلة واستعداد عال للتضحية (عمر أبو ليلى أنموذجاً).

- وضع خطة تحرك عربي ودولي لحشد التأييد والدعم للموقف الفلسطيني وبكل المستويات السياسية والمالية والاقتصادية، ودعوة الجماهير العربية للضغط على الأنظمة ونقلها من الانجرار وراء صفقة القرن إلى تأمين كل أشكال الدعم لأبناء فلسطين ودعم خياراتهم الوطنية.

إن الأنظمة العربية التي تلطت في مرحلة ما خلف الموقف الفلسطيني وبررت تنكرها لحقوق الأمة التاريخية في فلسطين بحجة أننا نقبل ما يقبل الفلسطينيون به، وهي التي تتماهى في السر مع صفقة القرن وتمارس بغاء التطبيع وإقامة العلاقات مع العدو ما زالت في موقفها المعلن تعلن تمسكها بحقوق الشعب العربي الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وإذا كانت تضمر عكس ما تعلن فإنها تتطلع إلى أي ثغرة في الموقف الفلسطيني الذي يجب أن لا يعطي لهؤلاء مثل هذه الفرصة وأن يظل رافضاً ومتماسكاً وهو بداية ضرورية وأساسية في مواجه صفقة القرن والتصدي لها والعمل على إسقاطها.

وإذا كانت المقاطعة الفلسطينية لمؤتمر المنامة بداية موقف جدي وعملي برفض هذا المؤتمر وبالتالي التصدي لصفقة القرن فإن القوى الفلسطينية مهما اختلفت فهي مسؤولة عن موقف واحد يرفض هذا الصفقة وما ينجم عنها ووضع برنامج مقاومة شاملة شعبية وفصائلية، مع التأكيد أن أي موافقة أخرى تظل منقوصة ومشبوهة ما دام الفلسطينيون يرفضون.

* * * * *

واننا انطلاقاً من مواقفنا القومية الثابتة ابتداءً في رفض صفقة القرن الأميركية وما هو على شاكلتها، وكل المؤامرات التي تستهدف الحقوق والثوابت الوطنية الفلسطينية، فإننا في المؤتمر الشعبي العربي نعلن رفضنا الكامل للمؤتمر الأمريكي المذكور جملة وتفصيلا. مثلما اعلنا من قبل عن رفضنا الصريح لما يسمى بمؤتمر وارسو الفاشل (شباط /فبراية ٢٠١٩)، ونؤكد الآن على ضرورة دعوة المؤتمر الشعبي العربي لفروعه ولكل القوى القومية غير المنضوية في صفوفه إلى النفير العام في أوساط كافة القوى الوطنية والقومية والديمقراطية لمجابهة الخطوة التصفوية الأميركية الجديدة تحت أي عنوان، وندعو الجميع دون استثناء للتصدي لها والعمل على إجهاض وإسقاط مقتضياتها عبر إصدار البيانات والمواقف الشاجبة والمستنكرة والرافضة لهذا المؤتمر الإقتصادي، إلى جانب الدعوة لتحرك الشارع العربي، والنزول إلى الميادين والساحات للتأكيد على هذا الموقف ودعم كفاح الأشقاء في فلسطين، وحماية المصالح القومية والوطنية العليا لشعبنا، ومطالبة كل القوى التي تنوي المشاركة في المؤتمر/ الورشة الاقتصادية إلى العدول عن قراراتها المتسرعة، ودعوة حكومة وقيادة مملكة البحرين لإعادة النظر في موقفها من عقد المؤتمر على أراضيها، والتوجه للدول والحكومات العربيه، التي أعلنت استعدادها للمشاركة في المؤتمر الأميركي الصهيوني البحريني إلى التراجع عما كانت أعلنته من مواقف، انسجاماً مع المصالح القومية ومقررات القمم العربية بما في ذلك مبادرة السلام العربية، التي ترفض التطبيع المجاني مع دولة الكيان الاستعمارية قبل الانسحاب التام والكامل من أراضي دولة فلسطين المحتلة في الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين لوطنهم الأم.

**يا جماهير شعبنا المناضلة...**

**يا قوى التحرر القومية والعالمية...**

إننا في المؤتمر الشعبي العربي نثمن موقف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وسلطتها الوطنية في رفضها الانصياع لإملاءات الإدارة الأميركية، ورفضها المشاركة في المؤتمر / الورشة التآمري من حيث المبدأ، ونشد على يدها في تمسكها وتأكيدها على أن أساس الحل للقضية الفلسطينية (قبل إرسال فتات الأموال)، هو ضرورة العمل على الشروع بتنفيذ الحل السياسي، وتأكيد سيادة دولة فلسطين على كامل أرضها وضمان عودة حقوق اللاجئين الفلسطينيين في وطنهم الأم. كما نثمن مواقف الفصائل الفلسطينية والعربية، وكل رجال الأعمال والمال والمؤسسات والنقابات والتجمعات الرافضة لمؤتمر ورشة البحرين الإقتصادي، الذي يسيء أولا وقبل كل شيء للعلاقات العربية العربية، ويخدم مصالح إسرائيل الصهيونية الاستعمارية.

واننا في رهاننا دوما على الجماهير الشعبية العربية وطاقاتها النضاليه، وعلى قواها الحية من المحيط إلى الخليج، وانها تبقى الأمل في إنقاذ الأمة من حالة العجز الرسمية السائدة، المترتبة على نوازع الركض وراء سراب التبعية للغرب الرأسمالي، والتطبيع المجاني مع دولة الاستعمار الإسرائيلية مهما بلغت وتبلغ الضغوط الدولية الصهيونية. وبالضرورة فإن الأجيال الجديدة الصاعدة من شباب الأمة تبقى وحدها الكفيلة بحمل راية القومية والتحرير مجدداً، واستعادة روح الأمل فيها من جديد، للنهوض بمهام حركة التحرر الوطني العربية ولطي صفحة الخنوع والاستسلام السوداء، التي تعيشها الأمة في هذه المرحلة وصولاً إلى بزوغ فجر المشروع القومي النهضوي المنشود.

عاشت فلسطين حرة عربية

عاشت الأمة العربية موحدة على طريق النضال والتقدم

ولا لمؤتمر المنامة الاقتصادي الصهيوني التآمري

ولا والف لا للتنازل عن الحقوق والثوابت الفلسطينية

**المحامي/ أحمد عبد الهادي النجداوي**
**الأمين العام للمؤتمر الشعبي العربي**
الجمعة الموافق ٢٤ مايو /أيار ٢٠١٩

**الموقع الإلكتروني لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي**
**ففي الرابع من شهر كانون الثاني ٢٠١٥**
**بدأت مرحلته الفعلية تابعونا على العنوان التالي:**
**www.taleaalebanon.com**

# تصريـــــح
## صادر عن ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية
## رفضاً لصفقة القرن وإسقاط مؤتمر البحرين
## الدعوة لاعتبار يوم الجمعة ٢١ يونيو ٢٠١٨
## يوم غضب شعبي عربي في كل العواصم والمدن العربية

في اجتماعه الدوري الذي عقد في مقر حزب الوحدة الشعبية توقف الائتلاف أمام ما يتم الترتيب له من قبل الإدارة الأمريكية لفرض ما يسمى صفقة القرن وعقد مؤتمر البحرين وانعكاس ذلك على الصعيد المحلي والفلسطيني والعربي وخلص إلى الموقف التالي:

يرى الائتلاف أن المنطقة العربية وفي القلب منها القضية الفلسطينية تمر بمنعطف خطير يضعنا أمام مرحلة جديدة تتمثل بإصرار الإدارة الأمريكية على فرض مشروعها "صفقة القرن" الذي يستهدف تصفية القضية الفلسطينية والحقوق العربية الثابتة، والقبول بمنطق القوة لفرض هذا المشروع التصفوي، وتكريس التطبيع مع الكيان الصهيوني على المستوى الرسمي العربي في ظل حالة التناغم وانخراط بعض دول الخليج في ترجمة هذا المشروع عبر بوابة التطبيع كما حصل في عُمان باستقبال المجرم نتنياهو وعصابته، والاتصالات واستقبال الوفود الصهيونية في بعض العواصم العربية والتي انتقلت من السر إلى العلن بشكل سافر ومكشوف.

ويعتبر الائتلاف أن الأخطر في سلسلة الخطوات الأمريكية لفرض مشروعها هو ما يتم الإعداد له لعقد مؤتمر في المنامة/البحرين الذي سيعقد في نهاية شهر حزيران تحت عنوان "السلام من أجل الازدهار"، بهدف تشجيع الاستثمار في المناطق الفلسطينية من أجل تحويل المسار السياسي إلى قضية إنسانية تتطلب عوناً اقتصادياً، بعد اعترافها بالقدس عاصمة للكيان، وقرار ضم الجولان العربي السوري للكيان الصهيوني، واستهداف حق العودة للاجئين الفلسطينيين من خلال محاصرة وكالة "الأونروا" ووقف المساهمة الأمريكية في موازنتها بهدف تصفيتها باعتبارها الشاهد الحي الدولي على قضية اللاجئين.

إن خطورة هذا المؤتمر الذي سيعقد في البحرين تتمثل بعقده في عاصمة عربية لبيع فلسطين للصهاينة ومقايضتها بمبالغ مالية تتكفل دول الخليج العربي بتغطيتها تحت عناوين براقة في ظاهرها وتصفوية في جوهرها "الازدهار والاستثمار والسلام"، على حساب الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني والحقوق العربية، وتكريس الرواية الصهيونية للصراع بعد فشلهم الذريع بفرضها على مدار العقود الماضية بالاحتلال واقتلاع أصحاب الأرض والضم والاستيطان والعدوان والقتل.

إن الخطوة الأولى المطلوبة هو التمسك بمقاطعة الطرف الفلسطيني لهذا المؤتمر التطبيعي التصفوي، ومطالبة الحكومة بإعلان موقف الأردن الرسمي بمقاطعة هذا المؤتمر دون مماطلة أو انتظار أو تأخير واتخاذ إجراءات أردنية لتحويل الرفض اللفظي إلى موقف سياسي ثابت يلتقي مع الموقف الشعبي الداعم لذلك، لأن من شأن موقف فلسطيني أردني رسمي بمقاطعة المؤتمر إضعاف الموقف الأمريكي الصهيوني وأدواتهم العربية من القدرة على عقد المؤتمر وتمرير صفقة بيع فلسطين.

إن المهمة الرئيسية لكل القوى الشعبية العربية هو العمل على بلورة رأي عام شعبي عربي رافض لصفقة القرن وإفشال وإسقاط مؤتمر البحرين التطبيعي، والتحرك بكل الوسائل الجماهيرية للتعبير عن رفض عقد هذا المؤتمر وأن يكون يوم الجمعة ٢١ يونيو ٢٠١٩ يوم غضب شعبي عربي في كل العواصم والمدن الفلسطينية والأردنية والعربية.

عمان في ٢٨/٥/٢٠١٩

**د. سعيد ذياب/ الناطق الرسمي**
**باسم ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية**

# المبادرة الوطنية البحرينية لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني
# تراهن على الوعي العميق للشعب
# وتدعو للتعبير عن رفض صفقة القرن وورشة السلام المزعومة

شكل الإعلان المشترك الأمريكي - البحريني عمّا سمي بـ "ورشة السلام من أجل الازدهار" التي ستعقد على أراضي البحرين في نهاية شهر يونيو من العام الحالي صدمة كبيرة في نفوس المواطنين والشعوب العربية والإسلامية لما تمثله هذه الورشة من تحضير مسبق من أجل الإعلان عن صفقة القرن -حسب الإعلام العالمي- التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية بشكل نهائي، إذ يعني ذلك القضاء على حق العودة وقيام دولة فلسطينية ناقصة السيادة وشرعنة تهويد العدو للأراضي الفلسطينية المغتصبة، وتغريب الإنسان الفلسطيني بتشغيله في المشاريع الاقتصادية التي سوف تخدم الكيان الصهيوني بالدرجة الأولى.

إنَّ استضافة حكومة البحرين لهذه الورشة يأتي مناقضاً للإرادة الشعبية ومخالفاً لرأي الجماهير والمواقف الرسمية التاريخية التي ترفض وبقوة الأنشطة التطبيعية وإقامة تلك الورشة وعبرّت عن ذلك أفراداً وجماعات وجمعيات وبأشكال عدة، ولعل هذا البيان الصادر من المبادرة الوطنية البحرينية لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني هو أصدق وأوضح أشكال الإجماع الشعبي الرافض لإقامة تلك الورشة ذات الأبعاد الخطيرة على مستقبل المنطقة بشكل عام وعلى فلسطين بشكل خاص، وكذلك الإجماع الوطني الفلسطيني الرافض والمحذر من إقامة تلك الورشة يؤكد بان لا مصلحة للفلسطينيين من إقامتها بل إنها تمثل خطراً كبير اً على الوجود الفلسطيني في أرضه التاريخية

إننا نطالب حكومة البحرين إلى مراجعة موقفها ورفض استضافة الورشة وأي نشاط صهيوني يضر بالقضية الفلسطينية واحترام الإرادة الشعبية الرافضة لكافة أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني والمساس بمشاعر المواطنين إذ أن القضية الفلسطينية في وجدان أفراد الشعب كافة، وتطالب «المبادرة الوطنية البحرينية لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني «اللجنة البرلمانية النوعية الدائمة لمناصرة الشعب الفلسطيني بأخذ زمام المبادرة داخل السلطة التشريعية والتعبير عن الإرادة الشعبية برفض هذا المؤتمر. أن مقاطعة الفلسطينيين لورشة العمل الخاصة وعدم وجود ممثل لهم، يعني بأن ورشة السلام المزعوم والتي وحسب وسائل إعلام عالمية سيشارك فيها مسؤولون كبار من قبل كيان العدو الصهيوني، لا صفة شرعية لها، وما هي إلا نقطة الانطلاق لما سمي بصفقة القرن، مما سيشكل خطأ استراتيجياً فادحاً سيؤدي لإضعاف الموقف العربي تجاه القضية المركزية للأمة.

عاشت فلسطين.. حرة.. من النهر إلى البحر.

المجد والخلود للشهداء

**المبادرة الوطنية البحرينية**

**لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني**

٣٠ مايو ٢٠١٩

الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني
جمعية مناصرة فلسطين
جمعية التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي
جمعية الصف الإسلامي
المنبر التقدمي
رابطة شباب لأجل القدس البحرينية
نساء من أجل القدس
جمعية أوال النسائية
الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان
جمعية المحامين البحرينية
جمعية المرأة البحرينية
جمعية الوسط العربي الإسلامي
جمعية الشباب الديمقراطي البحريني
الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين
الاتحاد النسائي البحريني
جمعية مدينة حمد النسائية
جمعية المنبر الوطني الإسلامي
جمعية نهضة فتاة البحرين

# اتحاد الجمعيات العربية في ألمانيا ينظم وقفة احتجاج أمام سفارة البحرين في برلين

نظم اتحاد الجمعيات العربية في ألمانيا وقفة احتجاج أمام سفارة البحرين في برلين احتجاجاً على المؤتمر الذي ينعقد في البحرين تحت شعار (ورشة السلام من اجل الازدهار) وبرعاية أميركية ومشاركة صهيونية ورفض فلسطيني، لأجل تأمين التغطية المالية والاقتصادية لما يسمى بصفقة القرن وهي المشروع الأميركي لتصفية القضية الفلسطينية. وقد لبى الدعوة حشد من أبناء الجالية العربية الذين حملوا مذكرة باسم اتحاد الجمعيات العربية لرفعها إلى حكومة البحرين عبر السفارة في برلين. إلا أن السفارة رفضت استقبال وفد المعتصمين وتسلم المذكرة. وفيما يلي نص المذكرة:

**بسم الله الرحمن الرحيم**
**سعادة السيد عبد الله عبد اللطيف عبد الله**
**سفير مملكة البحرين المحترم**

**تحية عربية وبعد**

توجه أبناء الجالية الفلسطينية والعرب في جمهورية ألمانيا الاتحادية لكم بهذا النداء على أمل أن تنقلوه إلى حكومتكم الموقرة، نداءٌ نابعٌ من الضمير العربي الفلسطيني إلخ، والمقيم في الشتات والمؤمن بحقه في الحرية والاستقلال والحياة الكريمة لأبناء شعبنا وأمتنا.

نناشدكم بإعادة النظر من عقد المؤتمر (الورشة) تحت عنوان "السلام من أجل الازدهار" المزمع عقده في ٢٥ و٢٦ حزيران يونيو ٢٠١٩ في المنامة عاصمة المملكة البحرينية.

إن هذا المؤتمر الذي دعت له الإدارة الأمريكية يشكل خطوة في غاية الخطورة نحو تصفية القضية الوطنية والقومية لشعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية، ويأتي مكملاً لما قامت به الإدارة الأمريكية برئاسة الرئيس دونالد ترامب من خطوات لتطبيق ما يسمى صفقة القرن، والتي بدأت بنقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى القدس والاعتراف بها عاصمة لدولة الاحتلال، وقطع المساعدات عن السلطة الوطنية الفلسطينية وكذلك المعونات عن وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، بالإضافة إلى إغلاق القنصلية الأمريكية العامة في القدس وإلغاء دورها، ناهيك عما تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية من حصار مالي على الشعب الفلسطيني بهدف تجويعه والضغط عليه وابتزازه لضرب وحدة موقفه بكل أطيافه وفصائله ومنظماته السياسية والمدنية وفئاته وشرائحه الاجتماعية داخل الوطن المحتل وفي مناطق اللجوء والشتات كافة والتي تجلت بالرفض المطلق لهذه الصفقة الأمريكية الصهيونية، بما يسهل عليهم بذلك ضرب وحدة التمثيل الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا العربي الفلسطيني أينما وجد، ومن ثم تجاوزها لتمرير الصفقة المشبوهة الرامية إلى حصر القضية الفلسطينية في جوانب إنسانية واقتصادية وتجاهل الحل السياسي الذي أكدته قرارات الشرعية الدولية والقمم العربية والإسلامية المتعاقبة.

إن قضية الشعب الفلسطيني هي القضية المركزية للأمة العربية والتي أكدتها مؤتمرات القمم العربية كافة، لاسيما قمة القدس المنعقدة في الظهران ٢٠١٨ وتونس ٢٠١٩.

إن الهدف الذي تسعى له الإدارة الأمريكية من وراء ذلك هو تجاوز لمبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة وتكريس الاحتلال وترسيخ التطبيع بين الكيان الصهيوني والدول العربية، وشطب الحقوق الوطنية المشروعة وغير القابلة للتصرف وفي مقدمتها حقه في العودة وفق قرارات الأمم المتحدة رقم ١٩٤ وحق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس.

إن قضية الشعب الفلسطيني هي قضية وطنية وقومية لشعب كافح من أجل حريته واستقلاله واستعادة أراضيه من أطول احتلا ل استعماري استيطاني في التاريخ، ولن يقبل أي فلسطيني أو عربي بتحول هذه القضية إلى قضية إنسانية فقط واحتياجات اقتصادية دون أي أفق لحل سياسي يلبي الحقوق الوطنية لشعبنا العربي الفلسطيني.

إن هذا المؤتمر (الورشة) الذي دعت له واشنطن تحت وهم البحث عن ازدهار اقتصادي للشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال، لا يتوافق مع الحصار المالي الذي تقوم به واشنطن بحق شعبنا الفلسطيني، إضافة إلى أن الأموال التي تطالب واشنطن باستثمارها هي مال العرب وثرواتهم الطبيعية، مقابل حماية وتعزيز دولة الاحتلال لاستمرار نهجها التوسعي بضم الأراضي المحتلة في فلسطين والجولان.

إننا كأبناء الجالية الفلسطينية والعربية في ألمانيا على ثقة تامة بأن الشعب الفلسطيني بوحدته التي تجلت برفضهم المطلق لهذه الصفقة وبدعم من الأشقاء والأصدقاء سيسقط المؤامرة التصفوية.

إننا نناشدكم بإلغاء عقد هذه الورشة (المؤتمر) الاقتصادية في البحرين وعدم المشاركة بها لرفض الشعب الفلسطيني لها وكذلك الشعوب العربية كي لا تكونوا شركاء في تصفية القضية المركزية للأمة العربية والإسلامية.

ودمتم والله الموفق

برلين ١١ أيار مايو ٢٠١٩

# القدس والقانون الدولي

**مداخلة الدكتور مصطفى زعبي في ندوة إطلاق كتاب "القدس من رحابة الفضاء الإنساني إلى ضيق الاحتلال الإسرائيلي" للباحث هشام يعقوب**

بداية اسمحوا لي بالتوجه بشكر المؤلف على الجهد المبذول في إنجاز هذا العمل الذي توثق صفحاته لتاريخ مدينة القدس وحاضرها، ولبعدها الإنساني ولواقعها الثقافي والاجتماعي، ولمعاناة المدينة وأهلها في ظلّ الاحتلال الصهيوني.

إن توقيت إصدار هذا الكتاب لا يقل أهمية عن مضمونه، خصوصًا في ظل الهجمة الأخيرة التي تتعرض لها ضمن ما اصطلح على تسميته صفقة القرن؛ وقرار ترامب بنقل سفارة واشنطن إلى قلب مدينة القدس يصب في دعم مشاريع الكيان الصهيوني في محاولة تهويد المدينة (مشروع القدس ٢٠٢٠) وإلغاء وجودها وطمس هويتها العربية والإنسانية الجامعة، التي لم يدّخر المؤلف جهدًا في إبراز البعد الإنساني لهذه المدينة ومكانتها العظيمة في التاريخ الإنساني في كل محاور الكتاب.

وطالما كان للقدس مكانتها الخاصة بين مدن العالم، فهي مسكونة بالتاريخ والتاريخ مسكون بها، وتاريخها لا يقتصر على كونها مهد الأديان السماوية؛ بل يرتبط بالتراث العربي الإسلامي والمسيحي وبالحضارة الإنسانية والعالمية بشكلٍ عام؛ ما جعلها فريدة من نوعها، هذا البعد الإنساني للمدينة عبّر عنه غبطة بطريرك القدس اللاتين فؤاد الطوال بقوله: مدينة القدس ليست مجرد مدينة ومجرد مكان؛ بل إنها أكثر من ذلك بكثير، والبشرية جمعاء مرتبطة بشكلٍ ما بها، وفيها يتجلّى سرّ الخالق عزّ وجلّ؛ فأبعاد المدينة الإنسانية مستمدّة من الواقع الملموس والمُعاش يوميًا، وهي تشكّل تحديًا مباشرًا للإنسانية يُلامس قلوب البشر وأرواحهم، وهي ليست مسألة عابرة بل تمسّ إنسانيتنا والمشاعر العميقة في صميم ذواتنا. فالقدس مشروع إنسانيّ حضاريّ ومختبر إنسانيّ بامتياز.

إن أطماع الصهيونية بالقدس ومحاولة تهويدها جزء من المخططات الصهيونية العامة التي جرت وتجري على أرض فلسطين منذ نهاية القرن التاسع عشر، فالكيان الصهيوني عمد من لحظة احتلاله المدينة وإعلانها عاصمة له بقرار من الكنيست عام ١٩٤٩، إلى تغيير معالمها التي تحمل قرونًا من التاريخ وجزءًا ثمينًا من تراث الإنسانية، لتتحول الآن تحت الاحتلال وبسبب الاستمرار في مشاريع الاستيطان إلى مدينة عصرية محاولاً أن يسلب منها روحانيتها وعروبتها، متجاهلاً طبيعة المنطقة التاريخية والدينية، التي حرصت جميع العهود على المحافظة عليها.

هذا الواقع الذي وصلت إليه اليوم كتب عنه أحد مراسلي جريدة التايمز اللندنية بتاريخ ١٥حزيران/يونيو ١٩٧٣ واصفاً برنامج البناء الذي يمارسه الكيان الصهيوني بأنه غير طبيعة المدينة نحو الأسوأ وبشكل خطير. وبرأيه (وهذا ما نراه اليوم)، لو استمر تنفيذ مشاريع الوحدات الضخمة فإن هذه المدينة المقدسة التي وقفت شامخة عبر آلاف السنين من الحرب والصراع، محكوم عليها بالفناء. واستكمالاً لطمس معالم المدينة التاريخية عمدت سلطات الاحتلال إلى تغيير أسماء الشوارع والساحات العربية واستبدال أخرى بها، علمًا أنّ لكل من الأسماء المستبدلة دلالة ترتبط كلها بتراث العرب في المدينة.

طرح المؤلف في محاور الكتاب عددًا من الإشكاليات والتساؤلات سأقف عند مسألتين (لهما علاقة بالقانون الدولي:(

المسألة الأولى: ما ورد تحت عنوان المحور الثالث كيف فرط المجتمع الدولي بالقدس ؟

والمسألة الثانية: كم سيحتاج أهل القانون والحقوق إلى جهود لإقناع البشر بوجود عدالة تقتص من الجناة وهم يرون الاحتلال الإسرائيلي يفلت من العقاب طوال عقود ؟

بإيجاز، إنّ البحث في وضع القدس لا ينفصل عن وضع فلسطين، فما جرى ويجري في فلسطين بشكل عام والقدس بشكل خاص من انتهاكات ترتكبها قوات الاحتلال الصهيوني، يعدّ خرقًا صارخًا لمبادئ قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وخطة الاستيلاء على مدينة القدس بدأت بصدور تصريح بلفور، وقد حاولت السلطة البريطانية مرارًا خلال فترة الانتداب فصل المنطقة ووضعها تحت الإدارة البريطانية في مشروع بيل ١٩٣٧ للتقسيم ومشروع موريسون ١٩٤٦ للقيام بدور الحَكم في الصراع بين العرب والصهاينة. وفي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين ٢٩/١١/١٩٤٧، وتحت شعار رعاية المصالح المشتركة وصيانة الأماكن المقدسة، اعتبرت مدينة القدس والمنطقة المحيطة بها (بما فيها بيت لحم) وحدة قائمة بذاتها، تخضع لنظام دولي خاص، إلا أنها قد أدخلتها مع بقية أجزاء البلاد ضمن اتحاد اقتصادي.

ولم يتحقق نظام التدويل، الذي تبنته الأمم المتحدة، لأن الحرب نشبت حتى قبل خروج القوات البريطانية، وكانت القدس الهدف الأول في المخطط الصهيوني لاحتلال فلسطين، وكانت مذابح دير ياسين إحدى الخطوات نحو احتلال القدس.

لقد اتخذت الأمم المتحدة (مجلس الأمن والجمعية العامة)

عشرات القرارات المتعلّقة بالقضية الفلسطينية، خصوصًا في ما يتعلّق بمدينة القدس، وعلى الرغم من قرارات الأمم المتحدة بخصوص القدس التي أصبحت بمجرد اعتمادها قانونًا دوليًا، وقرارات محكمة العدل الدولية واليونسكو التي تنتصر لوضع القدس الخاص ولا تعترف لا بسيادة الكيان الصهيوني عليها ولا بالإجراءات المتلاحقة التي تهدف إلى تغيير الوضع القائم، يستمرّ الاحتلال في الاعتداء على المدينة وأهلها ومقدساتها.

تحت عنوان المحور الثالث، رأى المؤلف أن المجتمع الدولي فرط بالقدس مرتين: الأولى عندما استسلم أمام احتلال الشطر الغربي من المدينة وتعامل معه كأمر الواقع، والثانية مع اكتفائه بالتنديد عند احتلال الشطر الشرقي وتنفيذ سياسة الاستيطان وتهويد المدينة، وما يصح عن القدس يصح كذلك عن كل القضايا الدولية الأخرى.

وأضيف أن هذه المواقف تطرح اليوم عند بعض الفقه الدولي إشكالية أكبر تتعلق بمصير القانون الدولي لأن عجز المجتمع الدولي عن الوقوف أمام الإجرام الصهيوني وغير الصهيوني وبقاء قراراته من دون قيمة وقوة تنفيذية سببه غياب الآليات الدولية لمتابعة تنفيذ القانون الدولي. هذا جعل هيئة الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة تكتفي بالتنديد وبالتصريحات الشفوية والكتابية المعبرة عن الاستياء والأسف حيال ما يقع من انتهاكات للقانون الدولي.

وصفقة القرن أيضًا مثال فاضح عن عجز المجتمع الدولي عن الوقوف بوجه انتهاك الولايات المتحدة للقانون الدولي، فقرار ترامب نقل سفارة واشنطن من "تل أبيب" إلى القدس والاعتراف بها عاصمة أبدية للعدو، يتعارض مع القانون الدولي، وقرارات الجمعية العمومية للأمم المتحدة، ومجلس الأمن. فكل هذه المؤسسات أكدت أن الوضع القانوني للقدس يراها أرضًا محتلة، وعدّت التدابير الإسرائيلية المتخذة في المدينة، خصوصًا بعد ضمها عام ١٩٦٧، لاغية وباطلة من الناحية القانونية ومخالفة لأحكام القانون الدولي.

ونوجز انتهاكات القرار الأمريكي لمبادئ وقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، في الآتي:

القرار الأمريكي يخالف:

ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، الذي يحرم احتلال أراضي الغير بالقوة، بل ويحرّم مجرد التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية.

قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٩ تشرين ثانٍ/نوفمبر ١٩٤٧، والقاضي بقيام دولتين (يهودية وفلسطينية) ومنح القدس وضعًا قانونيًا خاصًا تحت وصاية الأمم المتحدة.

قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تخص القدس كأرض عربية محتلة، وتنص على تحريم وإبطال الإجراءات التي تتخذها دولة الاحتلال بشأن القدس.

اتفاقية أوسلو والمعاهدات العربية الإسرائيلية.

الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بخصوص الجدار، الذي أكد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها "القدس الشرقية."

كذلك، فإنّ الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني:

يعني الإبقاء على الوضع الراهن القائم على الاحتلال، وتوحيد المدينة تحت السيادة الإسرائيلية تنفيذًا لقرار ضم المدينة الصادر عن الكنيست الإسرائيلي، والإقرار بضم الأراضي بالقوة؛ وهو أمر يناقض مبادئ جواز اكتساب الأقاليم عن طريق الحرب ومخالف لمبدأ عدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة، وهذا المبدأ يشدد على جميع دول العالم عدم الاعتراف بأي تصرف مخالف لمبادئ القانون الدولي، وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الإعلان المتعلق بالعلاقات الودية والتعامل بين الدول، الصادر عنها عام ١٩٧٠؛ فقد جاء فيه أن "أية مكاسب إقليمية تم الحصول عليها عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لا يمكن الاعتراف بشرعيتها."

يخالف الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ويحُول دون تمكينه من حق تقرير المصير بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. وهذا الموقف يعدّ حالة من حالات انتهاك قواعد القانون الدولي.

ما يجري اليوم في القدس هو معركة حقيقية تتعلق بوضع القدس القانوني ومستقبلها، وردود فعل النظام العربي الرسمي شأنه شأن المجتمع الدولي لا ترقى إلى مستوى مواجهة الأزمة، وإن مواجهة صفقة القرن واعتداءات الكيان الصهيوني عبر المؤسسات الدولية أمر لا طائل منه، فالقانون الدولي بالنسبة إلى دولة الاحتلال (وحتى بالنسبة إلى الولايات المتحدة) لا وجود له، ولا يتعامل معه إلا إذا خدم مصالحه وسخر لتحقيق أهدافه التوسعية الاستيطانية.

أخيرًا، وبإيجاز حول السؤال الثاني: كم سيحتاج أهل القانون والحقوق إلى جهود لإقناع البشر بوجود عدالة تقتص من الجناة وهم يرون الاحتلال الإسرائيلي يفلت من العقاب طوال عقود ؟

لقد قامت هيئة الأمم المتحدة في الأساس لحفظ السلم والأمن الدوليين، كأحد المقاصد الأساسية التي تبنتها في ميثاقها، وتقنين القانون الدولي وصياغة قواعده جاء لتجسيد هذا المقصد الذي كان منطلقًا لولادة نظام قانوني دولي، لكن الممارسة الدولية أبقت هذا النظام حبرًا على ورق.

إن هيمنة الكيان الصهيوني وغطرسته، وجرائمه المستمرة بحق فلسطين أرضًا وشعبًا لغاية يومنا هذا، لم تكشف هشاشة المجتمع الدولي وعجزه عن الالتزام بمبادئه المتعلقة بمنظومة العدالة والأمن والسلم الدوليين وحسب، بل كشفت عن سقوط منظومة العدل الدولية برمتها وتجيز طرح السؤال: ما جدوى وجود قانون دولي؟

* * * * *

# السـودان:

# قوى الحرية والتغيير تعلق العصيان المدني والإضراب

كانوا يتلقون الرصاص بصدورهم وهم يهتفون سلمية، يسقطون بين شهيد وجريح ويصيحون: سلمية، فتلاميذ البشير المتعطشين للسلطة كشفوا نواياهم الحقيقية وأهدافهم الخبيثة، فحشدوا كل قوى القتل وأعادوا الجنجويد (قتلة الأطفال في دارفور) إلى الواجهة في أبشع مجزرة ارتكبت أثناء فض الاعتصام.

بين الجنوح للسلطة وشهوة الحكم وإملاءات خارجية تريد حرف الحراك الشعبي عن مساره باتجاه ما وصلت إليه الأوضاع في أقطار عربية أخرى، ارتكب المجلس العسكري جريمته الكبرى، إلا أن قوى الحرية والتغيير كانت واعية فحافظت على سلمية حراكها وردت بإعلان العصيان المدني الشامل في كل أنحاء السودان، وهو العصيان الذي لقي استجابة وضعت العسكر في الخانق الضيق...

شعب السودان العظيم كان واضحاً أن لا تراجع عن تصفية رموز النظام السابق وركائزه، كما أنه يرفض استبدال النظام البائد بجديد هو نسخة عنه ولا بد من سلطة مدنية تمثل الشعب وتجسد طموحاته وأهدافه، وأن التمسك بسلمية الحراك والسير به نحو غاياته رغم تعليق العصيان المدني والإضراب الشامل.

السودانيون يقدمون أنموذجاً رائعاً في الصمود والصبر والمثابرة ويتقدمون بثبات نحو أهدافهم وهم منتصرون لا محالة بيارقهم أرواح الشهداء الذين قضوا ليبقى السودان واحداً حراً عزيزاً مستقلاً.

# القيادة القومية: إدانة جريمة الخرطوم والتأكيد على سلمية الحراك

دانت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي الجريمة التي ارتكبت بحق المعتصمين السلميين في الخرطوم ودعت إلى محاسبة المسؤولين عنها والكشف عن مصير المفقودين واحترام الخيارات السياسية لقوى الحرية والتغيير.

جاء ذلك في تصريح للناطق الرسمي باسم القيادة القومية في ما يلي نصه.

في الوقت الذي كانت تنتظر فيه جماهير السودان والأمة العربية انفراج الأزمة عن مخرجات لحل سياسي بعد مسيرة تفاوض اتسمت بروح المسؤولية بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري وسادت الإيجابية اغلب جولاتها، فوجئ شعب السودان ومعه جماهير الأمة العربية بارتكاب جريمة بحق المعتصمين السلميين عشية عيد الفطر المبارك نتج عنها استشهاد العشرات وجرح المئات . هذه الجريمة التي ارتكبت بحق الأبرياء جاءت بعكس المناخ الذي كان سائداً والذي كان يبشر بالوصول إلى نهايات إيجابية لمسار التفاوض، مما يؤشر أن ثمة قوى لا تريد لمخرجات الحل السياسي لإدارة المرحلة الانتقالية أن ترى النور. إن القوى التي نفذت هذه الجريمة وهي جريمة موصوفة بكل المقاييس وأياً كانت الجهة التي حرضت ونفذت، إنما تريد ان تضرب المسار الديموقراطي للحراك الشعبي وشده إلى الملعب الأمني لفرض العسكرة عليه من موقع رد الفعل في استحضار لمشهدية عسكرة الحراك الشعبي العربي في العديد من ساحاته والذي أدى إلى اختراقه وحرفه عن أهدافه في إنجاز التغيير السياسي بوسائل التعبير الديموقراطي.

إن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي إذ تدين هذه الجريمة التي ارتكبتها أجهزة أمنية موتورة تدعو إلى فتح تحقيق شفاف لكشف كل ملابساتها ومحاسبة المسؤولين عنها وتحميلهم المسؤولية الجنائية والسياسية ،وهذا ما يجب ان يكون محل إجماع سياسي من كافة القوى الحريصة على إنتاج حل سياسي ينهي كل ما أنتجته المنظومية السلطوية السابقة من آثار سلبية على البنية الوطنية السودانية بكل جوانبها المتعلقة بالأمن الوطني والاقتصادي والاجتماعي والمعيشي وعبر تسليم كامل السلطة للشعب ممثلاً بقوى الحرية والتغيير ودون أية وصاية عليه .

إن القيادة القومية للحزب والتي تكبر بجماهير السودان وعيها الوطني وأدراكها لحجم المخاطر التي تهدد السودان بأمنه الوطني والاجتماعي تؤكد على أهمية حماية الإنجاز الوطني الذي تحقق والذي فتح كوة واسعة في جدار الانسداد السياسي للانتقال بالسودان من عهد حكم نظام الدولة الأمنية إلى نظام الدولة المدنية التي تصان في ظلها الحريات الديموقراطية كما المقومات الوطنية التي تحمي وحدة الأرض والشعب والمؤسسات وهذا يتطلب تصعيد الجماهير لنضالها السلمي الديموقراطي وفقاً لتوجهات قوى إعلان الحرية والتغيير لتحقيق الهدف المركزي بتصفية ركائز النظام الساقط وبناء البديل الديموقراطي. واذا كانت الحملة الأمنية على المعتصمين في الميادين تستهدف المشروع السياسي الوطني بكل أبعاده ومضامينه والتي تعبر افضل تعبير عنه قوى الحرية والتغيير فإننا على ثقة بأن الجماهير التي نزلت إلى الميادين لن تقبل بإعادة إنتاج النظام المتهاوي لنفسه تحت أية صيغة أو أية مسميات.

ولذلك فإن القيادة القومية للحزب والتي سبق وأعلنت موقفها بأنها تحترم الخيار السياسي لقوى الحرية والتغيير في إداراتها للحراك في الميادين وفي التفاوض على مخرجات للحل تتمنى على أطرافها الحفاظ على و حدة خطابها السياسي وسلمية حراكها والتمسك بالموقف الداعي لإعادة تركيب السلطة وتكوينها انطلاقاً من مسلمات مشروعها السياسي الهادف لإقامة الدولة المدنية معتبرة ما حصل عشية عيد الفطر فعل جرمي ارتكبته قوى حاقدة على الجماهير ولا تختلف بسلوكها وارتباطاتها المشبوهة عن المنظومة السلطوية التي حكمت البلاد والتي أسقطتها الجماهير في الميادين. هذه الجماهير التي أسقطت البشير لن تقبل أن تصادر تضحياتها لمصلحة قوى أمنية ترفض انتقال السلطة لقوى التغيير المدني الديموقراطي وهي ناورت وتناور لإجهاض ما استطاعت الحركة الشعبية تحقيقه بصبرها وصمودها.

إن القيادة القومية للحزب إذ توجه التحية للشعب الذي ضرب المثل في مناقبيته النضالية وقدم النموذج الرائع الذي يحتذى به تدعو قوى الحريصة على وحدة السودان وسيادته وسلمه الأهلي وديموقراطية الحياة السياسية أن تكون شديدة الحرص على التمسك بإنتاج الحل السياسي لإقامة الدولة المدنية كما التشدد في محاسبة المسؤولين عن جريمة فض الاعتصام بالحديد والنار والكشف عن مصير المفقودين واطلاق سراح الموقوفين والتعويض المادي والمعنوي على ضحايا المجزرة الرهيبة.

الرحمة للشهداء والشفاء للجرحى والحرية للمعتقلين ولتنتصر إرادة شعب السودان الذي كان وسيبقى واحداً من ركائز الأمن القومي العربي في ظل نظام وطني يقيم العدالة الاجتماعية في الداخل ويكون سنداً للامة في ما يتهددها بأمنها القومي.

الناطق الرسمي
باسم القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي
**الدكتور أحمد شوتري**

# الرفيق علي الريح السنهوري أمين سر قطر السودان

## إن المزاج السوداني لن يقبل بواجهة عسكرية جديدة

الأربعاء - ٢٤ شهر رمضان ١٤٤٠ هـ - ٢٩ مايو ٢٠١٩ مـ

**الخرطوم: محمد أمين ياسين**

قال عضو التفاوض القيادي في »قوى الحرية والتغيير « على الريح السنهوري، إن المجلس العسكري الانتقالي يواجه ضغوطاً من قوى الثورة المضادة لإحداث شرخ بينه و»قوى الحرية والتغيير .«وأشار إلى أن هذه القوى غير راضية عما تم التوصل إليه من اتفاق بين الطرفين وتعمل على تخريبه وإجهاضه حتى لا يصل إلى نهاياته الطبيعية بتشكيل مجلس سيادي بأغلبية مدنية ورئاسة دورية، كما أشار إلى أن أحزاب في قوى التغيير الذي يقود حراك الشارع، تخرب التفاوض مع »العسكري.«

وأشار السنهوري، وهو أمين سر حزب البعث العربي الاشتراكي بالسودان، في حوار مع »الشرق الأوسط«، إلى أن الإضراب السياسي العام المعلن ليومي الثلاثاء والأربعاء، عبارة عن «طلقة تحذيرية» ربما تقرر «قوى الحرية والتغيير» بعده تقييم تجربة اليومين ورد فعل المجلس العسكري على الدخول في إضراب سياسي مفتوح، وغالباً ما يتم ذلك عقب عيد الفطر. وتوقع السنهوري أن ينجح الإضراب بدرجة عالية وغير مسبوقة أكبر مما حدث في انتفاضتي أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٤ وأبريل (نيسان) ١٩٨٥.

ولا يستبعد السنهوري أن تقوم بعض القوى السياسية بالاتفاق الجانبي مع المجلس العسكري لتكون بديلاً زائفاً، »لكنها ستسقط في نظر الجميع «على حد تعبيره. ويتابع: »كل شيء وارد في السياسة، ولكن أي اتفاق يتناقض مع مطالب الشعب السوداني لن ينجح، وستتواصل الانتفاضة وتقدم قيادات جديدة .«وأوضح أن الأحزاب ليست »قدر الشعب «الذي لم يعد يتحرك بالإشارة.

وحول الخلافات داخل »قوى إعلان الحرية والتغيير «بشأن مجلس سيادي وإعلان حزب الأمة بزعامة الصادق المهدي موافقته على رئيس للمجلس من العسكريين خلال الفترة الانتقالية، يقول السنهوري: »هناك محاولات تفلت من اليسار ومزايدة من اليمين، وهي ضارة بوحدة الشعب الملتفّ حول هذه القوى السياسية، وتؤثر على التفاوض، والطرف الآخر عندما يشعر بعدم انسجام في الوفد المفاوض تتاح له فرص المناورة .«ويضيف السنهوري: »البيانات والتصريحات التي تصدر من بعض الأحزاب في قضايا مطروحة داخل طاولة التفاوض تُضعف لجنة التفاوض، وهذا بمثابة عمل تخريبي يريد أن يلحق الفشل بالتفاوض .«ويتابع: »كل

المشكلات التي تؤثر على عملية التفاوض مع المجلس العسكري تأتي من التصريحات التي تصدر من خارج لجنة التفاوض.«

ويقول السنهوري في حواره مع »الشرق الأوسط«، إن أدنى حد يمكن أن توافق عليه »قوى إعلان الحرية والتغيير « في المفاوضات مع المجلس العسكري الانتقالي (مجلس سيادي) بأغلبية مدنية ورئاسة دورية، ولكن المجلس رفض حتى هذا السقف، ما أدى إلى تعثر المفاوضات. ويضيف: »المشكلة لم تعد في العدد أو النسب، ولكن المشكلة الحقيقية ظهور نزعات عند المجلس أنه الحكم والضامن والوصي على الثورة والشعب السوداني، ومن جانبنا الضامن هو الدستور والقانون، وإذا كان المجلس يخشى من نزعات انتقامية من قوى لديها أجندة في صراعات مع قوى سياسية أخرى كما صرح بذلك، يبقى الضامن سيادة حكم القانون الذي يحقق العدل.«

ويوضح السنهوري أن الرؤية التي تنظر إليها »قوى الحرية والتغيير «والمجلس العسكري لصلاحيات ودور مجلس السيادة، مغايرة. ويقول: »المجلس ليس تشريفياً وإنما يمثل رمز الدولة، فهو الذي يعتمد التشريعات والقوانين والإجراءات الحاسمة بما فيها إعلان الحرب وحالة الطوارئ، والعسكريون يرون فيه الحكم والضامن، وما نخشاه أن تتحول المشاركة إلى وصاية على الثورة والشعب وتنذر باستبداد جديد، ومن ناحية أخرى المزاج العام للشعب السوداني لم يعد يقبل بواجهة عسكرية لدولته.«

ويشير السنهوري إلى »كراهية الشعب السوداني لجماعات الإسلاميين السياسيين، لما ذاقوه من ويلات خلال فترة حكم الإنقاذ، ولكن رغم ذلك لم تحركه نزعات انتقامية، ولم تخرج مظاهرة تطالب بشنق المخلوع عمر البشير في ميدان الاعتصام، لما ارتكبه من جرائم... كل الناس يريدون الاحتكام إلى القانون إذا كان البشير أو غيره من أفسد وأجرم في حق الشعب .«وأضاف: »الانتقام منطق عشائري وليس منطق دولة مدنية، نريد أن نبني دولة القانون والدستور.«

وبشأن اتجاه «قوى الحرية والتغيير» إلى التصعيد بإعلان الإضراب السياسي، يقول زعيم حزب البعث: «أي صراع أو تناقض بيننا في (قوى الحرية والتغيير) والمجلس العسكري له مردود سلبي ويقوي النظام القديم، وهذا بطبيعة الحال يخدم مصالح قوى الثورة المضادة، ولكنّ هذا قدرنا، الثورة إذا توقفت تصاب بالجمود وتسقط، الانتفاضة الشعبية طبيعتها أنها متصاعدة، ولا يوجد خيار لدينا، نحن لا نحمل سلاحاً أو دبابات، قوتنا في شعبنا ونضاله الديمقراطي السلمي، كل ما نقوم به ضغوط على السلطات القائمة حتى تلبي مطالبه، وسيظل الشعب يواصل ثورته ونضاله، والانتفاضة تدخل شهرها السادس وشعبنا نفسه طويل وسيواصل معركته إلى أن يحقق أهدافه.«

ويوضح: «المجلس العسكري أخبرنا بأنه قام بإجراءات في جهاز الأمن والشرطة، لكن لم يذكروها تحديداً ولم يصدروا قوائم بمن تم إبعادهم من تلك الأجهزة، ويبدو أن المجلس لا يريد أن يستفز قوى النظام القديم قبل أن يشكّل الحكومة الانتقالية، ولا يمكن أن يحدث تحول ديمقراطي قبل تصفية نظام الإنقاذ، وهذه تحتاج إلى إجراءات حاسمة تبدأ بإصلاح القضاء، حتى لا تجرى محاكمات في وجود أجهزة عدلية فاسدة ومتواطئة.

وحول ما إذا كانت قوى الحراك الشعبي يمكن أن تقدم تنازلات أكبر من أجل المحافظة على الاتفاق، يقول السنهوري: »حسب الأوضاع الراهنة لا أدري، ولكن نحن في حزب البعث وقوى الإجماع الوطني داخل كيان الحرية والتغيير متمسكون بالحد الأدنى، مجلس سيادي بأغلبية مدنية ورئاسة دورية، ولكن في السياسة كل شيء وراد.«

# وقفة أمام السفارة السودانية في بيروت إدانة لجريمة فض الاعتصام في الخرطوم

بناء على دعوة من اللجنة الوطنية اللبنانية لدعم الانتفاضة الشعبية في السودان نظمت بعد ظهر يوم الجمعة ٧حزيران وقفة تضامنية مع ثورة السودان وإدانة للجريمة التي نفذتها قوى أمنية موتورة تديرها قيادات عسكرية منضوية في إطار المجلس العسكري وأبرزها الجنرال حميدتي وهو أحد مسؤولي ميليشيا الجنجويد التي نفذت مجازر في دارفور. وقد القت الرفيقة إلهام مبارك عضو القيادة القطرية كلمة حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي كما ألقى الرفيق خليل سليم كلمة الحزب الشيوعي اللبناني والأخ معز من الجالية السودانية في لبنان كلمة تجمع المهنيين. وقد ركزت الكلمات على إدانة الجريمة ومرتكبيها وعلى وجوب محاسبة المسؤولين عنه أمام القضاء الجزائي الدولي. كما شددت الكلمات على سلمية الحراك وعلى تسليم السلطة للقوى المدنية وإقامة الدولة المدنية التي تصان في ظلها الحريات الأساسية. وقد رفعت في الوقفة التضامنية شعارات تدعو إلى إسقاط حكم العسكر وفتح تحقيق شفاف بالجريمة واحترام الخيارات الوطنية التي تجسدها قوى الحرية والتغيير دون وصاية ومن أية جهة كانت.

**وفي ما يلي نص كلمة حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي.**

**أيها الأخوة ،أيها الرفاق والأصدقاء**

عشية عيد الفطر المبارك، كنا ننتظر أخباراً سارة عن التوصل إلى مخرجات للحل السياسي الذي يؤسس لبناء السودان الجديد في ظل دولة مدنية ديمقراطية، فإذ الأخبار تأتي من الميادين بارتكاب مجزرة ضد المعتصمين أدت إلى استشهاد العشرات وجرح واعتقال المئات من المدنيين.

هذه الجريمة، هي جريمة ضد الإنسانية، ارتكبتها قوى أمنية موتورة مسكونة بالعقل الميليشاوي تربت ونمت في كنف النظام

المتهاوي، وغدرت بالجماهير العزل في واحدة من أبشع وأفظع الجرائم التي ترتكب بحق جماهير احتشدت لتطالب بديمقراطية الرغيف والديمقراطية السياسية فإذ بها ترمى بالحديد والنار صبيحة عيد الفطر المبارك .

وإذا كنا وقفنا بالأمس القريب لنوجه رسالة دعم وتأييد لانتفاضة شعب السودان السلمية، فإننا اليوم نقف لنعلن شجبنا وإدانتنا لهذه الجريمة التي ذهب ضحيتها عشرات المواطنين الابرياء ولنقول بصوت قوي ومرتفع : إن هذه الجريمة هي جريمة موصوفة، وهي جريمة ضد الإنسانية، وبالتالي يجب إجراء تحقيق شفاف ومحاسبة مرتكبيها على مستوى التقرير والتنفيذ وإحالتهم إلى المحاكمة الجزائية وتحميلهم المسؤولية الجنائية والسياسية عن هذا الفعل الجرمي الرهيب.

نقولها بصوت عال، إن الشعب الذي انتفض لأجل إسقاط نظام الدولة الأمنية، فليس لكي تقام سلطة أمنية تدار بعقلية ميليشاوية، بل لإقامة سلطة الشعب الذي تديرها دولة مدنية وفق الأجندة السياسية التي فرضتها قوى الحرية والتغيير .

جئنا إلى هنا، لنقول مرة جديدة لا لحكم العسكر بصيغة المجلس العسكري أو بغيرها، لأن الشعب الذي أسقط نظام البشير، فليس لكي يعيد هذا النظام إنتاج نفسه تحت مسميات أخرى

ولهذا نرى لا حل إلا بتسليم السلطة للقوى المدنية قوى المشروع السياسي الوطني الذي ينهي تسلط المنظومات الأمنية ويقيم دولة القانون التي تصان في ظلّه الحريات الأساسية.

نقولها بصوت عال، إن الشعب الذي أسقط حكم البشير، قادر على إسقاط محاولات رموز الجنجويد وميليشياتها الاستيلاء على السلطة على دماء الشهداء الذين سقطوا في الميادين.

إننا نقف هنا، في وقفة دعم وتضامن وتأييد مع ثورة الشعب في السودان ،لنشد على أيدي قوى الحرية والتغيير وتأييد كل ما تراه سبيلاً للحل السياسي الذي يضع حداً لتسلط المنظومات الأمنية والميليشاوية على رقاب البلاد والعباد، دون أية وصاية على الخيارات الوطنية لشعب السودان ومن أي جهة كانت.

تحية لجماهير السودان المناضلة، وتحية لقوى الحرية والتغيير بالأخص قوى الإجماع الوطني بكل طيفها السياسي، تحية إلى تجمع المهنيين والطلاب والشباب والحركة النسوية السودانية

وتحية للرفاق في قيادة الحزب وكل كوادره ومناضليه وعلى رأسهم القائد المناضل علي الريح السنهوري الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي، أمين سر قيادة قطر السودان،

وإننا لعلى ثقة بأن ثورة السودان التي انطلقت تحت شعار" يسقط بس" ستبقى متوهجة إلى أن تسقط كل إفرازات النظام وخلاياه النائمة والأجهزة الأمنية المتماهية معه من المجلس العسكري وغيره،

تحية لكم وإلى موعد قريب وتكون ثورة السودان قد حققت أهدافها التي انطلقت لأجلها وهي إقامة الدولة المدنية الديمقراطية .

الرحمة للشهداء، والشفاء للجرحى ، والحرية للمعتقلين .

**حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي**

بيروت في ٧/٦/٢٠١٩

# المؤتمر الشعبي
# يدين الجريمة بحق المتظاهرين

أصدر المؤتمر الشعبي بيان إدانة للجريمة البشعة في حق المتظاهرين السلميين في السودان قال فيه:

يتابع المؤتمر الشعبي باهتمام بالغ الوضع في السودان منذ انطلاق الانتفاضة السلمية الحضارية التي توجت بإسقاط راس الدكتاتورية و قوضت منظومة الفساد والاستبداد و في الوقت الذي كان أبناء شعبنا في السودان ينتظرون تتويج ثورتهم بقيام حكومة مدنية نابعة من قيادة الحراك الشعبي الذي قدم كوكبة من الشهداء في سبيل الحرية و الكرامة بمرافقة المؤسسة العسكرية ألا أن هذه المؤسسة لازالت تحن للانقلابات العسكرية والتشبث بالسلطة التي شهدها السودان على مر عقود من الزمن وفاجأ المتظاهرين باستعمال القوة و الذخيرة ليسقط عدد كبير من الشهداء و الجرحى في مختلف مدن السودان متوهما بأن اله العسكرية الإرهابية الغاشمة ستثنيهم عن مواصلة النضال لنيل حقوقهم المشروعة في تركيز حكومة مدنية تعددية تمثل كل أبناء السودان و تقطع نهائيا مع حقبة الحزب الواحد و الدكتاتورية و التهميش وفي هذا الصدد يعلن المؤتمر الشعبي ما يلي:

إدانته الشديدة للمجلس العسكري وأذرعه العسكرية المختلفة في استعماله العنف غير المبرر وتصويب الذخيرة الحية لصدور المتظاهرين العزل الذين يدافعون عن حقوقهم بشكل حضاري وسلمي بشهادة كل العالم.

يحمل المسؤولية الكاملة للمجلس العسكري على تصرفاته غير المسؤولة ويدعو الشرفاء من أبناء المؤسسة العسكرية عدم الانخراط في قتل إخوتهم وأقاربهم من المواطنين العزل الذين يدافعون عن حاضر الشعب السوداني ومستقبله ويطالبه بتسليم السلطة فوراً لحكومة مدنية.

يهيب بالقوى العربية التقدمية مؤازرة أبناء شعبنا السوداني الصامدين في وجه الآلة العسكرية الغادرة ومن ورائها لوبيات بقايا النظام الاستبدادي.

يناشد المنظمات الدولية الأممية والحقوقية للتصرف بمسؤولية للضغط على المجلس العسكري وعدم الاعتراف بالانقلاب وإجباره على تسليم السلطة للمدنيين حقنا لدماء أبناء الشعب السوداني وتحقيق الاستقرار في ربوع السودان.

يحيي الشعب السوداني على سلوكه الحضاري وصموده البطولي من أجل تحقيق طموحاته وإنجاح ثورته ويهيب به لمواصلة تظاهراته الحضارية السلمية وعدم السقوط في العنف حتى لا يستغله المجلس العسكري لإجهاض ثورته المباركة.

المجد والخلود لشهداء شعبنا في السودان الأكرم منا جميعاً.

عاشت ثورة أبناء السودان من اجل تحقيق أهدافها في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

الخزي والعار لأعداء الثورة والشعب.

**الأمين العام**
**أحمد عبد الهادي النجداوي**

# المجلس العسكري كشف ديدنه وهدفه الخبيث

شهد السودان منذ يوم الإثنين الماضي (٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٩) تحولا دراماتيكيا في مسار الأحداث، حيث قام المجلس العسكري بفض الاعتصام الشعبي أمام مبنى القيادة العسكرية فجر ذلك اليوم، وعشية عيد الفطر السعيد، الذي أدى لوقوع ١٠١ من الضحايا، والمئات من الجرحى، بعد أن أغلق العسكر برئاسة الفريق أول عبدالفتاح البرهان، ونائبه محمد حمدان دقلو (حميدتي) باب الحوار مع قادة إعلان الحرية والتغيير، وأداروا الظهر للاتفاق المبدئي بتشكيل حكومة لقيادة المرحلة الانتقالية لحين إجراء الانتخابات البرلمانية، بسبب الاختلاف حول نسبة العسكر للمدنيين في الحكومة، حيث أصر قادة المجلس على أن تكون لهم اليد الطولى، وحصة الأسد فيها. لكن قوى التغيير الوطنية والقومية والديمقراطية من مختلف ألوان الطيف السياسي والنقابي رفضت سياسة الالتفاف على منجزات الشارع السوداني، وأصرت على أن تكون الغلبة في الحكومة للمدنيين، ولم تقبل محاولات التشكيك بأية قوة من قواها، واعتبرت الاتهامات الملقاة جزافا عليها، باعتبارها "مرتبطة" بأجندات خارجية، خطوة تمهيدية تصب في المآل، الذي وصلت له الحالة في السودان الآن.

واتضح أن العسكر حاولوا استنساخ وتكرار تجارب عربية سابقة في "ثورات الربيع العربي"، دون ان يحاولوا التمييز بين مكونات تلك الثورات، التي ركبت على رأسها جماعة الإخوان المسلمين، وبين قوى التغيير الوطنية والقومية والديمقراطية، التي تنادي بالتغيير الديمقراطي، والتخلص من حكم العسكر وجماعة الإخوان المسلمين، الذي قاده الرئيس المخلوع عمر حسن البشير طيلة ٣٠ عاما، وبناء الدولة المدنية، دولة كل مواطنيها. مما أوقعهم ( المجلس) في شر أعمالهم، ووضعهم وجها لوجه في مواجهة الشعب السوداني وقواه الحية .

واعتقد أعضاء المجلس العسكري أنهم يستطيعون من خلال دفع الأمور نحو دائرة الدم، وإغراق الشعب في متاهة الاصطدام مع قوات الجيش والمؤسسة الأمنية، ومستنقع الحرب الأهلية، من لجم اندفاع الشارع السوداني نحو أهدافه الوطنية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية، وصولاً لإسكات صوته عبر سياسة تكميم الأفواة، وترهيب الشعب بقوة البارود والعصا الغليظة. لكنهم فشلوا فشلاً ذريعاً، لأن قوى إعلان الحرية والتغيير لم تستسلم، ولم تتراجع عن أهدافها، ولم تذهب إلى حيث أراد العسكر وخاصة الرجل القوى في المجلس حميدتي، الذي تظاهر في البداية، انه مختلف عن أقرانه في المجلس العسكري، عندما حاولوا توزيع الأدوار فيما بينهم، غير انه سرعان ما انكشف ديدنهم جميعا، وهدفهم الخبيث، وأجندة مجلسهم العسكري العربية والإقليمية والدولية، وأصرت قوى إعلان الحرية والتغيير على التمسك بالنضال السلمي، رغم سقوط العدد الكبير من الشهداء والجرحى، ورفضوا الانجرار إلى دوامة العنف والفوضى، وأعلنوا الإضراب والعصيان حتى تحقيق أهدافهم المشروعة والعادلة.

وللأسف أن بعض الأنظمة العربية بذريعة حماية السودان من الفوضى، دعمت المجلس العسكري السوداني، ودعمت سياسة تقويض الأهداف الوطنية والديمقراطية، لخشيتها من نجاح الثورة السودانية، وما قد يحمله نجاحها من انعكاسات على المشهد العربي الرسمي البائس والمتردي، ومن إمكانية فتح الأفق نحو الموجة الثانية من الربيع العربي الحقيقي في عملية التغيير، التي بات من الواضح، أنها قادمة وعلى نار متصاعدة. لإن الإنتكاسات، التي سببها ركوب جماعة الإخوان المسلمين للثورات السابقة، شكلت درسا مهما لقوى التغيير في السودان والجزائر مع الاختلاف النسبي بين النموذجين، ولكل القوى الوطنية والديمقراطية العربية، الأمر الذي يشير إلى أن الصراع الدائر في السودان يمثل عنوانا للمواجهة بين قوى الاستبداد بكل تلاوينها في مؤسسة النظام الرسمي العربي وقوى التحرر والتغيير الوطني والديمقراطي. وحتى لو حدث تراجع نسبي، أو انتكاسة هنا أو هناك، فإن عملية التحول الديمقراطي ماضية قدما وبخطى بطيئة نحو مآلاتها .

مما لا شك فيه، ان ثورتي السودان والجزائر تحمل في ثناياها ملامح مرحلة جديدة في الواقع العربي البائس والمخطوف من قوى التخلف والتبعية للغرب الرأسمالي وخاصة للإمبريالية الأميركية، التي لعبت دورا مركزيا في توسيع وتعميق عملية التمزق في النسيج الوطني والاجتماعي داخل كل دولة وشعب من شعوب الأمة العربية من خلال أدواتها التكفيرية وعلى راسها جماعة الإخوان المسلمين، وبالاستناد إلى مبدأ "الفوضى الخلاقة"، التي تبنتها إدارة الرئيس اوباما، ونظرت لها، وقادتها مستشارة الأمن القومي، كوندليزا رايس، وهو ما يبشر بإمكانية تغيير حقيقي عبر استعادة القوى الوطنية والديمقراطية زمام المبادرة لوقف حالة الانحدار المريع في النظام الرسمي العربي، وإعادة الاعتبار لقوى التغيير الحية. وبقدر ما تتقدم ثورتي السودان والجزائر في تحقيق أهدافها، بقدر ما تسرع في خطى التحول الديمقراطي ببلوغ الموجة القادمة من ثورة الربيع العربي الحقيقي.

# قوى الحرية والتغيير
# تعلن تعليق العصيان المدني والإضراب الشامل

**صدر عن قوى الحرية والتغيير في السودان البيان التالي:**

جماهير شعبنا الأبي؛

نقف لكم اليوم إجلالاً واحتراماً وأنتم تفتتحون فصلاً جديداً من فصول ثورتكم المجيدة التي تسير في طريق لا رجعة عنه، طريق إكمال مهامها بالانتقال لسلطة انتقالية مدنية تنفذ البرنامج المنصوص عليه في إعلان الحرية والتغيير. هذه الثورة لن تهزمها مخططات انقلابية أو مليشيات إرهابية، والنصر المؤزر الذي تحقق أيام العصيان المدني الثلاثة بعد انتهاء عطلة عيد الفطر المبارك يثبت حقيقة ساطعة كالشمس، وهي أن شعب السودان موحد ضد الانقلاب ومجرميه ومليشياته، وإن كثافة وسائل المقاومة السلمية لشعبنا لم تنفد ولا قبل لشمولي بها.

شعبنا الأبي؛

انخرطت قوى الحرية والتغيير في سلسلة اجتماعات حول المسار السياسي والميداني في المرحلة الحالية والمقبلة، في طريق مراكمة العمل الشعبي الواسع لنقل مقاليد الحكم لسلطة انتقالية مدنية، وهو الطريق الذي مهرته الدماء الزكية التي لن يفر سافكوها بغير عقاب.

لقد سطر الشعب السوداني كما المعتاد ملحمةً جديدةً في درب النضال، ووعد وأوفى كأبهى ما يكون الوفاء، وأثبت أنه قادر على تركيع الطغاة متى أراد، كما أنه صاحب القرار والقول الفصل سلماً وقياماً وتظاهراً وإضراباً وعصياناً.

يا شعبنا العظيم، إننا وفي إطار تقييم الأوضاع خلال أيام العصيان تواصلنا مع قطاعات عريضة من جماهير شعبنا، خصوصاً القطاعات الحيوية مثل قطاع الطيران والبنوك والمستشفيات والخدمات وبالأخص خدمات التموين والمواد الغذائية والأدوية، ومن خلال إفاداتهم وضح الآتي:

١. تظل تجربة العصيان المدني تجربة بارزة في تاريخ المقاومة السلمية تؤكد عظمة وخبرة الشعب السوداني في فرض إرادته الشعبية والإمساك بزمام أمره

٢. خلال ثلاثة أيام من الصمود التاريخي تم تنفيذ العصيان بنسبة مرتفعة جداً وعلى جميع المستويات الحيوية في جميع المدن السودانية

٣. هذا الإجماع المدني غير المسبوق هو بمثابة رسالة واضحة للمجلس العسكري حول مكامن قوة وجبروت الشعب السوداني

٤. لقد تكبد المجلس العسكري خسائر سياسية جمة بما لا يُقاس، وتكشفت له حقيقة أن مقاليد الحكم هي بيد أهل الشأن، الشعب السوداني العظيم .

كما وضح أنه من الممكن تعليق العصيان المدني والإضراب السياسي مؤقتاً لإعادة ترتيب هذه الأوضاع بحيث تستمر المقاومة بشكل أقوى وأكبر.

بناءً على ذلك قررنا في قوى إعلان الحرية والتغيير دعوة جماهير شعبنا لتعليق العصيان المدني ورفع الإضراب السياسي حتى إشعار آخر، وذلك بنهاية اليوم الثلاثاء ١١ يونيو ٢٠١٩ ليزاول الناس أعمالهم اعتباراً من يوم غدٍ الأربعاء ١٢ يونيو ٢٠١٩، مع الاستمرار في الاستعداد والتنظيم للجان الأحياء ولجان الإضراب في القطاعات المهنية والعمالية المختلفة .

جماهير شعبنا الأبي؛

إننا في قوى إعلان الحرية والتغيير نؤكد أن وحدتنا وسلميتنا هما طريقنا نحو الخلاص وأن هذا الطريق طويل، فإزالة سلطة مكثت على صدورنا لثلاثين عاماً تتطلب عبور جبال من المشاق سنتجاوزها بإرادة لن تنكسر، وإن العصيان المدني الذي نجح بصورة باهرة هو علامة بارزة في هذا المسار الذي سيتواصل حتى نقل السلطة لمدنيين وفقاً لإعلان الحرية والتغيير الذي تعاهدنا عليه.

لن ينشغل شعبنا بأكاذيب وتلاوين من يحاولون اختطاف ثورات الشعوب وإظهار الحمية على الشعب السوداني بالقول وقتل شبابه وأحلامه وتطلعاته بالفعل، فالشعب هو الذي يعصي وهو الذي يشد ويرخي، وهو الذي يصنع القرار، لا الإمعات المستلب قرارهم مبتدأ ومنتهى.

**قوى إعلان الحرية والتغيير**

١١ يونيو ٢٠١٩

# بيان صادر عن حزب البعث العربي الاشتراكي
# قيادة قطر اليمن المؤقتة
# حول انتفاضة شعبنا العربي في السودان ومحاولة الالتفاف عليها

**حول انتفاضة السودان ومحاولات الالتفاف عليها أصدرت القيادة القطرية المؤقتة لحزب البعث العربي الاشتراكي في اليمن البيان التالي:**

يا أبناء أمتنا العربية المجيدة
أيها الرفاق البعثيون

تتابع قيادة حزبكم في اليمن باهتمام بالغ ثورة شعبنا في السودان الشقيق والتي يشارك فيها حزبنا مع كل قوى التغيير، ويقدم شعبنا العربي في السودان بكل قواه الوطنية تضحيات ودماء زكية في مواجهة النظام العسكري الفردي الذي تسلط على رقابهم ونهب ثروات البلاد وتلاعب بمصيره وإرادته الحرة لعهود طويلة من الزمن.

**يا مناضلي حزبنا العظيم في كل أرجاء الوطن العربي**

إن حزبنا العظيم حزب البعث العربي الاشتراكي يعرف بحكم تجربته النضالية التي مر بها في السودان أو في الأقطار العربية الأخرى مع الأنظمة العسكرية أنها أنظمة فردية مستبدة تصادر حريات المواطنين وتذيقهم أقسى أنواع المهانة، وتتلاعب بأمنهم ومستقبلهم ولذلك فحزبنا يدرك أن نظام البشير العسكري القمعي لن يختلف عن سابقيه وإنما حاول أن يغير جزءاً من تكتيكاته لامتصاص غضب الجماهير السودانية، وأن المجلس العسكري هو جزء من مخرجات نظام البشير الذي يحاول التلاعب على الشعب السوداني وقواه الثورية حتى تتهيأ له الفرصة لضرب الحركة الثورية في السودان.

**يا جماهير شعبنا العربي في كل مكان**

لقد استطاعت قوى التغيير في السودان رغم كل ما يحيط بها من تآمر أن تسقط النظام الفردي المستبد رغم كل الأغطية التي كان يتستر بها وكان إنجازاً عظيماً حققته جماهير شعبنا في السودان على طريق تصفية ذلك النظام الفاسد بكل مخرجاته، ورغم ذلك لا يزال النظام مصراً على تصفية ثورة شعبنا في السودان تحت حجج وأكاذيب جديدة منها المجلس العسكري الذي يريد أن ينصب نفسه مجلساً سيادياً يستولي على كل مفاصل الدولة والسلطة.

**يا رفاق العقيدة والرسالة الخالدة**

إن حزبنا يدرك جيداً أن من أبجديات العمل الديمقراطي والثورات التي تفجرها الشعوب أن تتولى الشعوب مصيرها بيدها وتكون السيادة للشعب فهو الذي يختار ممثليه في السلطات الثلاث. عن طريق الانتخاب أي الأسلوب الديمقراطي في تداول السلطة بالطرق السلمية، أما أن تتحول هذه السلطات الثلاث التمثيلية إلى سلطات تحت قبضة المجلس العسكري فذلك امر غريب وهو يعكس نوايا ذلك المجلس غير الطبيعية والتي لا تتوافق ورغبات الشعوب وتطلعاتها في الحرية والتغيير ويعكس أيضا رغبتهم الجامحة للاستفراد بالسلطة ولا ينسجم مع تطلعات الجماهير التي ناضلت للتخلص من النظام العسكري الفردي الفاسد المستبد.

**أيها الأحرار في الوطن العربي الكبير**

إن حزب البعث القومي في اليمن بقيادته المؤقتة وقواعده يؤكد على:

إن شعبنا في السودان مطالب بان يلتف حول ثورته وقوى الحرية والتغيير للمضي نحو أهدافه العظيمة التي قدم من أجلها العديد من الشهداء. أن قوى الحرية والتغيير عندما هبت لتغيير نظام البشير وزبانيته كان هدفها هو أن تصبح السيادة بيد الشعب وليست بيد سلطة جديدة تتحكم بمصير الشعب.

إننا نشد على أيدي رفاقنا في السودان وندعوهم إلى مزيد من التكاتف مع كل القوى الخيرة في السودان للوصول إلى أهداف تلك الثورة الشعبية وتحقيق أماني شعبنا في السودان

- عاش السودان حراً أبياً بعيداً عن الوصاية أياً كان شكلها أو نوعها.
- تحية تقدير لكل الأحرار في السودان الذين هبوا لنصرة أبناء وطنهم في استعادة الشعب لسيادته.
- عاشت فلسطين حرة عربية من البحر إلى النهر وعاصمتها القدس الشريف.
- الرحمة والمغفرة للشهداء الأكرم منا جميعا في فلسطين والعراق والسودان وعلى رأسهم شهيد الحج الأكبر والأضحى المجيد القائد صدام حسين، والشفاء للجرحى والحرية للأسرى والمعتقلين.
- تحية اعتزاز وإكبار للمجاهد الأمين العام الرفيق عزة إبراهيم حفظه الله وأمده بنصره وأعضاء القيادة القومية.

ودمتم للنضال، ولرسالة أمتنا المجد والخلود.

**قيادة قطر اليمن المؤقتة**
**لحزب البعث العربي الاشتراكي القومي**
**٢٠١٩**

# تصريح صحفي صادر عن القيادة العليا لحزب البعث العربي الاشتراكي الأردني

تدارست القيادة العليا للحزب في اجتماعها المنعقد يوم الأربعاء الموافق ١٢/٦/٢٠١٩ الأوضاع التنظيمية من كافة الجوانب وأصدرت القرارات والتعليمات لزيادة وتيرة العمل لدى الرفاق بما ينسجم مع الأهداف الوطنية والقومية وفق استراتيجية الحزب ومواقفه السياسية وبرنامج العمل التي أقرته مؤتمراته العامة وخاصة المؤتمر العام الأخير، وصدر عنها هذا التصريح الصحفي متضمناً ما يلي:

**أولاً:** الجانب الوطني المحلي :

ترى القيادة العليا للحزب بأن الحكومة ممعنة في التضييق على الأحزاب وحرية عملها وتمارس سياسة تكميم الأفواه من خلال الاستدعاءات والتحقيق والاعتقالات للنشطاء في الأحزاب والحراك الشعبي وإحالتهم إلى محكمة أمن الدولة والمحاكم النظامية وتوجيه التهم المفبركة من غير أي دليل وهذا ما يتناقض مع ما تعلن عنه الحكومة من أنها تسعى إلى الإصلاح السياسي والمناداة إلى الانخراط بالعمل الحزبي ووصولها إلى قبة البرلمان والمشاركة في الحكومات وصولاً لحكومات برلمانية.

**ثانياً:** على الصعيد الاقتصادي لا تزال الحكومة تضرب عرض الحائط المطالبات الشعبية التوقف عن سياسة رفع الأسعار وخاصة أسعار المحروقات النفطية وتثقل كاهل المواطن بالمزيد من الاعتماد على جيب المواطن في معالجة الاختلال الاقتصادي بتراكم المديونية وعدم اللجوء إلى سياسة الإنتاج والهدر في النفقات الحكومية وعدم الجدية في محاربة الفساد وعدم محاسبة كافة المتورطين في سرقة أموال الدولة والشعب.

**ثالثاً:** ترى القيادة العليا أن أي تعديل على قانون الأحزاب يجب أن يراعي تقديم الحكومة الدعم المالي والمعنوي للنهوض بالعمل الحزبي إلى التقدم والتطور.

**رابعاً: في الجانب العربي والقومي**

تؤكد القيادة على رفض صفقة القرن التي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية والوقوف مع حق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس الشريف، ورفض أي حل يمس امن واستقرار الأردن أو على حساب مصلحته الوطنية ومصالح شعبه، وتؤكد القيادة على ضرورة توحيد الموقف الفلسطيني خاصة والعربي عامة ضد أي حل يتعارض مع مصلحة الشعب الفلسطيني وتدين القيادة أي تطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب وعلى وجه الخصوص إدانة مؤتمر البحرين الاقتصادي التطبيعي لتمرير ما يسمى بصفقة القرن.

**خامساً:** تعلن القيادة العليا وقوفها وتأييدها لمطالب قوى الحرية والتغيير الممثلة للشعب السوداني في نقل السلطة من الجيش إلى حكومة مدنية تمثل طموحات الشعب السوداني في الحرية والديمقراطية والعيش الحر الكريم.

وتدين الممارسات القمعية التي ارتكبتها قوات التدخل السريع والتي راح ضحيتها عدد هائل من الشهداء زاد عن مائة شهيد وعدد أكثر من الجرحى.

**سادساً:** بالنسبة للعلاقة الأمريكية الإيرانية والتهديدات والاحتمالات بنشوب حرب بين الطرفين تؤكد القيادة أن ما نسمعه ونراه في وسائل الإعلام ما هو إلا تراشق بالكلام وحملات تضليلية على تحالفهما ضد الأمة العربية وقد جاء اعتراف القادة الإيرانيين بدورهم في تسهيل مهمة الاحتلال بالدخول من الأراضي الإيرانية بعد أن صمدت بلدة أم قصر بجنوب العراق مدة اثنا عشر يوماً في وجه الاحتلال الأنجلو أمريكي والهدف وراء هذه الحملة التنازع على المصالح والنفوذ خصوصاً بعد أن تمادت إيران وأحكمت سيطرتها على العراق سياسياً وأمنياً واقتصادياً وتمدد نفوذها في سوريا واليمن ولبنان وما تمارسها أدواتها وأذرعها الميليشياوية من تخريب وقتل ونشر الطائفية البغيضة في تلك الأقطار وما تقوم به من أعمال تدخل وتخريب في أقطار الخليج عموماً واننا كحزب بعث عربي اشتراكي أردني ندعم المقاومة العراقية والشعب العراقي المجيد في كنس الاحتلال الصفوي الإيراني وعملائهم وأدواتهم وأذنابهم.

**القيادة العليا**

**لحزب البعث العربي الاشتراكي الأردني**

عمان ١٢/٦/٢٠١٩

# طليعة لبنان
# يعزي بالرفيق محمد عبد الرحيم

الرفيق المناضل علي الريح السنهوري الأمين العام المساعد للحزب، أمين سر قيادة قطر السودان.
الرفاق أعضاء القيادة القطرية .
عائلة الرفيق المناضل المرحوم محمد عبد الرحيم.
تحية العروبة والنضال.
تحية رفاقية.
ببالغ الاسى والحزن تلقينا نبأ وفاة الرفيق
المناضل المرحوم محمد عبد الرحيم، وبوفاته يفقد الحزب واحداً من خيرة مناضليه من الذين شهدت لهم ساحة السودان حضوراً فعالاً في كل المجالات النضالية وبقي حتى الرمق الأخير من حياته يكافح لأجل قضية السودان الوطنية وقضايا الأمة العربية وخاصة قضيتي فلسطين والعراق .واذا كان الرفيق العزيز قد رحل وهو في ذروة عطائه النضالي ولم يتسن له أن يشهد لحظة التغيير الوطني بعد اشهر من انطلاق الحراك الذي كان لحزبه بقيادته وكوادره وكل مناضليه وجماهيره الحضور الفاعل في تحقيق الإنجاز الثوري، فإن ما قضى حياته مناضلاً لأجله سيبقى في أيدي أمينة وعهد على استمرار المسيرة حتى تحقيق الأهداف الوطنية عبر إنتاج نظام وطني ديموقراطي في السودان وتحقيق أهداف الأمة في الوحدة والحرية الاشتراكية.
إن القيادة القطرية للحزب في لبنان وكل كوادره ومناضليه وكل من عايش الفقيد الكبير في زمالة الدراسة يشاطرونكم الحزن الشديد على رفيق كان مثال المناقبية والأخلاقية الثورية ويتقدمون منكم ومن عائلته بأحر التعازي الرفاقية والأخوية في مصاب العائلة الأليم و خسارة الحزب لواحد من خيرة كوادره المناضلة. الرحمة له واسكنه الله فسيح جنانه بجانب الشهداء والصديقين وانا لله وانا إليه راجعون.

**أمين سر قيادة قطر لبنان / الرفيق حسن بيان**

## وجمعية خريجي الجامعات والمعاهد العراقية تعزيان

إنا لله وإنا إليه راجعون البقاء لله .
إن جمعية خريجي الجامعات والمعاهد العراقية في لبنان تتقدم من زملائها في السودان باحر التعازي بوفاة الزميل الدكتور محمد عبد الرحيم سائلين المولى عز وجل ان يسكنه فسيح جنانه ويلهم أهله ورفاقه الصبر والسلوان.

## والاتحاد العربي لخريجي الجامعات العراقية

الزملاء في رابطة خريجي الجامعات العراقية في السودان
يتقدم الاتحاد العربي لخريجي الجامعات والمعاهد العراقية بأسمى آيات التعازي والمواساة بفقدان الزميل والمناضل الدكتور محمد عبد الرحيم راجين من الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه ورفاقه الصبر والسلوان.

# تصريح صحفي صادر عن حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني

توقفت القيادة العليا للحزب أمام فقدان المجلس العسكري الوجه الآخر من الإنقاذ واقتحامه لساحة الاعتصام أمام مقر قيادة الجيش وسط الخرطوم، مخلفاً هذا الاعتداء الوحشي عشرات الشهداء والجرحى والاعتقالات بين النشطاء من لجان الاعتصام أثناء فض الاعتصام .
إن نهج السلطة وسياسات النظام التي أوصلت السودان إلى حافة الإفلاس السياسي والاقتصادي لا تزال تمارس إرهابها في التصدي لسلمية الحراك بالحديد والنار، وما تزال تمعن في سياسة القمع.
إننا في حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني في الوقت الذي نوجه فيه التحية لقوى الحراك، فإننا ندين السياسة القمعية التي يمارسها المجلس العسكري ونؤكد على أهمية أن يبقى هذا الحراك معبراً عن نفسه باليات العمل الديموقراطي للحيلولة دون عسكرته ولتفويت الفرصة أمام ما تبقى من نظام البشير المجرم الذي يتعامل مع الانتفاضة بأسلوب الحل الأمني أسوة بما استعملته أنظمة عربية أخرى مع الانتفاضات الشعبية، وبما أدى إلى حرف الحراك عن أهدافه الوطنية في ساحات عربية ومكن قوى خارجية إقليمية ودولية من اختراقه وتوظيف نتائجه بعكس ما صبت إليه الجماهير يوم انطلقت في حراكها.
ولتنتصر إرادة شعب السودان في التغيير الوطني الديموقراطي

**القيادة العليا**
**لحزب البعث العربي الاشتراكي الأردني**

# ثلاث قمم في مكة: مشتركات، تباينات وفرصة ضائعة

د. علي بيان

**المقدمة:** عقد في المملكة العربيّة السعوديّة الدورة الرابعة عشر العاديّة لمؤتمر منظمة التعاون الإسلامي في ٢٩-٣١ أيار ٢٠١٩ تحت شعار " يداً بيد نحو المستقبل"، وقمتين خليجية وعربيّة استثنائيتين. يعود انعقاد الدورة الأولى لمنظمة التعاون الإسلامي {منظمة المؤتمر الإسلامي سابقاً} إلى العام ١٩٦٩ في الرباط على أثر محاولة حرق المسجد الأقصى. وقد وُقّع ميثاق المؤتمر الإسلامي في جدّة عام ١٩٧٢ من قبل الدول المؤسّسة آنذاك وعددها ٣٠ دولة، والذي حدّد عقد القمة كل ثلاث سنوات. تتألف المنظمة حاليّاً من ٥٧ دولة، وخمس دول مراقبة. واعتمدت جدّة مقرّاً مؤقتاً للأمانة العامّة بانتظار تحرير القدس حيث ستكون المقرّ الدائم. غابت سوريا بسبب تعليق عضويّتها في الجامعة العربيّة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وتراس الوفد الإيراني في منظمة المؤتمر الإسلامي مدير عام بوزارة الخارجيّة حيث تمّ تعليل ذلك إيرانيّاً لعدم تلقي دعوة من المملكة العربيّة السعوديّة وإنّما فقط من الأمانة العامّة للمنظّمة. وقرّر المؤتمر عقد الدورة الخامسة عشر لمؤتمر المنظمة القادم في جمهوريّة غامبيا في ٢٠٢٢.

## مشتركات وتباينات بين قرارات القمم الثلاث، قرارات استنسابية وفرصة ضائعة

شملت قمة مؤتمر منظمة التعاون الإسلامي كلمة إفتتاحيّة للملك سلمان بن عبد العزيز رئيساً للمؤتمر، وكلمات الأمين العام للمنظّمة، ووزير خارجيّة تركيّا ممثلاً الرئيس التركي بصفته رئيس الدورة ١٣ للمنظمة، ورئيس الجمهورية التونسيّة ممثلاً المجموعة العربيّة، ورئيس نيجيريا ممثلاً المجموعة الإفريقيّة، ورئيسة وزراء بنغلادش ممثلةً الدول الأسيويّة، وكلمات لعدد من رؤساء الوفود العربيّة والإسلاميّة. وقد صدر عن القمة بيان ختامي من ١٠٢ بنداً تطرقت إلى مختلف القضايا التي تهم العالم الإسلامي، كما صدر عن المؤتمر "إعلان مكّة" من ١٢ بنداً شكّلت ملخّصاً للبيان الختامي.

وحيث أنّ البيان الختامي احتوى ما تمّ الإجماع عليه فقد عبّر عدد من رؤساء الوفود في تصريحات عن مواقف خاصّة ذات أهميّة لبلدانهم. وقد توزعت القضايا التي تم تناولها ووثّقت في البيان الختامي على عدة محاور سياسية وأمنيّة واقتصاديّة تميّز إخراجها بالتوافق الكامل مع ما صدر عن القمتين الاستثنائيتين العربية والخليجية حول الصراع العربي الصهيوني عامّةً، والقضية الفلسطينيّة خاصّةً، حيث تم التأكيد على مركزية القضية الفلسطينيّة وأولويتها في الإهتمام، والالتزام بدعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بإقامة دولة مستقلّة ذات سيادة على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقيّة، وحقّ العودة للاجئين الفلسطينيّين، ورفض وإدانة الاستيطان والاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة ل"إسرائيل" ودعوة الدول التي نقلت سفاراتها إلى القدس أو افتتحت مكاتب تجاريّة إلى التراجع عن هذه الخطوة، واتخاذ الإجراءات المناسبة ضد الدول التي تقدم على ذلك، ودعم موازنة الحكومة الفلسطينيّة، ودعم الإونروا، والتمسك باعتبار منظمة التحرير الفلسطينيّة ممثلاً شرعيّاً وحيداً للشعب الفلسطيني. وكذلك التوافق على حق لبنان باستكمال تحرير أراضيه من الاحتلال الإسرائيلي وانسحاب "إسرائيل" من مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء اللبناني من قرية الغجر، والانسحاب من الجولان وإدانة القرار الأميركي بسيادة "إسرائيل" على الجولان. أما بالنسبة للتطورات في سوريا واليمن وليبيا فقد تم التأكيد على ضرورة السير بما تم التوصل إليه من اتفاقيات وما تتضمنه القرارات الدولية: جنيف ١ والقرار ٢٢٥٤ بالنسبة إلى سوريا، واتفاق الصخيرات بالنسبة إلى ليبيا، ومخرجات الحوار الوطني اليمني والمبادرة الخليجيّة والقرار ٢٢١٦ {٢٠١٤}، ومخرجات اجتماعات السويد وفق قراري مجلس الأمن ٢٤٥١ و ٢٤٥٢، والتأكيد على أن الشرعيّة الدستوريّة تتمثل بالرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومته. من جهة أخرى ظهر تباين في بعض القرارات بين مؤتمر منظمة التعاون الإسلامي وتلك الصادرة عن القمّتين العربيّة والخليجيّة خاصةً ما له علاقة بالدور الإيراني في المنطقة، وعدم الإشارة إلى الحوثيّين وإيران في بند الإدانة لما تعرضت له أربع سفن تجاريّة قرب ميناء الفجيرة الإماراتي ومحطتي ضخ النفط في السعودية في البيان الختامي لمؤتمر منظمة التعاون الإسلامي كما كان جليّاً في بياني القمّتين العربيّة والخليجيّة. وقد أعلن الرئيس العراقي في رسالة إلى الأمين العام للجامعة العربيّة عن الرفض والاعتراض على البيان الختامي للقمة العربيّة، وبأنّ الوفد العراقي لم يشارك في صياغته. وأصدرت الخارجيّة السوريّة بياناً بيّنت فيه رفضها ما ورد في البيان الختامي للقمة العربيّة الطارئة بخصوص التدخل الإيراني في سوريّا واعتبرت أن ما ورد في البيان يمثّل تدخّلاً غير مقبول بالشؤون الداخليّة السوريّة معتبرةً أن "الوجود الإيراني في سوريّا مشروع لأنّه جاء بطلب من

الحكومة السوريّة وساهم بدعم جهود دمشق في مكافحة الإرهاب المدعوم من بعض المجتمعين في هذه القمّة". ودانت وزارة الخارجية الإيرانيّة بياني القمّتين الخليجيّة والعربيّة وأعربت عن رفضها لهما "لأنهما لا يمثلان رأي جميع الدول الأعضاء".

أفرز بيان قمة المؤتمر الإسلامي حيّزاً هامّاً لمسألة الإرهاب وضرورة العمل على محاربته ومواجهة مصادر تسليحه وتمويله، وأكد على الاعتدال والوسطيّة في الخطاب الإسلامي، ومواجهة الإسلاموفوبيا، ودعم المسلمين في ميانمار، وجامو وكشمير، والقرم، وقبرص، واليونان، وكوسوفو، والبوسنة والهرسك، وجنوب الفليبّين، وسريلانكا وغيرها. وقد وصف ثلاث منظّمات بأنّها إرهابيّة: داعش، وحركة الشباب الصوماليّة، وبوكوحرام التي تنشط في بلدان حوض بحيرة تشاد {نيجيريا، والنيجر، والكاميرون، وتشاد}. وفي مقاربة مواجهة داعش في العراق أورد " الدعم الكامل للحكومة العراقيّة في جهودها لمحاربة الإرهاب وتحرير المدن العراقيّة من قبضة الكيان الإجرامي داعش" دون أن يلحظ ما قامت به ميليشيات الحشد الشعبي العراقية والحرس الثوري الإيراني بغطاء جوّي أميركي من تدمير ممنهج للمدن العراقيّة والتهجير الجماعي لأهلها ومنع عودتهم، والاعتقال التعسفي والتعذيب والقتل في السجون العلنيّة والسرّيّة، والاغتيالات لعدد كبير من الوطنيّين العراقيّين لسبب واحد هو مناهضة الدور التخريبي والتدميري الذي تقوم بها ايران عبر عملائها، والأمر نفسه يتطبق على الارتكابات في اليمن على أيدي الحوثيّين في مناطق سيطرتهم وبتوجيه إيرانيّ، وفي سوريا على يد النظام والميليشيات التابعة لإيران، واستهداف المدنيّين والمستشفيات بالقصف التدميري الروسي الممنهج للمدن السوريّة وآخر مسلسلها ما يحدث في إدلب، بحيث أصبح الهدف الروسي الأساسي في سوريّا اختبار منظومة الأسلحة والخطط العسكريّة للجيش الروسي حسبما يتباهى بذلك قادة الجيش الروسي، وكل ذلك تحت ذريعة مكافحة الإرهاب. وهذا يدل على أنّ قادة الدول الإسلاميّة قد وقعوا في خطأ الكيل بمكيالين. إنّ الإرهاب يضرب في جميع بقاع العالم، وتتم مواجهته موضعياً في المكان وبشكل محدود في الزمان وباستخدام وسائل محدودة لا تؤدي إلى تدمير المدن والتهجير الجماعي للسكان والعقاب الجماعي بعكس ما يمارس في الوطن العربي خاصةً في سوريا والعراق من استخدام للأسلحة الفتاكة التي توصف بأسلحة الدمار الشامل كالصواريخ والبراميل المتفجرة الأسلحة الكيميائيّة.

شاركت قطر في القمم الثلاث بوفد رأسه رئيس الوزراء، ورغم الموافقة على بيانات القمم الثلاث أعلنت بعد عودة وفدها رفضها لبياني القمّتين الخليجيّة والعربيّة. وقد عزا بعض المحلّلين أنّ السبب يعود إلى ضغط إيرانيّ لكن الحقيقة أنّ جواب وزير خارجيّة السعوديّة على سؤال في المؤتمر الصحفي الذي أعقب المؤتمر حول إمكانيّة إعادة العلاقات مع قطر إلى وضعها الطبيعي " الحلّ ممكن عندما تعود إلى طريق الصواب" ممّا ينطبق على هذا الجواب غير المسؤول والاستفزازي والذي يبعد إمكانيّات الحلّ بدل تقريبه المثل الشعبي " بدل ما يجبّرها كسرها"، ويبخّر الآمال في تطبيع العلاقات بين قطر وبين المملكة العربية السعودية والأمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر، حيث لو بدأ مسار تطبيع العلاقات فإنّه سينعكس إيجابيّاً على تفعيل العمل المشترك البنّاء لمجلس التعاون الخليجي والجامعة العربيّة، والمساعدة في خفض منسوب الأزمة الأمنيّة في مصر خاصّةً في سيناء، وفي الصومال، والوصول إلى حلول سياسية في ليبيا بعد تفاقم التصعيد العسكري، وعمليّة الانتقال السياسي في السودان والجزائر، ويعطي دعماً إضافيّاً للقضية الفلسطينيّة. وقد استغلّت إيران ذلك حسبما تبيّن من الاتصال الهاتفي الذي أجراه الرئيس الإيراني مع أمير قطر بعد خمسة أيام من انتهاء أعمال المؤتمر وهاجم فيه المملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المتحدة، وكذلك إعلان أمير قطر بالعمل على توسيع العلاقات مع إيران رغم الدور الإيراني العدائي والتخريبي في الوطن العربي.

**الخلاصة**: إن ثبات الموقف في المؤتمرات الثلاث من القضيّة الفلسطينيّة والتأكيد على رفض قبول تنازلات جديدة يساهم في مواجهة ما يحاك من مؤامرات لتمرير مشاريع تصفوية وأبرزها الخطة الأميركية " صفقة القرن"، وإن لم تتم الإشارة إليها بشكل واضح وصريح في بيانات القمم الثلاث. من جهة أخرى دلّت مواقف النظامين العراقي والسوري من بيانات القمتين العربيّة والخليجيّة أرجحيّة التأثير الإيراني عليهما وبعدهما عن الإجماع العربي. ورغم فتح كوّة في العلاقات المتأزّمة بين قطر وكل من المملكة العربيّة السعودية والإمارات العربيّة المتحدة والبحرين ومصر من خلال دعوة الدولة المضيفة { السعودية} وحضور وفد قطري رفيع المستوى لم يتمّ الاستفادة من ذلك بسبب ارتفاع وتيرة الحالة الذاتيّة وإن كانت ذات تأثيرات سلبيّة على الحالة الموضوعيّة والمسؤولة ذات النتائج الإيجابيّة، وهي متلازمة مرضيّة لم يستطع العرب حتّى الآن ورغم كلّ التحديّات التي يوجهها الوطن العربي من الشفاء منها ووضع حدّ لمفاعيلها الهدّامة.

* * * * *

# حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني يديـــن الاعتقـــالات

إنه وأثناء الوقفة الاحتجاجية ضد الممارسات القمعية والعرفية التي لا زالت الحكومة تمارسها ضد أبناء الشعب الأردني الصابر المجاهد وأثناء الوقفة للمطالبة بالإفراج عن السجناء داخل سجون القمع والإرهاب، فقد قامت الأجهزة الأمنية في وقت متأخر من مساء هذا اليوم الأحد المصادف التاسع من حزيران لعام ٢٠١٩ وأمام المركز الوطني لحقوق الإنسان باعتقال ٢٣ شخصاً من مختلف فئات الشعب الأردني الرافض لكل أشكال القمع ومصادرة الرأي.

وأننا وانسجاماً مع مبادئنا الثابتة نؤكد على وقوفنا الدائم لجانب كل المناضلين والرافضين للظلم والاستبداد ونرفض كل الأساليب العرفية والقمعية التي تمارسها الأجهزة الأمنية ضد أصحاب الكلمة الحرة والمواقف المبدئية التي لا يزحزحها أي من الأساليب القمعية والاستفزازية.

إننا في حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني نطالب الحكومة بالإفراج الفوري عن كافة المعتقلين الذين تم اعتقالهم نتيجة لمواقفهم الشريفة بجانب أبناء شعبهم الصابر على كل ألوان الظلم والقهر الاجتماعي والسياسي.

عاش الشعب الأردني الصابر المجاهد.

عاشت امتنا العربية المجيدة.

الحرية لكافة معتقلي الراي والمحتجزين في سجون الحكومة العرفية.

**القيادة العليا**

**لحزب البعث العربي الاشتراكي الأردني**

٩حزيران ٢٠١٩

# والملتقى الوطني لائتلاف الأحزاب والقوى والفعاليات والشخصيات القومية واليسارية

يدين الملتقى الوطني حملة الاعتقالات التي وقعت مساء هذا اليوم أمام المركز الوطني لحقوق الإنسان وهم يمارسون حقهم السلمي بالمطالبة بالإفراج عن المعتقلين والكف عن الاستمرار في حمالة الاعتقالات ومن بينهم شخصيات وطنية وإعلامية وقادة للملتقى الوطني الأردني.

ويطالب الملتقى الحكومة بالإفراج الفوري عنهم والإفراج عن كافة المعتقلين الذين طالتهم الاعتقالات السياسية، ويعبر الملتقى عن استنكاره الشديد لهذه الاعتقالات التي تأتي في إطار التضييق على الحريات وتكميم الأفواه في مرحلة تتطلب الوحدة الداخلية واطلاق الحريات الديمقراطية للدفاع عن الاستقلال والسيادة الوطنية.

**الملتقى الوطني لائتلاف الأحزاب**

**والقوى والفعاليات والشخصيات القومية واليسارية**

٩ / ٦ / ٢٠١٩

# حول دعوة إيران دول الخليج العربي بتوقيع اتفاقية عدم اعتداء

من حيث المبدأ فإنه من مصلحة العرب وإيران ان تكون العلاقات بينهما طبيعية وقائمة على التعاون وتحترم الأعراف في العلاقات الدولية بين الدول. وحيث ان إيران هي التي بدأت التدخل السلبي في الشؤون الداخلية العربية تحت سقف تصدير الثورة والذي أخذ منحى تحقيق أهداف هيمنة وسيطرة فالمطلوب منها القيام بالخطوات التالية لإثبات مصداقيتها.

١- تعديل الدستور الإيراني بإلغاء المادة المتعلقة بتصدير الثورة.

٢- سحب كل عناصر الحرس الثوري الإيراني من سوريا والعراق واليمن وأي بقعة من بقاع الوطن العربي.

٣- إدانة انقلاب الميليشيات الحوثية على الاتفاق في اليمن عام ٢٠١٤ والذي استند إلى مخرجات الحوار اليمني والمبادرة الخليجية والقرار الأممي ٢٢١٦، ووقف تزويد الحوثيين بالسلاح، والتعامل مع الحكومة الشرعية.

٤- إدانة الاعتداء على سفن الشحن قرب ميناء الفجيرة الإماراتي واستهداف محطتي ضخ النفط في السعودية.

٥- الإعلان عن قبول طلب الإمارات العربية المتحدة بالاستناد إلى التحكيم الدولي حول جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى التي احتلتها عام ١٩٧١ في عهد نظام الشاه.

٦- التبرؤ وإدانة كل التصريحات العدوانية الصادرة عن مسؤولين في القيادة الإيرانية ضد العرب مثل :"بتنا نسيطر على أربع عواصم عربية: صنعاء وبغداد ودمشق وبيروت" و " قيام إمبراطورية فارسية عاصمتها بغداد" و "العراق عاد إلى فارس كما كان ولن يعود أبداً إلى فضائه العربي، وليذهب العرب إلى صحرائهم .... (أتحفظ على ذكر بعض الكلمات الوضيعة بحق العرب)، وغيرها الكثير ويمكن العودة إلى مصادرها.

بعكس ذلك فإن إيران لا يمكن اعتبارها إلا دولة عدوة للعرب تقوم بدور تخريبي في الوطن العربي مما يخدم مباشرة وبشكل غير مباشر المشروع الاستعماري الصهيوني الذي تدعي أنها تقاومه رغم أنها في الواقع تعاونت معه عسكريا "ايران- غيت ١٩٨٥"، واقتصاديا "عوفر غيت ٢٠١١، والتعاون مع أميركا في احتلال العراق عام ٢٠٠٣ (لولا إيران لما تمكنت أميركا من احتلال كابول وبغداد) هذا ما صدر عن رئيس جمهورية إيران سابق.

* * * *

## من شعارات الحملة المطلبية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي

**في إطار حملته الوطنية لمكافحة الفساد ومواجهة الأزمات الاقتصادية والمعيشية الخانقة ووقوفاً في خندق الفئات والشرائح الاجتماعية الفقيرة وبعد أن بات الجوع يهدد غالبية اللبنانيين نظم حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي حملة مطلبية من خلال رفع الشعارات وتوزيع البيانات في مختلف المناطق اللبنانية بالإضافة إلى ما يقوم به من جهد دائم في إطار الهيئات النقابية وتحركها من أجل انتزاع حقوق المواطن والتصدي للأزمات التي باتت تهدد غالبية اللبنانيين بعض من الشعارات المرفوعة**

**لا لموازنة تمتد لجيوب الفقراء وتحمي الأغنياء**

**التهرب الضريبي والفساد والسرقة تجوف الميزانية**

**محاربة الفساد تبدأ بإلغاء الطائفية السياسية**

# القضاء على البعث حلم العصافير بعقول متحجرة

الدكتور المهندس اكرم

إن البعث العربي الاشتراكي ولد ليستمر في نضاله من اجل التغير الشامل في الحياة العربية الشاملة وفي الأصعدة كافة ولا يمكن أن يكون إلا كما كان العرب في الماضي التليد الذي كان فيها مجداً وتحريراً من ربقة الفارسية والرومية وحاملي الرسالة إلى أبعد نقطة في الأرض والبعث استلهم من الرسالة الروح المناضلة التي جعلت من العروبة مصدر قوة واجتثاث لكل السلبيات التي كانت في الحياة العربية في جاهلية ما قبل الرسالة من تخلف وأمية وخارجة عن الإنسانية في العادات والتقاليد الماضية والبعث حمل الرسالة الخالدة منذ ولادته وناضل في الساحات العلمية والسياسية والاقتصادية والعسكرية في الساحة على كل الظروف السلبية التي كانت فيها الأمة من جوع وتخلف وجهل والسيطرة الفكرية الغربية على العقول العربية التي كانت ولازالت توالي الغرب الاستعماري الممنهج ضد الأمة بكل التفاصيل وان القضاء على البعث العربي الاشتراكي يعني القضاء على الملايين العربية وتغيير مسار الأمة وطموحات الشباب العربي من التطور والمجد إلى التبعية لدول الاحتلال من أمريكا والفرس والكيان الصهيوني وتسليم الساحة إلى العملاء والخونة واللصوص والجواسيس كما في العراق وسوريا واليمن ولبنان وليبيا لتدمير الحضارة العربية فيها والفكر الوطني والقومي والإنساني في العقيدة العربية الديمقراطية الثورية الوحدوية الاشتراكية غرست في العقول والضمائر العربية من غير التأثير فيها حيث أن الغد المشرق العربي بان بعد السيطرة الدولية مع الفرس والكيان الصهيوني على العراق وسوريا واليمن وليبيا والتأثير المباشر على الأنظمة العربية في تسيير السياسة العربية بأيد غربية داعمة للكيان الصهيوني وإيران من أجل إيصال العرب إلى القبول بكل الأوضاع السلبية التي دخلت إلى حياتهم بعد احتلال العراق وسوريا واليمن وليبيا والتدخل في الشأن اللبناني من خلال عناصر حزب الله، وفي اليمن الحوثيين الأشرار والعراق حدث ولا حرج وان العروبة وان تظهر للعيان أن الأوضاع لصالح الاحتلال الدولي لكن بوادر الحرية والتحرير بان وان البعث العربي الاشتراكي مع أحرار الأمة في مقدمة المناضلين العاملين في ترصين وغرس الفكر الوطني والقومي والإنساني في الأجيال العربية القادمة وأجيال الاحتلال الذين يتبعون الأحزاب الداخلة إلى الساحة مع أمريكا والفرس الصفويين والكيان الصهيوني والبعث نضاله شاق في الوسط الجماهيري من خلال تغيير الصورة المرسومة في العقول والنفوس العراقية والعربية

بتأثير الإعلام الكاذب الموالي إلى ايران والصهاينة والشعب اليوم في عملية التحدي والإصرار على التمسك بالبعث العربي الاشتراكي وفكره في العقيدة الثورية المغروسة في النفس الأبية وان القضاء على البعث العربي الاشتراكي في المرحلة الحالية والمراحل القادمة صعب على عقول العصافير من العملاء والخونة واللصوص والجواسيس وفي عقول الساقطين من المسيرة الثورية الشعبية حيث أن البعث العربي الاشتراكي بعث الشعب ومع الشعب وفي وسط الشعب المظلوم والوطن المدمر وكل يوم يمر على العراق وشعبه يظهر معجزة الشعب وجماهيرنا الأبية الأمينة المتمسكة بالبعث العربي الاشتراكي وقيادته حيث أن صور الرفيق القائد الرمز صدام حسين انتشرت في الآونة الأخيرة في الأزقة وشوارع المدن العراقية وعلى السيارات والدراجات كما في الهواتف ولا يستطيع دعاة الدين والقومية بإعلامهم الكاذب دفن الحقيقة في العراق وسوريا واليمن وبيروت وليبيا كما في المغرب العربي وأقطاره والبعثيون بعد الاحتلال غير البعثيين المؤمنين بالعقيدة الثورية المؤمنة ونضال البعثي في الساحة نضال شاق وبفخر بالقلم والمنطق والتحدي والإصرار أن البعث العربي الاشتراكي لا يقضى عليه كما يتصور العملاء والخونة واللصوص والجواسيس ومن الرهط الديني المرتد عن الدين والعمائم الفاسدة الضالة الموالية إلى ألد أعداء الدين من الفرس والصهاينة وتحريرنا للعراق لا ريب فيها وعدل كفتي ميزان الحرية للعراق وسوريا واليمن وبيروت وليبيا لا يتم من غير البعث العربي الاشتراكي والشعب يثبتها كل يوم في صراعه مع الاحتلال ورفضه العملية السياسية القذرة المدمرة لشعبنا ووطننا..

# النهضة فعل تجاوز

الأستاذ محمد الحجيري

كان أستاذنا جورج زيناتي يكرّر على أسماعنا القولَ إن الحديث عن الأصول اليونانية للثقافة الغربية ما هو إلا كذبة كبيرة. خلال تلك العقود كنت أرصد كل ما يتعلق بهذا الموضوع، وأجد نه كان على حق.

يتحدث مؤرّخو الحضارات عن نهضتين أو عن لحظتين نهضويتين في الغرب: الأولى تعود إلى القرن الثاني عشر ، والثانية تعود إلى القرنين الخامس عشر والسادس عشر. الأولى ارتبطت بالترجمة عن العربية، والثانية ترافقت مع الكثير من الأحداث التاريخية والاكتشافات العلمية والجغرافية.

حين ترجم الغرب عن العرب في القرن الثاني عشر، وهي، في الواقع ، لحظة ازدهار الترجمة عن العربية حيث أن الترجمة كانت قد بدأت قبل قرنين من الزمان، فقد ترجموا كل ما وجدوه لديهم، أو أهمَّ ما وجدوه، وليس فقط التراث اليوناني.

لقد أخذ المترجمون في الغرب اللاتيني الأعداد الهندية وأسمَوْها "الأرقام العربية"، ومصدرُها هو كتاب "السدهنتا" أو "رسالة السند هند" كما أسماه العرب، وهو موسوعة رياضية وفلكيّة عظيمة، وترجموا كتاب "السند هند" كما ترجموا كتاب "الأصول" لإقليدس، وكتاب "المجسطي" لبطليموس، وربما قبل هذا وذاك قاموا بترجمة كتاب "الجبر والمقابلة" للخوارزمي، ثم انتشرت بعد ذلك كلمة "جبر" في كل لغات العالم . وترجموا كتب أرسطو وشروحات ابن سينا عليها، ثم ترجموا بعد ذلك شروحات ابن رشد (الشارح الأكبر)، الذي كانت كتبُه تهرَّب إلى الغرب وتتم ترجمتُها، في الوقت الذي كانت تُجمع تلك الكتب وتحرق في الساحة العامة في قرطبة.

وقد ترجم الغرب كتاب "القانون في الطب" لابن سينا، واهتموا به أكثر مما اهتموا بكتب جالينوس أو أبقراط اليونانيَين، وتقول المراجع إن كتاب "القانون" استمر مرجعاً طبياً في الجامعات الغربية (التي أنشئت في القرن الثاني عشر) لمدة تزيد عن سبعمائة سنة. أما أولى الترجمات في الطب فكانت ترجمة قسطنطين الإفريقي (نسبة إلى تونس) كتاباً في الطب لحنين بن إسحق. كما ترجموا ابن الهيثم وغيره من نتاجات العلماء في الحضارة العربية ـ الإسلامية، وهي علوم كانت مزدهرة أيّما ازدهار؛ بينما لم تزدهر هذه العلوم في بلاد اليونان، لأن اليونانيين كانوا يعطون أولوية اهتماماتهم للتأمل النظري، فازدهرت الفلسفة والرياضيات في ديارهم، رغم اهتمام أرسطو بالبيولوجيا وكانت له اهتمامات في الطبيعة، لكن تفسيراتِه كانت تنطلق من مسلماته أو فرضياته أو أفكاره الميتافيزيقية، فحركة أفلاك العالم السماوي دائرية لأن الدائرة أكمل الأشكال. بينما كانت علوم العرب تنطلق من المختبر، وهذا ما سيميّز العلوم في الغرب لاحقاً. لذلك نجد ثابت بن قرّة في القرن التاسع يقول بالمدارات الإهليلجية للكواكب، وهذا ما لم يتوصل إليه الغرب إلا في القرن السابع عشر مع كبلر في ألمانيا.

ـ النهضة الثانية في الغرب ابتدأت في القرن الخامس عشر، وارتبطت بالكثير من الأحداث. أهم ما يلفت الانتباه في محاولة تفسيرها هو زعم البعض أنها ارتبطت بسقوط القسطنطينية بيد الأتراك عام ١٤٥٣، وفرار العلماء منها إلى الغرب حاملين معهم علوم اليونان وفلسفاتهم. أهم ما يلفت النظر في هذا الزعم هو البحث الإيديولوجي عن تأصيل لنهضتهم: البحث عن أصل "غربي" لتلك النهضة.

لقد أطلقوا على تلك النهضة اسم البعث أو الولادة الجديدة أو الإحياء الجديد: La renaissance.

تختصر هذه التسمية بشكل مضمَر أو معلَن الفرضية التالية: إن أصول الحضارة الغربية هي أصول يونانية، وإن ما يفصل تلك الأصول عن الإحياء الجديد أو الاستئناف على تلك الأصول هو حالة طارئة ومرحلية، حتى لو استمرت تلك المرحلة ألف عام اعتباراً من سيادة المسيحية كثقافة للعالم الغربي في القرن الرابع مع قسطنطين، أو استمرت لأكثر من أربعة قرون منذ بداية الترجمة عن الحضارة العربية.

المهم في الموضوع أن الغرب قد بدأ يشعر بهذه النهضة على كافة المستويات: فها هم ينجزون إجلاء العرب المسلمين من الديار الإسبانية في نفس العام الذي سـ"يكتشفون" فيه القارة الأميركية، أو "الهند" مع كولومبوس في العام ١٤٩٢. سبق ذلك اختراعُ المطبعة، وتلا ذلك التمرّدُ على الكنيسة (لوثر في بداية القرن السادس عشر)، ثم التمرد على بطليموس وتالياً على تفسير النصوص المقدسة للعالم وذلك مع الثورة الكوبرنيكية في النصف الأول من القرن السادس عشر (توفي كوبرنيك عام ١٥٤٣)، ثم التمرد على "المعلّم" الأكبر: أرسطو مع غاليليه وكبلر في القرن السابع عشر، ثم النصر النهائي عليه بالضربة القاضية مع نيوتن في القرن الثامن عشر.

يمكن القول هنا أن ما يمكن أن يسمى الولادة الجديدة

لم يكن على الإطلاق استئنافاً لما بدأه اليونان، بقدر ما كان تجاوزاً له. لقد بدأت فعلاً عملية التجاوز للمعلم الأكبر أرسطو مع كوبرنيك ثم مع كبلر وغاليليه، ثم مع نيوتن، وقبله حصل التجاوز والتمرد مع فرانسيس بيكون وديكارت الذي أظن بأن دعوته إلى الشك في كل مسلماتنا الماضية كانت تتناول بشكلٍ ما الشك بالمسلمات الأرسطية.

ما يثير الاستغراب والتساؤل في هذا السياق هو أن الغرب الذي بدأ يضيق ذرعاً بأرسطو، سعى للّجوء إلى أفلاطون، وهو ما يسميه البعض بالردة الأفلاطونية. أنا أفترض أن هذه العودة إلى أفلاطون ما هي إلا شكلٌ من أشكال إعلان التمرد على أرسطو، وليست عودةً حقيقية إلى أفلاطون، وربما لأن لبس ثوب أفلاطون الفضفاض الذي يسمح بالكثير من التأويل كان يناسب شكل النهضة التي تمظهرت في الفن في إيطاليا، تلك النهضة الفنية التي يناسبها أكثر التفلت من صرامة النسق الفكري النمطي لأرسطو، رغم أن أفلاطون كان يضع الفن في الدرجة الثالثة من حيث الأهمية: المثل أولاً، العالم المادي كمحاكاة لعالم المثل، ثم يأتي أخيراً الفن كمحاكاة للعالم المادي، وهذه مفارقة بحاجة إلى تفسير لم أعثر عليه بعد.

خلاصة القول، إن الغرب حين بدأ يشعر أن الثوب (المعرفي) بدأ يضيق عليه، راح يبحث عما يتجاوز أنماطه المعرفية من معارف علمية وممارسات عقلية وجدها في المعارف عند العرب واليونانيين والهنود. واخترع لتلك النهضة أصولاً يونانيةً نسبها إلى نفسه باعتباره ينتمي إلى تلك الأصول الثقافية، وذلك همٌّ أيديولوجي يقع فيه الجميع.

المهم في الموضوع، بعيداً عما تمثله اليونان للتاريخ الثقافي في الغرب، فإن "النهضة" صارت نهضةً بفضل التجاوز لما سبقها، وليس بفعل الاستئناف أو الاستمرارية أو الانتماء.

بالعودة إلى اليونان، فإن اليونانيين الذين (باستثناء تواصل ملحوظ مع إيطاليا) كانت وجهتهم طوال تاريخهم القديم نحو "الشرق". حروفهم أخذوها عن الفينيقيين الذين كانت تربطهم بهم علاقات التجارة والتواصل. (نذكر في هذا السياق بأن تلامذة المسيح حين فشلوا في نشر توجهاتهم في المجتمع اليهودي، فقد نجح بولس (شاوول) في نشر أفكاره في اليونان بالتحديد)، حروبهم كانت مع الشرق: مع بلاد فارس وتركيا (حرب طروادة)، فتوحات الإسكندر كانت نحو الشرق: مصر والعراق وبلاد فارس والهند. أوائل علمائهم وفلاسفتهم كانوا من الشرق (طاليس).

وكما فعل "الغرب" حين شعر أنه بحاجةٍ إلى النهوض، وحين شعر بأنه صار مؤهلاً لذلك النهوض، كذلك فعلت اليونان. لقد بحث اليونان عن المعارف والعلوم الأكثر تطوراً في عصرهم، تعرّفوا عليها، والأهم من ذلك أنهم تجاوزوها بعد ذلك.

النهضة هي فعل تجاوز.

أخذ اليونان حروفهم عن الفينيقيين كما سبق القول. وأخذوا علومهم عن بلاد ما بين النهرين أولاً، وبالتحديد علم الفلك وربما الحساب.

من المعروف أن طاليس (القرن السابع ق.م) أول فلاسفة اليونان وأول علمائهم، حين تنبأ بالخسوف عام ٥٢٩ ق م. فقد استند بذلك إلى جداول أخذها عن البابليين.

أما في الهندسة فقد يمموا شطر بلاد النيل، بدءاً من طاليس نفسه الذي درس الهندسة عن المصريين ثم توصل إلى طريقة لقياس ارتفاع الهرم لم يتوصل إليها المصريون أنفسهم إلى فيثاغور، إلى أفلاطون الذي يخصص الكثير من صفحات آخر كتبه وهو كتاب "القوانين" للتعبير عن إعجابه الشديد بالحضارة المصرية وبمركزية النظام فيها وبالموسيقى والأهمية التي أولاها المصريون لها، لدرجة أنهم لم يكونوا يسمحون بسماع العامة لموسيقى معيّنة إلا بعد أن يستمع إليها نخبةٌ من القوم ويوافقون على انتشارها لما للموسيقى من دور في تربية الذوق العام.

أهمية اليونان كانت في تجاوز ما تعرفوا عليه: عندهم بدأت الفلسفة والعلوم، لأن ذلك يعود بحسب المؤرخين إلى أن هذه المعارف قد أصبحت مجردة ومستقلة عن الحاجات العملية كما كانت في مصر وبابل.

كل هذه المعطيات تعزّز الرأي القائل بـ "شرقية" اليونان، وتعزز القول بأن "النهضة" هي فعل تجاوز. ما كانت "معجزةٌ" في اليونان لو بقُوا تلامذةً للمصريين. وما كانت "نهضة" في الغرب لو بقي الغربيون تلامذة العرب أو تلامذة اليونانيين. وتالياً، ما كان للعرب (أو لغيرهم) أن يصنع نهضته لو بقي تلميذاً لتاريخه أو لتاريخ سواه.

والسؤال الذي يمكن أن يُطرح هنا: ما حاجة العرب اليوم إلى تراثهم؟ أو أي شيء من تراثهم يمكن أن يكونوا بحاجة إليه؟ وأتحدث هنا عن أنماط التفكير أولاً ولا أقصد الحديث عن المعتقدات الدينية، فذاك أمر بحاجة إلى تأمل مستقل، فيه تقاطعات مع هذا الموضوع وفيه خصوصيات أو تمايزات.

أظن أن الكثير من ذلك التراث لم يعد مهما إلا كتاريخ، أما الذي ما زال صالحاً منه في هذا العصر، فيجدر الاطلاع عليه كما الاطلاع على غيره أينما كان، بقصد الفهم والتجاوز.. ومن لم يجد في نفسه حاجة إلى التجاوز سيبقى طوال عمره تلميذاً. أكان فرداً أم شعوباً.

# في ذكرى القائد المناضل مرشد سعيد: الشهداء كواكب مضيئة لن تخبو أنوارها

الرجال صنفان من يرحل كأنه ما كان ومن يترك في الدنيا بصمة مدوية هي جواز عبوره إلى الخلود في الضمائر والحناجر .
شهادته لها في تربة الوطن طعم وغير دبيب .
هو القلق باستمرار توجسا وحيوية واندفاع .
سالك أطراف المزالك.. تناسق معها وكتب بالدم أسطرا مخلدة .
كنا نخاف عليه من السقوط حتى أصابه .... غادرنا وسقط كما يتلقى بالسواعد صغار الأنبياء .
كان ورشة نضال، وتراكم عنفوان، وفتى الأحلام الكبار ممتطياً طموحه الجواب ..
منعتقاً من أدران الخوف ليكون كومات أشفار ...
علمنا أن الكرامة سلطانا ..
وبقي متشامخا في أدائها حتى بذل النفس في محرابها .
هو الشهيد .... وهنا ينقطع الكلام ليبرز الرمز والاستلهام في خشعة التأمل ...

في التاريخ وجوه طليعية جبلت بالمناقب..
تغيب لتتحول إلى أسماء تعيش طويلا . هي جزء من زمن الوطن الآتي الذي لا يزول...
لقد أعتلى مسرح الشهادة بدون قناع ولا مصانعة، ولقن الجيل أن أساليب الحياة تبنى على الجرأة والبطولة . ومشى إلى الشهادة خارجا عن المتواضعة المبتذلة . متلمسا وجه الحقيقة ....
ما أعجز الأوطان إن ظلت تجر الخذلان على أرضها . لقد غلبوه في الغدر وغلبهم في القيمة، لقد أستشهد مرشد بلغة الناس البسطاء الطيبين وكانت شهادته مقالات بحد ذاتها، ألقاها فأصبحت مأثورة كأنها الأمثال.... ...
يا شهيد الثقة بالنفس، أيها العنيد في الحق ، المتحمس لأمته للحرية وللحقيقة، القوي المناكب، الذي لا تلويه المنون، يامن أغمضت عينيك ولم تمت ، لا عجب إن قضيت باكرا لمسافات النور دائما خاطفة..


## إعلان انطلاق فضائية الكرامة نيوز

11957/h/27509/ Nile sat

بعد التوكل على الله سبحانه وتعالى، وتقديراً لحاجة وطنية ماسة وملحة لصوت وطني يقارع إعلام الاحتلال الفاسد المزيف وينتصف لحق شعبنا ووطننا وأمتنا المجيدة وأحرارها وثوارها والساعين إلى صلاحها وفلاحها حباً بها وبصلتها المقدسة برب العزة ومنطلقات وقيم ومثل الإيمان والصدق والنزاهة والعفة نعلن عن انطلاق فضائية الكرامة نيوز.

الكرامة نيوز فضائية وطنية تمقت الطائفية وتدعو للمحبة والتسامح، تمثل إعلام وثقافة العراق المتطلع للحرية والاستقلال والازدهار ونفض غبار وأتربة الزمن الرديء الذي زج فيه وفرض عليه وعلى شعبه فرضاً بقوة غاشمة ظالمة ولأطراف جمعتهم الغيلة والثارات السياسية البغيضة والأطماع الجشعة وطبقوها سياسات وقحه وفتن طائفية دمرت البلاد والعباد.

نأمل دعم شعبنا في كل مكان وننتظر مساندة الأحرار محبي الحرية والسلام .

على بركة الله توكلنا. اللهم أعنا على قول كلمة الحق فأنت نعم المولى ونعم النصير.

https://www.facebook.com/alkarama.news/
تويتر https://twitter.com/Alkarama_news
انستغرام https://instagram.com/alkarama_news?igshid=if4uiscnlmb1
تلغرام https://t.me/karamanews

# طـــارق عزيـــز
# الابتسامـــة
# على سطح الألم

في الخامس من حزيران عام ٢٠١٩، ارتقى طارق عزيز إلى جوار ربه شهيداً بعد أن تم تنفيذ الإعدام البطيء بحقه في سنوات السجن الطويلة عانى خلالها التعذيب الشديد والحرمان من الدواء على أيدي عملاء أميركا وجلاوزة النظام الإيراني وبعد أن سلمته الولايات المتحدة لمن نصبتهم على كراسي الحكم في العراق نتيجة التفاهم الشيطاني بين واشنطن وطهران متنكرة في إقدامها على ذلك لكل الأعراف والمواثيق الدولية باعتباره أسير حرب.

طارق عزيز، المناضل والقائد والدبلوماسي المشهود له في المحافل العربية والدولية، مثله مثل كل قادة العراق ومناضليه الذين أعدموا غدراً أو نفذ بحقهم أحكام إعدام بطيء اختزنت كل حقد القتلة الأعمى على العروبة ونظامها الوطني في العراق الذي مثل موقع الاقتدار المتقدم في الأمة، وجرع السم لكل الذين أرادوا بالعرب شراً.

كان باستطاعة طارق عزيز أن ينقذ حياته بكلمة واحدة منه بحق قائده ورفيق دربه شهيد الحج الأكبر القائد صدام حسين، إلا أنه ظل وفياً لمبادئه وحزبه وللقائد، فعندما أُحضر إلى المحكمة خاطب الشهيد صدام حسين بكلمة سيدي وأبدى اعتزازه وفخره أنه عمل تحت قيادته معتبراً ذلك "شرف كبير"، وهو كغيره من قادة العراق الذين فضلوا الشهادة طريقاً للخلود، ورفضوا الذل سبيلاً لحياة مهينة.

العالم كله يعرف طارق عزيز ويشهد له، والأعداء قبل الأصدقاء يقرون بشهامته وصلابته وقدرته الفذة المستندة إلى ثبات مبدئي وفهم واقعي وقدرة الابتسامة الرقيقة على سطح الألم ووسط الجراح لأنه وغيره مثّلوا حلم الأمة وآمنوا بمستقبلها مهما بدت الصورة مظلمة وقاتمة.

حتى بعد أن رحل عن الدنيا ظلوا يخافون صوته ومواقفه وحضوره فسرقوا جثمانه الطاهر من مطار بغداد (مطار صدام الدولي) وأعيد بعد أن ضج العالم بهذه الفضيحة.

في الأردن غاب عن تشييعه كل الرسميين العرب الذين عرفوه وعايشوه من أركان أنظمة صامتة وخانعة ومتواطئة واحتضنته الجماهير في موكب مهيب نيابة عن كل الأمة ووفاء للبعث وللعراق وقادة البعث والعراق..

وفي ذكراه كتب السيد عمر سعيد:

## إلـى طـارق عـزيـز

حين يسافر حمام بلا أجنحة ، تحت زخات من برد أسود، أول ما يسقط حينها السلام، وآخر من ينجو هم الأنقياء.. كان العراق وكنتم عراق اللّه في الأرض، وكنتم بداية الضوء في عمق الإنسان.

يعذبني في ذكراكم وقد عبرت قبل أيام استئصال الأمل، ذلك الخيط المستقيم الذي حاولنا عبوره خلفكم دون سقوط عن حده ..

هدرنا الخوف والحذر على حواف الحقائب التي هربنا فيها صوركم خلسة إلى بلدان، كانت مطابعها تخشى ترتيب أحرف أسمائكم ولو خلسة في الخيال.

كنا فقراء وجداً إلا من السعي خلف النور الذي اطلقتموه حمام أحلام يحلق في البعيد ..

حفاة إلا من جُلد أقدام عجزت عن حملنا حين هويتم في سوح الرجولة ..

يا سيدي يستوطن الروحَ عشقُ الذين يغادرون بأكف نظيفة، وقد تركوا وراءهم سعيهم صوب القلوب والشهادة.

يا سيدي ما قيمة مآذن تصدح بالصوت، تجيزه أختام السلاطين والحكام وقد غمسته بدماء الجائعين الذين خرجتم بهم إلى موائد الحرية ..

آه ما أقسى أن تنزع السماء عنك الغطاء وقد حطم اليأس ريش فراخ الطير وأغصان البنفسج والياسمين ..

دعك من ثرثرتي .. وانتكاساتي .. وابق على صحبتك لأمْسِك الذي يليق بك ..

وحذاري أن تأتي حلماً، توصي بإكمال المسير ..

فنحن قد تقاسمنا كثيراً من الهزائم وحطام التماثيل ..

يكفيني أني وفي عتمتك أراك محفوفاً بالمكارم، ومن حولي كثير من أبطال التفاهات.

أحبك .. وليتنا نقيم لك متحفاً، لا نضع فيه سوى نظاراتك التي عجزت كل عيون الغدر عن كسر نظراتك الثاقبة فيها من خلف الزجاج.

أحبك طارق عزيز .. أحبك

عمر سعيد

قدسنا كانت عربية وستبقى
أقصانا
وقيامتنا